



PROVISIONAL

A/PV.2301

28 November 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية بعد الألفين والثلاثمائة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٢٧ من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوتفليقة (الجزائر)

نائب الرئيس: السيد داتكو (نائب الرئيس) (رومانيا)

السيد لانغ (نائب الرئيس) (نيكاراغوا)

نداء موجه الى الحكومة الاثيوبية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاقة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاقة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى رئيس " قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخته واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

مواصلة نظر البند ٢٥ من جدول الأعمال

- اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا .
- أ — مشروع القرار 1-3 and add 1-3 ; A/L.733
- ب — التعديلات المقدمه من المملكة العربية السعودية (A/L.744) ؛
- ج — مشروع القرار رقم A/L.737/Rev.1
- د — التعديلات المقدمه من المملكة العربية السعودية (A/L.745)
- تنظيم العمل

نداء موجه الى الحكومة الاثيوبية

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قدم رؤساء المجموعات الاقليمية مسعى جماعيا ، وكلفوا السفير سالم من تنزانيا بأن يتقدم ببيان ملح وهام للجمعية العامة وقد طلب مني ذلك ، ونظرا لأنه ليس هناك أى اعتراض بالجمعية العامة . فأعطيه الآن الكلمة .

السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : كرئيس للمجموعة الافريقية في هذا الشهر ، طلبت الكلمة لكي أشير موضوعا له أهمية خطيرة للأفريقيين ، وانني لعلنى ثقة بأنه بهم أعضاء الجمعية العامة أيضا . ولسوء الحظ ، ولضيق الوقت ، والحاجة الى اتخاذ اجراء عاجل لم يكن بالا مكان اجراء مشاورات مع جميع الزملاء . ولذلك ، وبموافقة وتأييد الأغلبية الساحقة من أولئك الذين تمكنت من التشاور معهم أتحدث الآن .

لقد استمعنا بمزيد من القلق والألم ما تقرر عن اعدام مسؤولين سابقين في أثيوبيا . وسمعنا أيضا بمزيد من القلق تقارير تفيد أنه سيجرى مزيد من الاعدام . ووفقا للتقارير فان من بين أولئك المزمع اعدامهم الامبراطور السابق هيلاسيلاسي . وقد استعمت قبل أن آتي الى هذه المنصة الى بيان من الازاعة يقول أن الحكومة الاثيوبية أصدرت بيانا تنكر فيه أى عزم على اعدام الامبراطور السابق

هذه التقارير يا سيدى الرئيس ، وخاصة أخبار الاعدامات تعتبر أخبارا محزنة ، ومن هنا فمن خلال هذا الجو من الحزن والاهتمام بالأرواح البشرية التي نسعى جميعا في هذه الجمعية للمحافظة عليها ، ونيابة عن زملائي الأفارقة ، وبالأصالة عن نفسي ، نطلب منكم بوصفكم رئيسا للجمعية العامة والسكرتير العام لمنظمتنا أن تتدخلوا لدى الحكومة الأثيوبية حول هذا الموضوع ، كما نطلب منكم ومن السكرتير العام أن تبعثوا برسائل باسم الجمعية العامة وباسم الانسانية لمناسبة الحكومة الأثيوبية حتى تبقى على أرواح جميع الأثيوبيين المعنيين ، ونحن نفعل ذلك انطلاقا من اهتمامنا المشترك بالحياة البشرية وبالحرية الأساسية . وكثير من قادتنا في أفريقيا قدموا التماسات من أجل الرحمة واحترام الأرواح البشرية وكثيرون أخذوا مبادرات خاصة . ونحن في الأمم المتحدة نعتبر هذه المبادرة ضرورية حرصا منا على انقاذ الأرواح وتجنبنا لمزيد من اراقة الدماء في هذه الدولة الشقيقة . ونعتقد أن أى جهد يمكن أن تبذلوه أنتم بوصفكم رئيسا للجمعية العامة ، وكذلك السكرتير العام للأمم المتحدة يمكن أن يؤدي الى انقاذ الأرواح، وان هذا في رأينا سوف يكون لصالح الانسانية . وأود أن أوضح تماما أنه بتقديمنا لهذا الطلب لا توجد لدينا أى رغبة في التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة الشقيقة . وأعتقد أن الأخوة الأثيوبيين سوف يتفهمون الروح التي نقدم بها هذا الطلب .

وأخيرا سيدى الرئيس ، لقد تشاورت مع رؤساء جميع المجموعات الإقليمية حول هذا الموضوع وقد أوضحوا لي أنه نظرا لضيق الوقت فسيكون من الصعب عليهم أن يتشاوروا مع جميع أعضاء المجموعات الإقليمية المختلفة ، ولكنني على ثقة من أنهم لن يجدوا أية صعوبة في الانضمام الى النداء الذى توجهونه أنتم يا سيدى الرئيس والسكرتير العام لمنظمتنا . وأضيف الى ذلك أن رئيس المجموعة الآسيوية ورئيس المجموعة العربية ، ورئيس مجموعة غرب أوروبا ، ورئيس مجموعة أمريكا اللاتينية قد طلبوا مني بصفة خاصة أن ينضموا الى هذا النداء .

السيد بارودى (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : ان ما حدث مؤخرا في أثيوبيا لا يهم أفريقيا وحدها ، ولكنه يهمنا جميعا ، بغض النظر عن الايدولوجية أو الاتجاه السياسي . ومع كل هذا فان ما حدث حتى الآن لا يمكن تداركه أو علاجه . ولكن يخيم على الموقف الآن شعور بأن شخصية هيلاسيلاسي قد تكون حياته في خطر وهذا

الرجل وقف كقلعة شامخه لا تهتز حينما احتوى الطغيان العالم وحينما سادت النازية والفاشية .
وكان ما يزال رمزا للدفاع من أجل الحرية .

ولقد كان لي شرف الالتقاء به في انجلترا في الثلاثينات ، ولكنني تجاوزت حد معرفته كشاب في ذلك الوقت فقد حاولت قدر ما أستطيع أن أرى أثيوبيا وهي تزود بالسلح للدفاع عن نفسها ضد الاستعمار الفاشي . والدكتور مارتن سفير أثيوبيا لدى بلاط سان جيمس في لندن كان صديقا شخصيا لي ، وأذكر جيدا الرسالة التي بعثها هيلاسيلاسي الى الدكتور مارتن وقال فيها اننا اذا ما دافعنا عن أثيوبيا فاننا ندافع عن كل تلك البلدان التي عانت من الاستعمار . ومن ذا الذي يستطيع أن ينسى موقفه حينما وقف في وجه تلك الأمم التي دخلت في مساومات أيام عصبة الأمم؟ وليس لي أن أذكر الأسماء ويكفيني أن أقول أنني لا أعتقد أن هنالك من يعترض على ما طلبه أخونا السفير ساليم وما طلبه من رئيس الجمعية العامة ومن السكرتير العام .

فلا أعتقد أن هذا الموضوع يمكن أن يكون محل خلاف لأنه موضوع انساني . ومن هذا المنبر ، ومنذ سنتين ، وقفت لكي أنقد شيوعيا مع أنني كنت ملكيا ولكنني فعلت ذلك حينما كان هنالك خلل على حياته . ولحسن الحظ فأولئك الذين تدخلوا لم يعودوا بأيدي خاوية إذ أن هذا الشخص المعني ما يزال على قيد الحياة .

فواجب مقدس علينا أن نفعل كل ما نستطيع لكي نضمن أن رموز الحرية سوف تبقى حتى يأتي الله أمرا كان مقضيا ، ولا يستطيع انسان أن يقضي على حياة شخص آخر بسبب الخلاف في الرأي والخلاف على تسيير أمور البلد .

لذلك فأنني وكشخص عرف هيلاسيلاسي طوال الأربعين سنة الماضية لا أعتقد أن أحدا ينبغي أن يعترض على الطلب الخاص بتجميع قوانا للتأكد من أن هذا الرجل سوف يبقى على قيد الحياة ويحيا حياة مريحة حتى يقضي الله أمرا كان مقضيا .

السيد راي (كندا) (الكلمة بالانجليزية) : سيدى الرئيس ، نيابة عن وفد كندا أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أضم صوت كندا بصفة خاصة الى الطلب الذى يدعوكم الى أن تقدموا باسمكم وباسم السكرتير العام نداءا للمعني الذى عرضه ببلاغة السيد المحترم مثل تنزانيا ، فقد حث على ضبط النفس والاعتدال فيما يتعلق بالموقف الحالي في أثيوبيا .

ونظرا للعلاقات الطيبة الطويلة بين كندا وأثيوبيا فاني أود أن أعبر عن جزعنا من التقارير التي تقول بأنه سيجرى مزيد من الاعداد دون محاكمات . ان وفد بلادى يأمل أن تكون هذه التقارير غير صحيحة وليست مبنية على أى أساس ، سواء كان الأمر متعلقا بأكبر رأس في هذا البلد أو بأشخاص أقل من ذلك .

ووعد كندا بإييد سيادة القانون ويرفض الحلول العنيفة ، خاصة حينما تطبق دون اجراءات قانونية معقولة .

ومن هنا فاننا نحث على ضبط النفس ، وحينما نفعل ذلك ، فان دوافعنا انسانية ولذلك نضم صوتنا تماما مع الطلب الذى قدم .

السيد جابرى سيللاسي (أثيوبيا) (الكلمة بالانجليزية) : كما أظهر القرار التاريخي لمصبة الأمم وما زال هذا القرار حيا في أذهان الكيرين ، فان أثيوبيا لم تلجأ اطلاقا الى استخدام القوة ضد الآخرين . وقد حذونا نفس التقليد دائما لأننا نؤمن أننا اذا ما عشنا في سلام مع جيراننا فيجب أن نسعى دائما الى العيش في سلام داخل ديارنا . فالسلام في الداخل وفي الخارج ، وبعض العنف في الداخل وفي الخارج قادت دائما سياستنا وأرشدتها .

لذلك أعترف بأن التقارير الخاصة بالاعداد الذى حدث جاءت صدمة . أقول ذلك لأنه في الشهور السبعة التي مضت منذ بدء الثورة ، فان السلطات العسكرية والحكومة المدنية في ذلك الوقت أكدت واهتمت بأن تؤكد في مناسبات متكررة أن جميع الأشخاص المعتقلين لأخطاء ارتكبوها بحق الدولة سوف يحاكمون محاكمة عادلة وفقا للاجراءات العادية ، ووفقا لهذا التقليد القديم الحيوى الذى أشرت اليه والذي كان موجودا في بلدى من قديم .

وفي هذا المقام فانه لا تتوفر لدى المعلومات الرسمية التي تمكنني من الرد على الملاحظات التي أبديت من جانب السادة المحترمين أعضاء هذه الجمعية . الا أنني أستطيع أن أقول أنه في

الرابع من تشرين الأول / أكتوبر من هذا العام وحينما أتيحت لي الفرصة للحديث في هذه الجمعية العامة أعلنت أنه وفقا لتقاليد أثيوبيا ، فان تغيير الحكومة في بلدي تم دون طلقة واحدة وبطريقة لم يسبق لها مثيل في التاريخ السياسي المعاصر . وفي الواقع ، ففي عشية سفري لحضور هذه الجمعية فان الحكومة العسكرية المؤقتة ، وبعد أن استولت على السلطة بوقت قصير أكدت من جديد تعهداتها العديدة بأن أصدرت اعلانا في الثاني عشر من ايلول / سبتمبر ، بأنه سوف تشكل محكمة عسكرية خاصة لمحاكمة المسؤولين السابقين والحاليين والذين قد يتهموا باساءة استخدام السلطة والفساد . وفي الخامس عشر من تشرين الثاني / نوفمبر أعلن رسميا أن لجنة التحقيق قد أتمرت بالتحقيق الرسمي مع مسؤولين سابقين . وأخيرا في التاسع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر أعلنت الحكومة تشكيل محكمتين عسكريتين خاصتين لمحاكمة حوالي ٢٠٠ من المسؤولين السابقين . وكما أعلن في الاذاعة فان ذلك لاتهمهم بالفساد وسوء الادارة .

لذلك فانني أنتظر معلومات من حكومتي فيما يتعلق بطريقة تنفيذ هذه الاعلانات وذلك في ضوء تقاليد أثيوبيا لسيادة القانون وللشأن الانسانية .

ومما لا شك فيه أن الوفود لها الحرية في أن تبحث في هذه الجمعية الاهتمام الانساني كما فعلوا فيما يتعلق ببلدان كثيرة ، وكما فعلوا ذلك في مناسبات عديدة . ان الشرط الجوهري هو أن أحكام الميثاق وبصفة خاصة الفقرة ٤ و ٧ من المادة ٢ من هذا الميثاق يجب أن تحترما احتراماً قاطعاً . وفي هذا الاطار فانني أفهم التقاليد التي دفعت السادة المحترمين الى أن يناشدوا حكومتي من خلالكم يا سيادة الرئيس .

وبطبيعة الحال ، فأنني سوف أنقل الى حكومتي فوراً الآراء التي تمّ الاعراب عنها هنا بعد ظهر اليوم ، وسأطلب منها أن تزودني بكلّ المعلومات والآراء حول هذا الموضوع بأسرع ما يمكن ، وإذا دعت الحاجة فسوف أوضح ذلك مستقبلاً .

وفي الوقت نفسه ، وفي الختام ، اسمحوا لي أن أعبر عن الايمان بأنه كما أظهر التاريخ وأنماهت التقاليد ، ستظل أثيوبيا وفيّة لمبادئها الانسانية ولا خلاصها لقضية السلام وسيادة القانون في الداخل وفي الخارج .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أودّ أن ألخص الوضع حتى أن أتأكد من أنني لم أسئ فهم المساعي التي طلب من الأمين العام للأمم المتحدة ومن رئيس الدورة التاسعة والعشرين القيام بها .

لقد عرض ممثل تنزانيا باسم المجموعة الأفريقية على الجمعية العامة بعد استشارة مختلف رؤساء المجموعات الإقليمية ، قلق الجمعية العامة فيما يتعلق بآخر تطورات الأوضاع في أثيوبيا . ان مثلي المملكة العربية السعودية ، من ناحية ، وكندا من ناحية أخرى ، تكلما ليؤكددا طلب ممثل تنزانيا المقدم باسم المجموعة الأفريقية بأسرها ، ووزير خارجية أثيوبيا أعطى للجمعية العامة التوضيحات المفيدة التي توفرت لديه نظراً لوسائل الاتصال الموجودة والمتاحة لديه ففي الوقت الراهن ، كما تعهد أمام الجمعية العامة بأن يخبر حكومته بالقلق المشروع الذي يشعر به أعضاء منظمنا .

وأستنتج من هذه المناقشة الموجزة ، أنه نظراً لفرق التوقيت ، ونظراً للبرقيات التي تأتي من الخارج والتي يستفاد منها أنه قد يقتل عدد من الأشخاص غداً يوم الخميس ويقتل عدد آخر من الأشخاص يوم السبت ، فأنني أعتقد أن الجمعية العامة ترغب في أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة من جهة ورئيس الدورة من جهة أخرى - في إطار ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الواردة في اعلان حقوق الانسان - باتخاذ التدابير التي يمكن اتخاذها للمساعدة في انقاذ الأرواح المعرضة للخطر حالياً ولتقديم الحد الأدنى من الحماية لها عن طريق ما دعاه وزير خارجية أثيوبيا " بالقضايا المأجلة " .

ان الجمعية العامة بصفة جماعية وفردية تؤكد أن هذا الاجراء لن يتخذ بتاتا صورة تدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو .

فهل هناك أى اعتراض على تفسيرى لهذه الأوضاع ؟ ، ليس هناك اعتراض ومن هنا فاني بهذا أكون قد فهمت جيدا مغزى هذا المسعى .

وقبل أن تنتقل لبحث البند ٢٥ من جدول الأعمال الخاص " باقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية المتحدة للوحدة الوطنية لكمبوديا " ، واعطاء الكلمة للمتحدث الأول ، فاني أودّ أن يحلّ محلي مثل رومانيا بصفته نائبا للرئيس ، حتى أستطيع أن أتخذ الاجراءات اللازمة على التو* .

مواصلة نفاذ البند ٢٥ من جدول الأعمال

اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا :

(أ) مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : أفغانستان ، ألبانيا ، أوغندا ، بوروندى ، تشاد ، توغو ، الجزائر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، داهومي ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، السنغال ، السودان ، الصومال ، الصين ، العراق ، غابون ، غامبيا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا-بيساو ، فولتا العليا ، كوبا ، الكونغو ، مالطة ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، موريتانيا ، النيجر ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغسلافيا (A/L.733 and add.1-3) ؛

(ب) التعديلات المقدمه من المملكة العربية السعودية (A/L.744) ؛

(ج) مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : استراليا ، أندونيسيا ، أوروغواي ، باراغواي ، بربادوس ، بوليفيا ، تايلند ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، سنغافوره ، غرينادا ، غواتيمالا ، الفلبين ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، اليابان (A/L.737/Rev.1) ؛

(د) التعديلات المقدمه من المملكة العربية السعودية (A/L.745) .

* تولى الرئاسة السيد داتسو (رومانيا) ، نائب الرئيس .

السيد حسين (الصومال) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدى يحس بقلق كبير بعد علمه بموت السيد أوثانت الأمين العام الثالث للأمم المتحدة ، ان السيد أوثانت قد أثبت خلال الفترة الطويلة نسبيا التي عمل فيها أمينا عاما للأمم المتحدة أن لديه احساسا رائعا للأمور السياسية ، واخلصا وتغانيا في دعم المبادئ والأفكار التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة ، ونتيجة لاهتمامه الكامل بالمسؤولية ، وتغانيه في خدمة قضية السلام والعدالة والانسانية ، فان وفدى يعتقد أن الأمين العام السيد أوثانت قد لعب دورا كبيرا في انشاء جو موات للعلاقات الدولية التي تتصف بالمرونة ، ان اسمه كرجل دولة كبير وكرجل سلام ، وداع للأخوة البشرية ، سوف يتبوأ مكانه في تاريخ المنظمة .

وان وفدنا يعبر عن تعاطفه الكبير وتعزيتة لحكومة بورما ولشعبها ولأسرة الفقيد ، ويتمنى لهم أن يتسموا بالصبر حتى يتخطوا تلك الخسارة الكبيرة ، ومما يلهمنا السلوان أن روح حكيمه سوف يستمر تأثيره الحميم طالما استمر تحرر البشرية في نطاق هذه المنظمة .

فندعو الله أن يتغمّد روحه بالطمأنينة والراحة .

ان الذين يعترضون على اقرار القوة المشروعة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكيبوديا في الأمم المتحدة يقولون أن هذا سوف يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لشعب كيبوديا ، الذي له وحده الحق في أن يختار نظامه السياسي أو نظام حكمته .

ومن السخرية بالنسبة لهذا الادعاء أن حرب كيبوديا المفجعة ، تتسبب في وفاة المئات من الشعب يوميا ، كما انها حرمت عشرات الآلاف من السكان من ديارهم ، وحكمت عليهم بالهجرة ، تلك الحرب حركها تدخل اجنبي في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، وحدث تخريب اجنبي لحق الشعب في اختيار نمط حكمته بنفسه .

ان هذا التدخل وآثاره المستمرة قد سخرت من الفصل الأول من الميثاق الذي ينص على أن كافة الأعضاء سوف يمتنعون في علاقتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو عن استخدامها ضد سلامة التراب والاستقلال السياسي لأي دولة ، وان الدول سوف تمتنع عن التهديد باستخدام القوة أو عن استعمالها بأي طريقة اخرى تتعارض مع أغراض الميثاق . قد تكون الأمم المتحدة مذنبه اذا تجاهلت أو امتهنت مبدأ من أهم مبادئها وذلك اذا تجاهلت الظروف التي تم فيها نفي الأمير سيهانوك الذي أختير زعيما للبلاد في ديمقراطيه ، وحل محله بالقوة نظام لون نول الوهمي .

ومن المعروف أن نظام لون نول قد انشئ عن طريق التأييد المالي والعسكري لحكومة اجنبية معروفة للجميع . ان الاكتشافات الحديثة التي أظهرت دور العملاء الأمريكيين في قلب حكومة ديمقراطية ، انتخبت في ديمقراطية وكانت تسير على مبادئ الديمقراطية ونعني بها حكومة الرئيس اللندي بشيلي ، تلك الاكتشافات لم تدعش الذين يعرفون النشاطات الأخرى المشابهة التي تتم في جنوب شرق آسيا . ولكن سواء كان تأييد نظام لون نول قد تم بطريقة علنية أو سرية ، فانه من المتفق عليه عامة ، ان هذا النظام الذي يسيطر على بضعة جيوب معزولة سوف ينهار في الحال اذا ما سحب التأييد الاجنبي المقدم له .

ان المعلومات التي عرفت والتي نشرت في جريدة (النيويورك تايمز) تدل على ان الولايات المتحدة تساعد نظام لون نول بمبلغ يزيد على ستمائة مليون من الدولارات في العام في مصروفات معروفة علنا ، وان هناك ملايين اخرى لا يعلم مقدارها احد تنفق كمصاريف

سرية " (ورد ذلك في جريدة النيويورك تايمز ، في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤) . ويستفاد من احد التقارير الصحفيه ان هذه المساعدة حاسمة لبقاء هذا النظام ، ولكن الحرب التي استمرت لمدة اربعة اعوام ونصف ، سوف تستمر ، والمبالغ التي تقدمها امريكا والاسلحة قد أصبحت ضعيفة القيمة .

وفي هذه الظروف فليس من المدهش ان الحكومة الملكية للوحدة الوطنية التي تسيطر على ٩٠ في المائة من الأراضي ، قد أكدت ان محادثات السلام لا يمكن أن تبدأ طالما لم تتوقف المساعدة الأمريكية لبنوم بنه وطالما لم تطرد عصابة لون نول .

اذا كانت المسألة تنحصر في ان هناك نظم متنافسه تسعى للحصول على الاعتراف الدولي ، وقد يكون ذلك كافيا لأن نستنتج أن الحكومة التي تتمتع بوفاء أغلبية من السكان ، والتي تسيطر على معظم البلاد والتي انتخبت دستوريا ، فان هذا وحده يكفي لأن نقول ان تلك الحكومة هي وحدها التي يجب أن يعترف بها المجتمع الدولي . ولكن المشكلة ليست بهذه البساطة لأن المشكلة لا يمكن النظر اليها على انها مشكلة داخلية . بل هي اوسع نطاقا من ذلك ، فهل يحق لدولة قوية كبيرة من ان تستخدم سلطاتها العسكرية والاقتصادية لطرد زعيم لبلد صغير ، انتخب بطرق ديمقراطية ويريد السير على سياسة الحياد التي تتعارض مع مصالح تلك الدولة الكبيرة . ان المجتمع الدولي لا يمكن ويجب الا يقبل أن تختار الحكومات التي تسير أمور الشعوب على نحو مباشر عن طريق التلاعب الغير مشروع من قبل دولة أجنبية .

يجب على الجمعية العامة ان تتخذ الاجراءات الكافية لدعم الحكومة الدستورية لكيبودييا ولكي تضع حدا لتلك الحرب المبريرة غير اللازمة التي تخرب البلاد والشعوب . ولهذا فاننا أقررنا مشروع القرار رقم ———— ١٠/٧٣٣ and add 1-3.

السيد لورانس ماكينتير (استراليا) (الكلمة بالانجليزية) : اسمح لي أولا أن اضم صوتي الى اصوات المتحدثين الآخرين في الاعراب عن أسف حكومة وشعب استراليا لوفاه السكرتير العام السابق المحبوب أوشانت . وأود أن اضيف أيضا تحياتي الشخصية لرجل عرفته وقدرته أعظم تقدير منذ الأيام الأولى التي تولى فيها منصبه هنا في الأمم المتحدة . وفي هذا الوقت لا أستطيع أن أفعل اكثر من تلاوة بيان رئيس وزراء بلادى الذى أدلى به في البرلمان ان قال :

" سوف يحزن جميع الاستراليين حينما يعلموا بنبأ وفاة الامين العام السابق للأمم المتحدة ، اوثانت في نيويورك . لقد خدم بلده بشرف وأصبح اول سكرتير عام للأمم المتحدة يأتي مما يسمى بالعالم الثالث وقد قام بتصريف مهام منصبه في الأمم المتحدة بامتياز عظيم ، خلال عقد من الزمان مليء بالأزمات في الأمم المتحدة ولفترة أطول من أى فترة تولاهها أى سكرتير عام آخر " .

" والعمل الذى قام به اوثانت اثناء توليه هذا المنصب وصف بالعدالة ، والتحية الحارة لذكراه اكثر من أى تحية أخرى أن اذكر أنه بعد انتهاء مدة ولايته الأولى تجدد انتخابه للمرة الثانية وكان يمكن ان يلقي ثقة الأمم المتحدة لفترة ثالثة اذا لم يطلب اعفاؤه .

" ونيابة عن وفد استراليا ، اقدم لأرملته ولكريمته تعازى الشعب الاسترالي . "

تبحث الجمعية العامة الآن مرة أخرى موضوع كمبوديا ، ونجد انفسنا مهددين لقد مر عام ومازلنا نجد ان كمبوديا في موقف يتسم بالصراع انداخلي العنيف والذي وصل الى مرحلة الحرب الأهلية والموقف يختلف كثيرا عما كان عليه في العام الماضي . فالحروب ، الاهلية مازالت سمة من سمات حياتنا في هذا العالم ، فاذا قررت الأمم المتحدة ان تتدخل بقرار فسوف تجد نفسها متورطة في ذلك ، ومن الحكمة ، الا تفعل ذلك ، لأن هذا يثير الشكوك : وفي رأينا ، ان بعض الدول تسعى الى ان تناصر الأمم المتحدة محكما في النزاع الحالي في كمبوديا .

ولا ننكر ان هذه حرب أهلية ذات ابعاد محزنة ويجب ان يرجع الأمر الى شعب خمير . ونحن نشعر بالتعاطف العميق مع جميع الأبرياء في هذا البلد العريق الثقافة والحضارة والذين ينج بهم بالرغم عنهم في نزاع يزداد خطورة ويزكي بالنزاع الطويل في جارتها فيتنام . وانه لأمر محزن بالنسبة لنا الذين استمتعنا بزيارة كمبوديا ، فحتى سنوات قليلة مضت ، نجد التبعات التي تنطوى على كوارث لشعب قانع منظم فلقد وجدوا انفسهم متورطين ضد رغبتهم في نزاع يثيره هم . ولا نستطيع ان نبقى هكذا غير متأثرين للخسائر التي مني بها شعب خمير في السنة الأخيرة ، فهناك خسائر في الأرواح ، خسائر في الممتلكات ، وفي تفتير الأنماط القديمة لأسلوب معيشتهم العائلية .

انني أرى أن شعب خمير وحده هو الذي يستطيع ان يسوى هذا الموقف بنفسه ويجب ان يسمح له بتسويته بعيدا عن أى املاء من الخارج سواء كان من الأمم المتحدة أو من أى مصدر آخر .

لقد قيل الكثير في سياق هذه المناقشة من جانب أولئك الذين يقولون انهم يؤيدون مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.733 and add 1-3 وعن مبادئ وحق تقرير المصير ، ان تقرير المصير ، يجب ان يتم على اساس اتفاق بين شعب خمير نفسه ومن يحكمهم ولا يملى عليهم ذلك من جانب الأمم المتحدة . وكما قال السيد المحترم مثل تايلاند في كلمته الواضحة المتزنة " فان شعب خمير نفسه يجب ان يسمح له بحل مشكلته السياسية الخاصة بطريقة سلمية بمنأى عن التدخل الخارجي في أى صورة من الصور (الجلسة ٢٢٩٨ صفحة ٦٧) ، حالة واضحة تنطبق عليها الفقرة السابعة من نطاق المادة الثانية بكل قوتها .

ويمكن ان توجه اسئلة حول هذا الموضوع ، وقد تم توجيه هذه الاسئلة من جانب اولئك الذين يؤيدون نظام الحكم الذى يرأسه الأمير سيهانوك . مثلا : فاذا كان هذا النظام يسيطر في الواقع على تسعين في المائة من اجمالي مساحة كمبوديا ويتمتع بتأييد ثمانين في المائة من اجمالي الشعب كما قيل لنا مرارا وتكرارا ، ولقد قيل هذا في مناقشة هذا العام كما كان يقال في العام الماضي ، فلماذا لا يتوفر لدينا دليل لوجود حكومة تعمل داخل هذه المساحة الكبيرة حاليا وتحت رئاسة رئيس الدولة ؟

ووفد بلادى في الواقع اند هس للطبيعة العنيدة للحجج التي ساقها مؤيدى الوثيقة رقم 3-1. A/L.733 and add.1-3. يبدوا انهم لا يستطيعون تقديم اى دليل يؤيد ما يزعمون به من ان الامير سيهانوك نحي بتدبير من الخارج . هل نذكر ما حدث في آذار/مارس سنة ١٩٧٠ ، واى انسان درس التقارير ، سوف يفهم جيدا ان هذا لم يحدث بتدخل خارجي وان الحقيقة تختلف كثيرا عما زعم هنا . فسيهانوك هو الذى اثار انفجار الاعتراض الشعبي الذى ادى الى سلسلة مـبن الاحداث انتهت باقصائه .

هذه الأحداث معلومة لنا جيدا ، وتذكرها جيدا ، البلاد المجاورة لكمبوديا في منطقة جنوب شرقي آسيا والتي أيدت مشروع القبرار A/L. 737/Rev.1 وهم يعلمون ان تفسير الحكومة في آذار/مارس عام ١٩٧٠ وسواء كانوا راضين عن هذا التفسير أم لا - قد تحقق وفقا للاجراءات الدستورية في كمبوديا ونتيجة لأغلبية في الجمعية الوطنية في كمبوديا . ويعتقد وفد بلادى ان آراء هذه البلاد المتاخمة أو المجاورة لكمبوديا لها مزيد من السلطة للحكم على هذا الموضوع اكثر من آراء البلاد البعيدة عن هذه المنطقة . وبالرغم من الصعوبات الكبيرة ، فان لون نول هو رئيس حكومة جمهورية خمير لحوالي خمسة سنوات تقريبا وما زال يعمل في البلد ومن رأى حكومة استراليا انه طالما ان حكومة خمير الحالية في موقع السلطة في بنوم بنه ، فستواصل استراليا الاعتراف بها باعتبارها الحكومة الشرعية . ان التسوية السلمية للحرب الأهلية في كمبوديا هو ما يجب ان تشجع عليه الأمم المتحدة ، بدلا من محاولة فرض حكومة على شعب خمير . وكما ذكرنا ممثل الفلبين صباح اليوم ، ان هذا الطريق

يتضمن تبعات خطيرة يحسن بنا جميعا ان نفكر فيها . ومهما كان القرار الذي نتخذه هنا فلن يحقق السلام في كمبوديا كما قال السيد المحترم وزير خارجية خمير بالأمس . وفي الوقت نفسه ، فان الحكومة في بنوم بنه هي التي بذلت جهدا لانهاء الحرب الأهلية . ومن ثم ، فهي تحاول اجراء اتصالات دون استجابة . وفضل خدمة تقدمها هذه الجمعية في هذا الوقت هي ان تبارك هذه الجهود وان تقدم كل تشجيع محترم لها وان تطلب من السكرتير العام ان يبذل مساعيه الحميدة لتحقيق هذا الهدف . هذا هو الهدف من مشروع القرار الذي اشترك وفد بلادى في تبنيه ، ونوصي بالموافقة عليه باعتبار ان ذلك سوف يشكل مسؤولية نشيطة ايجابية من جانب الامم المتحدة .

السيد ألكون (كوبا) (الكلمة بالأسبانية) : في البداية أود أن أضم صوت وفد بلادى الى الأصوات التي أعربت عن أسفها لوفاة أوثانت ، الذى كافح خلال عشر سنوات وهو على رأس المنظمة وأثبت تفانيا حقيقيا في خدمة أهداف المنظمة ومثلها العليا وأظهر وعيا كبيرا لمشكلات الشعوب التي تناضل من أجل الاستقلال والسيادة . ان شعبنا الذى أجرى اتصالات وثيقة حقيقية أثناء مرحلة حاسمة من تاريخه ، أجرى تلك الاتصالات مع أوثانت ، ولن ينسى هذا الشعب أن أوثانت كان صديقا مخلصا للشعوب الصغرى والبلاد الصغرى وكان يدافع بعناده عن مبادئ القانون الدولي وعن المثل المنصوص عليها في الميثاق .

تواصل الجمعية الآن بحث بند ، يتسم بأهمية كبرى بالنسبة لأغلبية الدول الأعضاء ، ولهذا فانه لم يمكن الانتهاء من بحثه في العام الماضي بعد المناورات اليايسة التي قام بها الذين كانوا يفكرون الى حجج وجيهة ، واضطروا الى اللجوء الى أساليب مصطنعة لكي يمنعوا الأمم المتحدة من أن تعبر عن رأيها بحرية فيما يتعلق بمسألة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا . وعند ما توقفت تلك المناقشة ، فان وفدنا في ذلك الحين كان قد أعرب عن وجهة نظره عند ما اشترك في المناقشة قبل أن تتوقف تلك المناقشة بطرق مصطنعة . ولهذا فنحن نرى انه من الضروري الآن أن نكرر عرض وجهة نظرنا ومبادئنا ، ولكننا سوف نكتفي في هذا الصدد بأن نعلن أننا نستمر في التمسك بموقفنا الذى اتخذناه في هذا الصدد منذ ان حدثت في كمبوديا المؤامرة الاستعمارية ، وماتلاه من الغزو العسكرى الأمريكى ، ثم تشكيل حكومة ملكية للوحدة الوطنية ، ونحن نعترف بتلك الحكومة الملكية للوحدة الوطنية من الناحية الدبلوماسية ونقيم معها علاقات أخوية للغاية .

غير أننا نود ، في هذه المرحلة من المناقشة أن نشير الى بعض الادعاءات التي قدمتها الوفود التي أرادت مرة أخرى ، بطريقة أو بأخرى ، أن تحول دون اقرار الجمعية العامة للحقوق المشروعة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية . اننا نرفض الادعاءات التي قدمها بعض جيران كمبوديا ، والتي تقول ان هؤلاء الجيران لهم دور خاص يجب أن يلعبوه في هذه المشكلة .

ان هذه الادعاءات لم ترد في الميثاق أو النظام الداخلى أو تقاليد الأمم المتحدة

فلم يرد فيه بتاتا، فكرة ان الدول المجاورة يمكنها الاهتمام بهذه المشكلة ، وحتى اذا ما قبلنا هذه الفكرة وهي ان جيران بلد ما قد يكون لهم ثقل أكثر من المجتمع الدولي ، واذا ما كانت هذه الفكرة حقيقية ولو كانت مقبولة ، فان ذلك يعني ان لهذه الدول المجاورة حق الفيتو ، أى اننا سننشئ حق فيتو تتمتع به بعض المناطق الفرعية ، ومن هنا فاننا نجد ان هذه المحاولة شبيهة بالمحاولات التي تمت في الماضي عندما بحثت الجمعية خلال ٢٢ عاما وضعها مشابها يتعلق باغتصاب الحقوق المشروعة لدولة عضو في هذه المنظمة .

ونحن نريد قبل كل شيء أن نشير الى اننا متأكدون كل التأكد انه من الممكن أن نعترف ، بان بعض الجيران المباشرين لكومبوديا ، كانوا يودون لو استطاعوا ذلك ، أن يؤيدوا مشروع القرار A/L.733/Rev.1 ، نظرا لأنهم عرفوا حقيقة المشكلات التي يواجهها شعب كمبوديا ازاء العدوان الأجنبي . ان كافة دول الهند الصينية ، التي عانت من العدوان الامبريالي لا يمكنها أن تتباهى بهذا الموقف الذي يقوم على أساس انها دول مجاورة . فنحن نعرف موقف فيتنام الديمقراطية مثلا ، ونحن نعرف موقف الحكومة المؤقتة لفيتنام الجنوبية ، وهي بلاد مجاورة وملاصقة لكومبوديا ، وهي بلاد مثل كمبوديا تعاني هي الأخرى من العدوان الأجنبي وتدخل الولايات المتحدة الامريكية .

وفيما يتعلق بالاوس ، فان وفد هذا البلد عرض بالأمس الأوضاع الخاصة به وهي أوضاع لا تسمح لنا بأن نضعه ضمن فئة الدول المسماة بالمجاورة التي كررت هنا حججا رتيبة .

وبالرغم من ذلك ، فأننا نريد أن نضيف أنه ، لو كانت هذه الحجج جديدة فإن الأوضـاع ستختلف بالنسبة لمناقشاتنا عما عرفناه من أوضاع مشابهة . فنحن نتساءل مثلا اذا كان الوفد الأمريكي يشعر بالرغبة في أن يعترف بأوضاع البلاد المجاورة فيما يتعلق بالمشاكل الاخرى ؟ ان هذا الوفد والوفود الأخرى التي تؤيده والتي اشتركت في وضع القرار A/L.737 يمكنها أن تدأب اجتماع لمجلس الأمن لتغيير التصويت السلبي الذي منع هذه المنظمة من اتخاذ موقف صريح فيما يتعلق بنظام جنوب افريقيا مثلا . وذلك بالرغم من التصويتات التي قدمها جيران افريقيا الجنوبية ، بل وقد منها كافسة دول افريقيا ، لماذا ان لم يؤخذ في الاعتبار مطالب الدول المجاورة لافريقيا الجنوبية ، واذا كانت الحكومة الأمريكية وبعض جيرانها يتخذون هذا الموقف ، من كمبوديا . فهل كان يمكنهم أن يتخذوا موقفا مشابها عندما اتخذت الدول العربية موقفا ازاء قضية فلسطين . ان مطالبات الدول العربية بالمجاورة لفلسطين قد واجهت اعتراضا وتصويتا سلبيا من قبل الولايات المتحدة بالرغم من أن الدول العربية دول مجاورة لفلسطين . اننا يمكننا أن نستعرض في عرض تلك الحالات المشابهة وأن نذكر بالفيتو الذي اتخذته الولايات المتحدة في مجلس الأمن ، عند بحث مشكلة بنما . ويمكننا أن نشير الى حالة أخرى فيما يتعلق مثلا بقبول فينيا بيساو منذ فترة معينة . ويمكننا أيضا أن نقول أن تلك العجة الخاصة بالدول المجاورة لكمبوديا ، ليست عجة بتاتا ، بل هي ذريعة تستخدم في هذه المناقشة لمحاولة بليلة الأفكار .

وهناك عجة أخرى استخدمت ، فالذين يطالبون باقرار الحقوق المشروعة للحكم الوطني اتهموا بأنهم يريدون أن تتدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية لدولة عضو ، تلك ذريعة اخرى لجأوا اليها ، وهم يقولون أن الأمم المتحدة يجب الا تتدخل في الشؤون الداخلية لبلد يريد أن يحقق العدالة في بلاده .

ويقولون ايضا انه لم يحدث بتاتا ، في كمبوديا ما يدعو لتدخل الأمم المتحدة لأن هناك سلطة قائمة موجودة على نحو مستمر ، هذه حجج غريبة تريد أن تنسينا الحقائق ، تريد أن تنسينا الكفاح الذي يقوم به شعب كمبوديا ضد تلك الحكومة . ان هذه ما هي الا ذرائع يتم اللجوء اليها هنا ، ونحن نبحث مثل هذه الامور في الوقت الذي نجد فيه ان في امريكا نفسها تبحث المحاكم قضايا الشباب الأمريكي الذي تظاهر احتجاجا على الانقلاب الذي دبر لابعاد الحكومة الشرعية من

كمبوديا . ولو كانت هذه العجج التي قدمها لنا الوفد الأمريكي حقيقة ، ولو صدقناه ، فسننتصر—
 انه لم يحدث في كمبوديا أى شىء سوى انتقال عادى للسلطة من حكومة الى اخرى . ولكن بالرغم من
 ذلك ، فان التاريخ ، وأحداث التاريخ التي واكبت قضية كمبوديا معروفة لنا في الامم المتحدة . ان
 بحث الامم المتحدة لهذه القضية موجود في سجلات المناظرة واحتجاجات الحكومة الملكية لكمبوديا—
 ضد الغارات الأمريكية على كمبوديا سنة ١٩٦٩ ، تلك الاحتجاجات مقيدة بمحاضر المناظرة ، كما ان
 هناك أيضا احتجاجات قدمت الى مجلس الامن بشأن هجوم القوات الأمريكية المستمر على حدود كمبوديا .
 وهناك أيضا دلائل أخرى تتعلق بالتدخل الأمريكي الذي حدث في كمبوديا سنة ١٩٧٠ .

ان بعض المتحدثين مثلا قد تكلموا على الاتفاق الجماعي الذي وقع في مارس سنة ١٩٧٠ ،
 وأشاروا الى القرار الذي اتخذته البرلمان بابعاد سيهانوك . ولكنهم لم يشيروا الى تدخل المخابرات
 الأمريكية ، ولم يشيروا الى تدخل الـ . . . من الأمريكيين ومن قوات سايجون الذين هاجموا
 الحدود في كمبوديا . ولو كانت المشكلة فقط مسألة انتقال السلطات من حكومة الى أخرى ،
 فسوف يكون من الصعب حينئذ تبرير تلك المناهرات وتلك الاعتراضات الجماعية التي ابداهـ الشعب ،
 وهـذا الكفاح الذي يقوم به كل شعب كمبوديا لابعاد حكومة فرضها عليه بلد اجنبي ، ولا زلنا نجد ان
 تقليد الغزو والتدخل الخارجي لا يزال مستمرا ومعمولا به .

والأسئلة التي طرحها المتحدثون اليوم، يمكن الرد عليها بسهولة فمثلا السؤال الذي طرـح
 والذي يقول أن القوات الشعبية لم تستأج أن تحرر كافة اراضي كمبوديا ؟ ان الرد على ذلك سهل
 فانه يكفي أن نقول أن حكومة بنوم بن محصورة في العاصمة . ولكن اذا كانت سلطة الحكومة موجودة
 في العاصمة فقط ، فانها في الحقيقة قائمة لأن هناك حوالي ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ غير امريكييـ ،
 وموجودة أيضا بفضل مساعدات امريكا التي أقربها وزير الدفاع الأمريكي . وبفضل الغارات التي يقوم
 بها الطيران الأمريكي ، والاعتراف الاستاذية الأمريكية لتدعيم ذلك الحكم ، وفي سنة ١٩٧٣ منحت
 امريكا مساعدة قدرها ٣٥٠ مليون دولار لتزويد كمبوديا بالسلحة .

وقد تم ذلك فيما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٧٣ حيث قامت القاذفات الاستراتيجية من طراز ب - ٥٢ بغارات مكثقة أطلقت ما يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ طن من القنابل يوميا على كمبوديا - أى ما يعادل ست قنابل ذرية من نوع القنابل التي استخدمت في هيروشيما ، ويظهر هذا مدى فداحة العدوان الأمريكي ضد شعب صغير .

ويحاول هذا الوفد في هذا الوقت اتخاذ موقف ساخر في هذه المسألة إذ يتساءل على طريقة الملائكة البرياء ماذا نستطيع أن نفعل إزاء شعب كمبوديا ومأساته طالما أنه لم ينتصر بعد . ان هذا الشعب - كما أكدنا في العام الماضي - قد حرر معنائه وأراضي بلاده ، فقد تمكن من تحرير ٨٠ في المائة من أراضيه وأكثر من ٨٠ في المائة من المناطق الآتية بالسكان . ان الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا تحظى بتأكيد أغلبية الشعب بالرغم من مساعدات أمريكا الضخمة التي تقدمها لحماية لون نول وحاشيته مثل تقديم ٦٠٠ مليون دولار مثلا وما تقوم به من غارات بأ الطائرات الأمريكية ، فبالرغم من هذا كله نجد ان كفاح الشعب الكمبودي مستمر .

وفي مناقشة مجلس الشيوخ بالكونجرس الأمريكي وضحت الأسباب التي دعت الى مساعدة حكومة بنوم بنه . وما يسمى بسيادتها . فقد قيل أن السفير الأمريكي في بنوم بنه السيد جونفردين : " . . . يعطي نصائح عسكرية واستراتيجية للون نول ، ونصائح تكتيكية لكبار الضباط . "

ومن ناحية أخرى ففي نفس الوثيقة قيل ان موثافي السفارة الأمريكية في بنوم بنه يذهبون بانتظام الى ساحة القتال لكي يحاولوا لضباط لون نول توصيات فيما يتعلق بانتشار القوات واجراءات الا من بشكل عام .

وكما نرى ، فان حكم بنوم بنه - الذي وصفه البعض في السنة الماضية بأنه نظام محلي بالمالا ان سلطاته في الحقيقة تمتد لأكثر من حدود العاصمة - أقول ان هذا الحكم يعتبر ملحقا تابعاً للسفارة الأمريكية . ولهذا السبب فان عدم وجوده في هذه القاعة له ما يبرره إذ أن هناك من يستطيع أن يحل محله على غير وجهه وهو ممثل الولايات المتحدة .

ان وفدي يؤمن بأنه قد حان الوقت لاتخاذ القرارات التي كان يجب اتخاذها في العام الماضي وذلك باقرار الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا ، لان هذا العضو كان مخلصا في منامتنا ، وكان يدافع بقوة وحيوية عن مبادئ الاستقلال والسلام وعدم الانحياز ،

وهذه الحكومة الملكية اعترف بها عدد كبير من الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، وهي تشترك متممة بكامل الحقوق في نشاطات دولية مختلفة وبخاصة في اجتماعات الدول غير المنحازة التي اعترفت منذ آب/أغسطس ١٩٢٢ في جورج تاون ، فيانا بشرعية حكومة نوردوم سيمبانوك وقد تأكد ذلك الاعتراف عن طريق رؤساء الدول غير المنحازة عندما اجتمعوا في الجزائر في عام ١٩٧٣ ، ففي مؤتمر الجزائر ١٩٧٣ قام اكثر من ٧٠ رئيس دولة للدول غير المنحازة بتوجيه نداء للجمعية العامة من اجل ان يقر بأسرع وقت الاجراءات اللازمة لقرار الحقوق المشروعة في الامم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا . فاذا كان رؤساء الدول غير المنحازة قد وجهوا مثل هذا النداء ، فيرجع ذلك الى انهم يعرفون جيدا أن أهمية هذه المشكلة لا تقتصر على شعب كمبوديا - مهما كانت أهمية هذه المسألة بالنسبة لهذا الشعب - كما انها لا تقتصر على الدول المجاورة فقط بل لان الدول غير المنحازة تعرف ان الحل العادل لهذه القضية له أهمية كبرى لشعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وهكذا هل نسمح لرغبة دول اجنبية في التدخل في الحياة الوطنية لدولة عضو ، هل نسمح لهذه الرغبة ان تتحقق وان تقلب نظام الحكم المشروع وأن تقذف بلاد هذه الدولة العضو بالآلاف القنابل وأن تسخر من رغبة هذا الشعب . هل نسمح بذلك ؟ او هل نسمح باعتراف رغبة اغلبيية اعضاء هذه المنظمة الراغبين في الدفاع عن مبادئ الميثاق واحترام سيادة الدول مهما بلغت من الصغر ؟ ان البديل امامنا اليوم ، كما كان لمدة ٢٢ عاما عندما ناقشنا تمثيل الصين ، او كما كان في العام الماضي فيما يتعلق بكمبوديا وهو ان نتخذ القرار الوحيد الذي يتفق مع مبادئ الميثاق ويتفق مع رغبة اغلبيية الدول الاعضاء ، وذلك بالموافقة على مشروع القرار A/L.733 and Add.1-3 وبهذا نعيد الى حكومة كمبوديا ما هو حق لها ونقضي بطرد اولئك المختصين لحقوقها وان نتخذ اي قرار آخر يهدف الى تأجيل هذه المشكلة لعام آخر الامر الذي يسمح باستمرار استخدام القنابل والمدافع التي تمنع الشعب الكمبودي من ممارسة حقوقه .

اننا نعترف أن الاختيار واضح للجميع وأن الجمعية العامة يمكنها ان تعرب عن رأيها بحرية اذا استطاع اعضاءها ان يعبروا عن رغبتهم بالرغم من كافة المفاوضات والمناورات والاعمال الخادعة التي تهدف الى حرمان شعب كمبوديا من التعبير عن رغبته . اننا متأكدون ان اقرار الحق - - - - -وق المشروعة لحكومة هذا الشعب ، وفي نفس الوقت دفاع عن مبادئ منامتنا .

السيد رومان (نيكاراغوا) (الكلمة بالاسبانية) : تود نيكاراغوا أن تستهل كلمتها في هذه المناقشة العامة ، في الجمعية العامة ، بأن تضم صوتها الى اصوات كل تلك الوفود التي تحدثت قبلها وذلك لكي تؤكد من جديد ، نيابة عن حكومتها وشعبها حزنها العميق لوفاة اوثانت ، ذلك الرائد من رواد السلام في العالم ، والذي اعتبرته بلادي دائما قديسا . ونود ان ندالب من ممثل بورما ان ينقل هذا الحزن الى ارملة الفقيد واسرته .

وقد شرف نيكاراغوا ان استقبلته حينما زار بلدنا ، كما ان احترام نيكاراغوا له قد تمثل في الشرف الذي يمكن ان تقدمه نيكاراغوا لأحد شخص وذلك اذا قدمت له وسام الشرف الاكبر . ان كمبوديا كانت ملكية حتى التاسع من تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٠ وهو التاريخ الذي أعلنت فيه الجمهورية . وكان الامير سيهانوك ملكا عليها منذ عام ١٩٤١ وحتى ١٩٥٥ ، ومن عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٠ عمل كرئيس للوزراء ، ثم كرئيس لحزبه . ومن عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ ، عمل كرئيس دستوري للدولة . وفي عام ١٩٦٠ فان مجلسي البرلمان عيناه رئيسا للدولة . وفي ١٨ آذار مارس عام ١٩٧٠ ، سحب منه نفس المجلسان الثقة وقررا بالا جماع اقضاه عن السلاطة ، وابعاده عن منصبه كرئيس للدولة .

ان هذه الحقائق معروفة جيدا لنا جميعا ، وبالرغم من انها تكررت مرات عديدة ، الا انني اردت أن ألخص تاريخ المشكلة الدستورية لخمير ، لكي ادلل على ان هذه المشكلة ، هي مشكلة داخلية ، وحلها يدخل في نطاق صلاحيات شعب كمبوديا وحده ، ولا يدخل في ولاية هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة الموقرة .

والآن ، فيما يتعلق بالبند ٢٥ المعروض علينا ، الا وهو " اقرار الحقرق المشروعة في الاسم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا " فان وفد بلادي يود ان يعبر عن موقفه ، ولماذا يشترك في تبني مشروع القرار رقم A/C.737/Rev. 1 ، والذي يمثل بعمدا ، في إطار الكفاح الذي يتم داخل الامم المتحدة ، لضمان انتصار القوى الديمقراطية والقوى القانونية ، على سوء التأويل ، والسعي لتحقيق الامر الذي لن يمس الا الأمن والسلام في العالم مستقبلا . ونود ان نسجل اننا لا نرغب بأي طريقة من الطرق ان نتدخل في الشؤون الداخلية ، أو في المشكلات الداخلية التي قد تكون قائمة فوق أرضي جمهورية خمير . ولكننا نود ان نضمن احترام العلاقات الودية بين ذلك البلد ، وبين بلدي ، كما نود ان نعبر عن توجيه نداء ، وبأكبر قدر من الانصاف لجميع الوفود هنا ،

لكي نظهر حسن النية ، حتى تستطيع أن تتجنب منظماتنا العالمية ، نقدا لا مبرر له ، في محاولة للنيل من الإجراءات التي اتخذت من جانبنا جميعا . وهذا يهم نيكاراغوا بصفة خاصة ، لأنها كانت من بين الدول الأولى التي وقعت على ميثاق الأمم المتحدة .

ان وفد نيكاراغوا يؤمن ايمانا راسخا ، بأن ما يتشئ مع ميثاق الأمم المتحدة ، هو الحفاظ على المبادئ ، ومناشدة الاطراف المعنية بأن تجرى حوارا داخليا تاهرفيه المساعي الحميدة ، من جانب الامين العام للأمم المتحدة دكتور كورت فالدهايم ، ويمكن بخبرته أن يقدم تعاونا يسهم في حل هذا النزاع ، والذي أسفر عن مثل هذه التضحيات مارال هذا الوقت في كمبوديا .

وللأسباب السالفة الذكر ، فان وفد بلادي سوف يصوت لصالح القرار A/L.737/Rev. 1 ، ولقد اشتركت بلدي في تبني هذا المشروع ونعم مقتنعون بأنه أفضل طريق لتحقيق السلام في كمبوديا ، وحتى نؤكد من جديد المبادئ القانونية التي يجب أن تسود دائما في الجمعية العامة للأمم المتحدة . واننى اطلب بصفة عاجلة ان يعطى الاولوية في التصويت ، ونتوقع تصويتا ايجابيا من غالبية أعضاء هذه الجمعية المؤجرة للأمم المتحدة .

السيد كانتى (مالى) (الكلمة بالفرنسية) : بمزيد من الاسف علم وفد مالى في الخامس والعشرين من هذا الشهر ، ب وفاة اوثانت السكرتير العام السابق لمنامتنا . وان العالم بأسره شارك شعب بورما أحزانه ، لان اوثانت بقي حتى آخر لحظة رجلا يشعر بالواجب ، وكما هي صفات المحارب وانسانية المؤمن بالتحاليم البوذية . فقد خدم الانسانية باخلاص ، وكان شخصية بارزة في وقته . ان وفد بلادي يضم صوته الى عبارات الرثاء التي تم الاعراب عنها في الخامس والعشرين من هذا الشهر من جانب الامين العام للأمم المتحدة ، ومن ممثلي المنظمات الاقليمية ، ومشغل البلد المضيف ، احياء لذكراه .

ولكن اكبر تحية يمكن ان نقدمها لاوثانت هي ان نحمل المشعل الذي أشعله ، وان نستكمل العمل الذي بدأه في حياته ، اى نعمل من أجل التقارب بين الشعوب ، ومن أجل دعم السلام في جميع أنحاء العالم .

تولى الرئاسة السيد لانج (نيكاراغوا) نائب الرئيس .

ووفد بلادي يطلب من سمادة سفير بورما أن يتكرم بأن ينقل الى شعب بورما والى حكومة بورما والى أسرة الفقيد أعرق مشاعر الحزن والمواساة .

بعد هذه الكلمات ، أود أن أعرض وجهة نظر بلادي فيما يتعلق بالموضوع الجاري بحثه . ان البند ٢٥ من جدول الأعمال وعنوانه " اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكبوديا " ، وهو موضوع مناقشاتنا في هذه اللحظة ، هو من بين الأزمات الخطيرة التي تؤثر على العالم الثالث والتي أصبحت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ميدان اختبار لأسلحة الدمار الشامل التي يتم انتاجها من القوى الامبريالية .

ولسوء الحظ ، هذه من بين الحقائق المؤسفة في وقتنا هذا . ان أزمة كمبوديا وهي تهمنا اليوم تشكل مأساة بجانب مأساة الهند الصينية ، فان كمبوديا التي تعاني هذه الازمة رفضت التورط في المؤامرة التي حيكت ضد فيتنام البطلة . ونحن نذكر في هذا المقام أنه بعد كفاح طويل من نضال التحرر واتسم في مرحلته الاخيرة بهذه الحروب الصليبية الملكية حصلت كمبوديا على استقلالها . وفي نهاية الكفاح الاستعماري فان الشعب والملك ركزوا بثقة على بناء دولة ديمقراطية وأن يجعلوا من كمبوديا بلدا للعمل وبلدا للسلام كما يحلو للأمير سيهانوك أن يسميها .

ومن عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٧٠ فان قدرا ملحوظا من الاستقرار ساد في البلاد وقد مورست سياسة التعايش السلمي بنجاح من جانب الحكومة وأكدت سلطتها عالميا ، وأصبح الاقتصاد مزدهرا . ولنستمع الى الجنرال ديغول في خطابه في سبتمبر ١٩٦٦ في بنوم بن :

" اننا نشهد تحت الدفع الديناميكي لحكومته تحت قيادتك يا صاحب السمو هذا التطور الذي بني في مئات والالاف من المشروعات والمنازل وآلاف الكيلومترات من الطرق والسكك الحديدية ، وعشرات الآلاف من الهكتارات من الأراضي التي تمت زراعتها بفضل المهندسين والخبراء في كمبوديا . . . " وهذه تحية نوجهها بسبب طانة كاتب هذه الكلمات .

ان السلام حبيب الى قلب هذه المنطقة التي عرقتها الحروب ، وسياسة الحياد التي أعلنت في ٦ نوفمبر ١٩٥٧ ، والتي التزمت بها بدقة الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا فسي علاقاتها الدولية ، كانت لا تتماشى ببساطة مع الاستراتيجية العدوانية للاحتواء وتطويق الشيوعية التي سادت والتي مازالت سائدة حتى اليوم في جنوب شرقي آسيا ، ولا يجب أن ننسى أن الامبريالية لم تهضم أيضا رفض صاحب السمو الأمير سيهانوك في عام ١٩٥٤ (أن يجعل بلاده تنضم الى الحلف العسكري لجنوب شرقي آسيا .

لذلك نظمت المؤامرات منذ عام ١٩٥٨ حتى تتحدى هذه المملكة السلمية ، وبعض الجيران المباشرين لعبوا دورا هاما جدا في مختلف المؤامرات وقد لجأ هؤلاء الآخرون الى المطالبات الإقليمية التي لا تستند الى أى أساس لإنشاء جو من التوتر كان المقصود منه تغطية وتبرير مفاخرتهم الإجرامية ، وقد حدثت تحرشات وتدخل عسكري بعد ذلك ودبرت أعمال ومؤامرات لقتل الملك وهدم اقتصاد البلاد وذلك بالتعاون مع بعض الخونة الكمبوديين .

وكانت أهم مؤامرة هي تلك التي حدثت سنة ١٩٥٩ ، والتي اتهم فيها الجنرال الخائن داج جوان ، الذى أرسل الى القصر الملكي طردا فيه قبلة وذلك لقتل الملك . كما حدثت محاولات لهدم الاقتصاد في سنة ١٩٦٣ وحدثت أيضا جنائية في جسر الطريق المؤدى الى مطار بنوم بن . ومن سنة ١٩٦٢ الى نهاية أيار مايو ١٩٦٩ اعتدت قوات العدوان على حدود كمبوديا ١٨٦٤ مرة عن طريق البر ، و ١٦٥ مرة عن طريق البحر ، و ٥١٤٩ مرة عن طريق الجو .

كل هذه المفاخرات الإجرامية التي قام بها أعضاء آسيويون من الحلف الآسيوى ، فشلت ازاء اصرار شعب كمبوديا على الدفاع عن سيادته وسلامة ترابه واستقلاله .

ان الولايات المتحدة استمرت بالرغم من ذلك في ضغطها على الحكومة الملكية لتجعلها تتهاون في مبادئها ، ولكن اصرار هذه الحكومة قد جعل الحكومة الأمريكية تحقن عليها وبدأت تظهر غضبها واستياءها . ان رفض الحكومة الملكية لكمبوديا الاشتراك في الأعمال العسكرية التي دبرها الأمريكيون وجنوب فيتنام ضد جبهة التحرير الوطنية لفيتنام الجنوبية كانت هي القطرة التي جعلت الكيل يطفح ، ودبر عدوان مكشوف ضد هذا البلد وكان العذر الذى اصطنع هو اتهام الأمير نوروم سيهانوك بالتواطؤ مع الوطنيين الفيتناميين ، وبعد ذلك اخترعت اسطورة لتبرير هذا العدوان .

وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ بينما كان سمو الأمير نوروم سيهانوك يقوم بزيارة رسمية في الخارج قام رئيس الوزراء الخائن ، وأعوانه ، بناء على أوامر سادته بانقلاب حقير ، ويجب أن نشير هنا الى أن كولومبيا ايجل ، وهو مركب صورية كانت تحمل الأسلحة وكانت موجودة هناك في المياه الإقليمية لكمبوديا قريبة من ميناء سيهانوك المدينة .

وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٠ وجه الأمير نداء استجاب له شعب خمير بعد أن أفاق من دهشته وعبأ قوته حول الجبهة الوطنية لكمبوديا لمقاومة الخونة .

وفي الأيام التالية حدثت مظاهرات كبرى في بنوم بن وفي كافة الأقاليم ضد التدخل الامبريالي والاعتداء على الأوضاع القانونية ، الذى قام به لون نول وعصابته . وان الخونة قد اهتزوا أمام غضب الشعب ولجأوا الى قمع دام سبب موت آلاف من الضحايا غير أن الشعب استمر في نضاله في كافة البلاد متحديا الحكومة الوهسية وأعمالها القمعية .

ولنجدة الخونة الذين كانوا يحسسون بجزع كبير ، غزت الولايات المتحدة الأمريكية في ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٧٠ كمبوديا بجيش كبير يتكون من ١١٠.٠٠٠ جندي مجهزين بأحدث الأجهزة ويدعمهم الطيران والبحرية ، وخضع البلد لفارات مستمرة ضخمة .

ان هذه الحرب القتالة لا تزال مستمرة الآن ضد الشعب المسالم لكمبوديا بالرغم من التعهد الذى أخذته الولايات المتحدة وفقا لاتفاقات باريس بأن تسحب قواتها المسلحة من شبه جزيرة الهند الصينية .

وفي نهاية كانون الثاني /يناير من عام ١٩٧٣ ، الى ١٥ آب/اغسطس من نفس العام ، قام الطيران الاستراتيجي والتكتيكي للولايات المتحدة في جنوب شرقي آسيا بتركيز أعماله على كمبوديا ، فقامت طائرات ب ٥٢ ، وإف ١١١ ، وإف ٤ ، وإف ١٠٥ بإطلاق ما يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ طن من القنابل في الشهر ، وذلك خلال ١٩٥ يوما ، أى ما يعادل ست قنابل ذرية من نوع هيروشيما .

وبالرغم من قرار فصل القوات ، الذى اتخذه الكونغرس الأمريكى سنة ١٩٧٣ ، فإن هناك ٤٥٠٠٠ عسكري أمريكي يعملون في كمبوديا تحت ستار " المساعدة الفنية " . ان وزارة دفاع الولايات المتحدة قد أقرت في ٢٥ من هذا الشهر أن الطيران الأمريكى يستمر في هذه الضربات بالرغم من توقيع اتفاقيات باريس ونصها على وضع حد للارتباط العسكري لأمريكا في جنوب شرقي آسيا . ان أزمة كمبوديا ليست مسألة داخلية كما يعتقد البعض ، بل هي قضية جعلت شعب خمير يحارب قوى أجنبية اعتدت على سلامة أراضيها وسيادته واستقلاله ، ان العدوان الذى قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها من حلف جنوب شرق آسيا ضد كمبوديا يعتبر عدوانا صارخا على حياد هذا البلد الذى أكدته اتفاقيات جنيف في عام ١٩٥٤ ، ١٩٦٣ ، وكذلك عدوان على ميثاق الأمم المتحدة ، وقد عرض السلام للخطر ، وجعل التوتر يبلغ أشده في جنوب شرقي آسيا .

ودوافع هذا العدوان ، ونتائجه ، شيء يشغل منظمنا ، ان هذه الأزمة تهم منظمنا وذلك وفقا للمواد ٣٤ و ٣٥ من الميثاق ، أكثر مما يرتبط بالمادة ٢ التي أشار إليها البعض هنا لدعوتنا للانصراف عن هذه القضية ، كما ان أزمة كمبوديا الناتجة عن هذا العدوان الصارخ على شعب خمير لفرض سياسة أجنبية عليه تتعارض مع المبادئ الأخلاقية وتقاليده ومصالحه العميقة ، وإن هذه الأزمة قد تكون لها تطورات تشمل جنوب شرقي آسيا بأسرها .

ان حرب فيتنام الثانية التي تستمر قد أحدثت ما يسمى " بحوادث بوغاز تونكين " . ان منظمنا لا يمكن ان تترك المبادرة للبلاد المجاورة لتذليل هذه المشكلة نظرا لان هذه البلاد مرتبطة — كما كان أيضا في حرب فيتنام — بهذه الأزمة ، سواء لأنها اشتركت في العدوان أو سواء لان بلادها تستخدم كقاعدة للعمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الغزو . ان حلف جنوب شرقي آسيا في الواقع ليس مثل منظمة الوحدة الأفريقية ، بل هو مختلف عنها

كل الاختلاف ، فان منظمة الوحدة الأفريقية تستمد سلطتها من أن الدول التي تشكلها لا تنضم الى أى حلف عسكري ، ولا توجد في بلادها أية قاعدة عسكرية اجنبية ، ان الثقة التي تتمتع بها منظمة الوحدة الأفريقية على الصعيد الدولي نتجت من سياسة عدم الانحياز التي تنتهجها والتي تلتزم بها كافة الدول الأعضاء ، ولا يمكن بتاتا ان نقول أن ذلك ينطبق على بلاد حلف جنوب شرقي آسيا ، ان أن هذه البلاد تضم قواعد عسكرية اجنبية .

ومن ناحية أخرى ، ماذا فعلته تلك الدول الآسيوية لوقف حرب الهند الصينية التي استمرت أكثر من ٢٥ عاما في المناطق المجاورة لها مباشرة ؟ .

اننا نتذكر أنه في ٥ كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٧٣ ، قامت جمعيتنا العامة بناء على محاولات بعض الوفود بتأجيل بحث هذه المسألة بأغلبية ضعيفة جدا - ٥٢ صوتا ضد ٥٠ صوتا - الى الدورة التاسعة والعشرين حيث يدن في جدول أعمالها بند خاص باقرار الحقوق المشروعة للحكومة الملكية الوطنية لكيموديا ، وكانت هذه المناورة نابعة من خوف البعض من معرفة الحقائق المتعلقة بتلك الحالة القذرة التي فرضت على شعب غمير ، ولم تكن نابعة من الحرص على تسوية هذه الازمة ، وان المنظمة الدولية في ذلك الحين قد تهربت مرة أخرى من مسؤولياتها .

ان قرار ٥ كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٧٣ ، كان يفتقر الى العيوية ، ولم يكن كفيلا بأن يؤدي الى بداية لتسوية الازمة ، بل هو أخر عودة السلام الى كيموديا التي اشتدت فيهم الحرب في سنة ١٩٧٤ ، وبعد عام من اتخاذ هذا القرار ، فنحن نجد نفسنا في نفس المنطلق الذي كنا فيه في العام الماضي ، بالإضافة الى شعور بالذنب ازاء المذبحة واعمال الهدم التي تستمر في هذا البلد بدون أى داع ، ويعتبر ذلك مكافاة للخونة وللباحثين عن الحروب الذين استفادوا من مهلة ، ولكنها كانت مهلة غير هادئة نظرا لقوة نضال القوات المسلحة الشعبية لتحرير الوطني في كيموديا . ان القوات الشعبية المسلحة هذه قد دعمت قدرتها على العمليات ، واستطاعت أن تحصل على مواد وعتاد عسكري تركته قوات الحكومة ، أى العدو ، وهو يهرب من كافة الجبهات ، وهي تستمر في تحقيق انتصارات باهرة في ميدان العمليات وفي دعم مركزها على معظم كافة البلاد . واليوم ، فان لون نول وشركاءه قد قبعوا في بنوم بن التي أصبحت قلعة لما بقي من قوات تلك العصاة التي قضى الوطنيون على معظمها ، وهناك شبان سنهم ١٤ سنة قد جمعوا للحرب في قوات الحكومة ، حكومة بنوم بن .

أما القوات المسلحة الشعبية ، فقد سيطرت على أكثر من ٩٠ في المائة من أراضي البلاد وعلى ٨٥ في المائة من معظم السكان ، وهناك حياة ضغمة في المناطق التي تحررت تتعارض مع سوء الحالة في الجيوب التي بقيت في يد الغونة ، إذ أنه في المناطق التي تتحرر نجد نظاما سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية قوية ، أن الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا قد عادت من المنفى ، وهي منذ أكثر من عام موجودة بالبلاد وتشرف على المناطق المتحررة إشرافا فعليا ، ولأول مرة منذ بداية الحرب ، زاد إنتاج كمبوديا من الحبوب فإن المناطق التي تحررت قد صدرت ٥٠٠٠ طن من الأرز سنة ١٩٧٣ ، بفضل الطرق الزراعية الجديدة التي طبقتها القوات المسلحة ، وأن عائد الهكتار قد تضاعف مرتين بل ثلاثة في بعض المناطق التي أنتجت ثلاثة محاصيل في العام ، أما السكان الذين يهربون من الجيوب التي تسيطر عليها قوات بنوم بن المزعومة فقد توجهت وتقاطرت نحو المناطق التي تحررت والتي يسود فيها النظام والامن ورفاهية نسبية .

وقد اعترفت خمس دول في عام ١٩٧٤ بالحكومة الملكية للوحدة الوطنية التي زاد نفوذها الدولي يوماً بعد يوم ، والتي أصبحت تشترك في النشاطات الدولية على مستوى حركة عدم الانحياز ، وهي ممثلة في كافة القارات عن طريق السفراء ، وفي ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ اعترفت بها ٦٢ دولة في العالم .

أما بالنسبة للنظام الوهمي لبنوم بن ، فهو لم يبق الا بفضل المساعدة الاقتصادية والعسكرية والمالية الضخمة التي تعطيها له الولايات المتحدة الأمريكية . ان المجاعة واليأس قد انتشرت في الجيوب النادرة التي تحاول تلك الحكومة الوهمية الابقاء عليها ، وتلك المناطق التي تحيط بها والتي تحررت ، لا تستطيع أن تتصل ببعضها البعض ولا بالعالم الخارجي . كما أن تزويدها بالمؤن لا يتم الا عن طريق الطائرات الأمريكية ، وهي تتلقى من الولايات المتحدة كل شيء : الأسلحة ، والذخيرة ، والمواد الغذائية ، والأرز بل وحتى الملح ، وان المساعدة التي رصدت لغونة كمبوديا بلغت في عام ٧٤ - ١٩٧٥ ، سبعمائة مليون دولار . مما يكفي لتحقيق البرنامج المتوسط الأجل والطويل الأجل لمقاومة الجفاف في البلاد السودانية الساحلية ، التي يعيش فيها ثلاثون مليوناً من الأشخاص ، وهذا هو الفائز الموجود بالعالم وهو يبعثر ويذر .

ان عدم الأمن في الجيوب التي تسيطر عليها حكومة لون نول غير المشروعة قد زاد منها انتشار الجرائم ، فان الجو الاجتماعي متفجر ، ومنذ وقت قليل ، نجد ان رابطة المعلمين في بنوم بن قد نشرت بياناً لا مت فيه حكومة لون نول لانها ليست سوى مجموعة ضغط تريد أن تشجع الرشوة والمحسوبية والاستبداد . وفي هذه الوثيقة فان المنظمة تشجب الفساد المنهجي للنظام ، وافلاسه في المجال الاقتصادي ، والسياسي ، والاجتماعي .

ان لون نول نفسه ، قد اتهم في سنة ١٩٧٣ حكومته غير الدستورية بالجمود والفساد .

وفي تصريح وحديث لعلبة كلية بنوم بن ورد ما يلي :

" ان الحرب الراهنة هي حرب بين ، جماهير الفلاحين المسلحين الذين غضموا لكافة انواع القمع والاستغلال والاحتكار من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، بين حفنة من الغونة التي تحكم البلاد مع بعض النسور القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية " .

" وفيما يتعلق بمسألة كمبوتشا فانه يجب حلها وفقا للوضع الحقيقي لكمبوتشا وبطريقة عطية يجب أن نترك شعب كمبوتشا يحل قضاياها بنفسه ولا يجب تأييد الذئاب والقتلة بل يجب تأييد شعب كمبوتشا . "

" يجب ان تطرد حفنة الغونة التي سببت مآسي وآلام كبرى للشعب ، وخاصة يجب تحطيم جهاز الحكم ، والنظم السياسية للحكومة الفاشستية لغونة بنوم بن ، الذين يحتضرون ولم يبقو الا بفضل المساعدة الضخمة المقدمة من الاستعمار الاجنبي . "

تلك بعض الآراء التي أعربت عنها بعض الطبقات التي تمثل الشعب في خمير غير تمثيل ، ولا يمكن أن نصف تدهور الاوضاع في جمهورية خمير المزعومة أكثر من ذلك واحسن من ذلك . ان هناك تعفنا للحكومة قد بلغ حدا كبيرا جعل بعض أعضاء حكومة لونج بوريه المزعومة يهددون بالاستقالة .

وخلال مواجهة دامية بين الشرطة والطلبة في بنوم بن ، فان وزير التعليم ونائبه المزعومين قد قتلوا ، ويبدو أن هذه المسألة لم تكن الا تسوية حساب بين مختلف فئات متعارضة متنافسة لتلك الحكومة الوهمية .

هكذا هو الوضع في كمبوديا ، وان انتصار شعب خمير الذى يكافح للسلامة الوطنية انتصار لا مفر منه . ان الوسائل المالية الضخمة العسكرية والاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية يوميا لحكومة كمبوديا غير القانونية لن تنقذ غونة بنوم بن ، الذين أصبحت ايامهم معدودة .

ان جمعيتنا قد أحست بععبء المسؤولية الضخمة التي ترتبت على تأجيل بحث أزمة كمبوديا في العام الماضي الى هذا العام ، وان وفدى مقتنع بأن الأغلبية الساحقة للوفود الموجودة هنا لن تتأثر بمناورات من يريدون استمرار الحرب في كمبوديا مع ما يواكبها من بؤس وحداد وهدم وآلام لا يمكن وصفها ، وعلى كل حال ان هؤلاء الراغبين في استمرار الحرب قد استنكرو موقفهم اعوانهم تحت تأثير القوى الوطنية ، والواقع ان برلمان بنوم بن المزعوم قد اتعد في ٢٥ من هذا الشهر قرارا يدعو فيه الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة " ان يساعد جمهورية خمير المزعومة على اعادة السلام فسي كمبوديا ، بدون تدخل اجنبي . "

ما معنى ذلك ، ان ذلك يعني ان الحكومة غير الشرعية للون نول وحلفائه في الامم المتحدة لم يعودوا يعيشون نفس الحقائق الماضية . لم يعودوا يعيشون نفس الحقائق . ان جمعيتنا العامة

يجب أن تأخذ في الاعتبار ذلك وترفع مشروع القرار A/L.737/Rev.1 ، لأن هذه مناورة لصرف الاهتمام . ولا يمكن أن نقبل تعمل مسؤولية تأجيل جديد لهذا الموضوع وإطالة لحرب كمبوديا .

ان وجود حكومة وهمية ينشر القلق والاضطراب ويشجع التدغل الأجنبي في الأمور الداخلية للبلاد ، وقد كان أساسا لمأساة الهند الصينية التي استمرت منذ أكثر من ربع قرن ، وسببا لعدم استتباب الأمن في جنوب شرق آسيا . ان ثيو ، وبارك شانج هي ولون نول يعتبرون خونة مثل الخونة الذين سبقوهم وهم جودينه ديم ، وسينجمان ريه وكاوكي — وهم عقبة رئيسية لعودة السلام في تلك المنطقة .

ان مسألة كمبوديا نجد فيها ، من ناحية شعب خمير ، وما يمثله من قيم معنوية وإنسانية ، ومن ناحية أخرى سفاحين وخونة يعملون تحت تأثير السلطات الأجنبية ويقتلون اغوانهم واغواتهم عن طريق الطيران الأمريكي . ان الشعب هو مصدر السلطة ، تلك السلطة التي استغلها عفة من المغتصبين الذين ارتكبوا جرائم كبرى ازاء هذا الشعب . ان الحكومة الملكية للوحدة الوطنية تتوفر لديها كافة صفات السيادة ، أي البلاد ، والتمثيل ، والسلطة للمناطق المحررة ، بينما نجد ان حكومة لون نول ليست الا أسطورة .

وليس هناك من شك في أن الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، التي أعطت منطلقا جديدا لمنظمتنا عن طريق القرارات الغالبة التي اتخذتها بشأن تفويض ممثلي النظام العنصري لبريتوريا وبشأن قضية فلسطين ، نقول ان هذه الدورة سوف تتحمل كافة مسؤولياتها في قضية كمبوديا باقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا ، ولن يبق حينئذ نظام بنوم بن الوهمي الذي لم يبق الا بفضل المساعدات الأجنبية ، أقول لن تبقى هذه الحكومة الوهمية وسوف تختفي من العالم ، وستكف عن شغل مقعدها هنا . وسيبقى عليهم ان يتمتعوا بالشروات الضخمة الذين جمعوها على حساب شعب خمير ، وسيعود السلام لكمبوديا مع كل النتائج الحميدة التي تواكب ذلك من ازالة التوتر في جنوب شرق آسيا الذي يوجد منذ ربع قرن السى غير ذلك من المنافع .

وان قرارنا سيكون انذارا حازما موجها للخونة الكاميين الذين ينتظرون الفرصة للعمل وفقا لسادتهم للتضحية بالشعوب ولاشعال نار الحرب ونحن نؤيد كافة تلك الشعوب المكافحة ضد هؤلاء الخونة .

السيد سالازار (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : يود وفد بلادي أن يشارك في الاعراب عن أسس المجتمع الدولي لوفاء أوثانت ، والذي أتم مهمته كسكرتير عام للأمم المتحدة خلال فترة عصيبة من حياة المنظمة . لقد وضع أوثانت ذكاه وإخلاصه في خدمة السلام ولصالح معظم شعوب العالم ، وفي قيامه بواجباته ، فقد استحق احترام وأعجاب كل ذوى النوايا الطيبة من البشر ، ومن طريق وفد بورما ، يود وفد بلادي أن يعبر عن تعازيه لشعب ولاسرة الفقيد .

لقد قرر وفد بلادي أن يشارك في المناقشة العامة للجمعية العامة حول الموضوع تحت عنوان " اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا " وذلك لأنه يعتبر أن من الواجب عليه أن يدافع عن موقف ذى أهمية عظيمة لحياة المنظمة ، وأن بلادي تجسد نفسها ملزمة بالاعراب عن آرائها للمحافظة على المبادئ التي تعلق عليها أهمية قصوى .

وأن منظمتنا مبنية على قبول جميع الدول الأعضاء للمعايير الواردة في الميثاق ، والتي التزموا بها واحترامها ، وهذا الإطار القانوني هو منظم العلاقات التي تجعل بالامكان بالنسبة لها أن تغلق مجالات للتفاهم بين البلاد التي قد تختلف في تقاليدها ، أو جذورها ، أو تكوينها العرقي ، أو عديدها ، أو بسبب نظمها السياسية والاجتماعية .

ولذلك ، فإن الأمم المتحدة ، تدين بحياتها الحاضرة وحياتها مستقبلا لمقدرتها على أن توفر للبشرية ثمرات العيش في السلام وفي الانسجام لأنها مقامة على مبدأ التعدد وهذا وارد في ميثاق المنظمة والذي يوضح واجبات وحقوق الدول الأعضاء فيها .

ولا يستطيع أحد أن يبتعد عن القيمة المعطاة لهذا المعنى وهو أن في الأمم المتحدة فإن الدول عندما تشارك في أشياء مشابهة إنما تشارك كدول لها خلافات كبيرة ، ومن الخطورة أن نتناول موضوعا بطرق مختلفة وأن نحاول اتخاذ موقف يقوم على تفضيل موقف بالنسبة لدول أخرى . ولا يمكن الزعم بوجود حكومة جمهورية غمير لأن ذلك سوف يرقى الى مرتبة تجاهل الحقائق ولكنه سيتعارض أيضا مع ميثاق الأمم المتحدة .

يجب أن يتضح أن كمبوديا هي دولة وهي عضو في الأمم المتحدة . ويجب أن يكون واضحا أن أولئك المسؤولين في هذه الدولة هم الذين يرفع صوته الآن في جمهورية غمير ، ونحن نواجه موقفا غامضا نجد فيه أن الطابع التمثيلي لأولئك الذين يمارسون السلطات في كمبوديا موضع تشكيك ،

وبينما نجد محاولة لاقصائهم عن السلطة بمشروع قرار ، فإن هذا المشروع اذا نظرنا اليه لا يتحدث عن وجود فعلي وحقيقي في كمبوديا .

وان التاريخ يسجل هذه الحقيقة وهي أن القائد السابق لحكومة كمبوديا قد نعي عن السلطة ليس بالقوة ، ولكن بموجب قرار اتخذه البرلمان ووفقا للإجراءات الدستورية في ذلك البلد ، وهناك حقيقة أيضا وهي أن القائد الحالي للدولة تولى السلطة ليس بالقوة ، ولكن بالوسائل الدستورية .
والأم المتحدة وسلطاتها تكمن في المحافظة على السلام ، وتشجيع السلام يجب أن تكون حذرة في الا تتورط في أن تتناقض مع هذه الاهداف . لذلك فاننا نعارض اجراء اي محاولة داغل للمنظمة لكي نفرض قيادة او نفرض حكومة على دولة عضو متجاهلين الحقائق الواقعية مما يؤدي بنا الى تدخل في الشؤون الداخلية لشعب غمير ، والأم المتحدة دون أن تفرض سابقة خطيرة لا تستطيع أن تفرض قيادة شخص ، نفي لعدة سنوات في حين أن الحكومة المشروعة تقوم وتمارس سلطاتها على أساس اجراءات دستورية .

ان جهود اولئك الذين يؤيدون مشروع القرار A/L.737 الذي يزعم انكار الطابع التمثيلي لاولئك المفرضين في موقع السلطة الآن في جمهورية غمير ، لا يستندون الى أسس صلبة في حججهم .
وحيثما تتعرض دولة الى حد ان حقوق والأمتيازات المتعلقة بها وفقا للميثاق فان الحجة التي يقدر بمقتضاها أنه يمكن اقضاء حكومة لانها في رأي مؤيد هذا المشروع لا تمثل شعبها ، هذه طريقة تهدف الى التدخل في تخيير تشكيل دولة عضو وتشكيل دولة عضو لا يجب ان يتوقف على هوانا والاعتراف بوجودها كدولة هو شيء يتجاوز التفضيلات التي تكون لدى شخص وان سلامتها تكمن في وجودها كدولة ، ولهذا الهدف يجب أن تشمل بعض العوامل الموجودة في جمهورية غمير وهي غائبة في الحكومة المصطنعة التي تزعم أنه معترف بها .

من يستطيع ان ينكر هذه الحقيقة ، وهي ان جمهورية غمير تملك هذه العوامل الدلاسيكية ، عوامل مكونات الدولة ، اي الأرض والسكان والسلطة ؟ ومن يستطيع ان يؤكد أن هذه العوامل متوفرة في حالة نظام الحكم الذي نعي عن السلطة وهو نظام حكم سيهانوك ؟ .

لذلك ، فيكون من قبيل التجاوز ان نستعيد الى الأمم المتحدة كيانا مصطنعا وأن ننحني الحكومة الموجودة والتي لا يمكن أن يتشكك أحدا في وجودها كسلطة وان المقارنات التي عقدها من اشتركوا في تبني مشروع القرار في حالة جمهورية الصين الشعبية لا يمكن أن تبني على تحليل جاد .

ان المقارنات التي عقدها من اشتركوا في تبني مشروع القرار في حالة جمهورية الصين الشعبية لا يمكن أن تبني على تحليل جاد ، وأولئك الذين يسعون إلى اقضاء حكومة خمير المنظمة . والصين تعرف أن تعطيل دور الأمم المتحدة كان نتيجة خلاف بين الدول ولم يرجع ذلك الى وجودها كدولة والذي لم يكن موضع شك .

وعلاوة على ذلك ، فان وفد بلادي يشعر بقلق من أولئك الذين يودون تجاهل مبدأ هام وهو تقرير مصير الشعوب ، وهذا يتم دون تشاور مع رغبة شعب خمير ، وما يجب أن يكون في الاعتبار هو ماذا يفكر فيه شعب خمير ، وما يودون أن يفعلوه فيما يتعلق بحكومتهم ، ومن قبيل الدهشة أن حكومة غيورة على تقرير المصير تؤيد مشروع قرار لا يهدف الى شيء الا تمثيل أناس في هذه المنظمة دون التشاور مع رغبة هذا الشعب ، أى من خلف ظهورهم .

ان وفد بلادي لديه كل الأسباب التي تدفعه للاعتقاد بأن المشاورات التي حدثت في جمهورية خمير تعطي للحكومة هناك ولاية قانونية ، ولا يمكن أن نتجاهل ذلك دون أن نقذف الى الأرض مبدأ تقرير المصير للشعوب ، ولا يجب أن نشرع في اتخاذ الاجراءات التي تؤثر على رغبة الشعب ، والتي تم الاعراب عنها بصفة مستمرة لحل المشكلة التي تدخل في ولايتها ، وبلد مثل كوستاريكا ، ولله احترام تقليدي لارادة الشعب ، فهذه الحجة المصلية التي يجب أن تحل على أساسها مشكلة شعب خمير على أساس حلول تستبعد التدخل الخارجي .

ولكن أولئك الذين يخلصون لارادة الشعب ، يجب أن يطلب منهم الامتناع عن التدخل وأن يلتزموا بميثاق المنظمة ، والفقرة ٧ من المادة ٢ تنص على :

" انه لا يوجد في هذا الميثاق ما يغول للأمم المتحدة اكي تتدخل في شؤون تدخل في الولاية الداخلية لأية دولة ويجب أن تعمل الدول على تسوية النزاعات وفقا لما ورد في هذا الميثاق ."

ولكن فكرة أخرى برزت من المناقشة وهي أن الموضوع قد أثير هنا في وقت نجد فيه أن العالم، ونظرا لسياسة الوفاق السائدة الآن والتي تمارسها الدول العظمى والتي تحظى بتأييد أغلبية عظيمة من أمم العالم ، قد أحييت الحرب الباردة . والذين اشتركوا في تقديم مشروع القرار (A/L.733/Rev.1) بيد وأنهم نسوا المناخ السائد في العالم اليوم واستخدموا في مناقشة هذا الموضوع لغة الحرب الباردة

والتي ظن الكثيرون أنها أصبحت بالية وقد دفنت . فسياسة الوفاق ليست الا قبول هذه الحقيقة وهو أنه في هذا العالم ، أنه من الممكن للنظم السياسية المختلفة أن تتعايش مع بعضها وأن تتخلى عن الفكرة القديمة نظرية المتعديين من الجانبين والذين أطلعوا أنفسهم أنهم في أتون الحرب الباردة من المستحيل عليهم أن يتعايشوا مع وجود نظم مختلفة .

ويستطيع وفد بلادي أن يغمض عينيه على وجود الصراع الداخلي في كمبوديا وللحكومة القائمة واجب على المحافظة على الأمن الداخلي كما كانت تفعل ، وأي اجراء في الأمم المتحدة يجب أن يهدف الى الامتناع عن اطالة أمد الولايات والمعاناة وفقدان الأرواح والممتلكات والتي تحدث الان بسبب الصراع الداخلي ، وفي هذا الموقف يجب أن نتخذ اجراءات من جانب الأمم المتحدة وأن يوجه نداء الى الأطراف المتنازعة لكي تتوقف عن القتال ولكي تبدأ مفاوضات من أجل ايجاد حل سلمي مقبول لكل شعب خمير ، ولهذا السبب فان وفد بلادي قد اشترك في تبنيه ، بالاشتراك مع وفود أخرى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737/Rev.1 ، ويأمل وفد بلادي أن يلقي موافقة الجمعية العامة .

السيد داتكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد رومانيا يضم صوته لمن أشادوا بذكرى أوثانت ، الذي كان اختفاؤه سببا لخسارة كبرى لحقت بالأمم المتحدة التي افتقدت رجلا وهب نفسه لخدمة الميثاق ، والذي آمن بمصير هذه المنظمة ، والذي عمل كل ما في وسعه لكي تستطيع الأمم المتحدة أن تضطلع بالمسؤوليات وتحقق الآمال التي وضعتها فيها الشعوب . ان رومانيا ، التي كانت ترى في أوثانت رسولا للسلام ، ورمزا لهذه المنظمة نفسها ، سوف تظل متعلقة بذكراه ، وتضعه في نفس مكانة كل الذين خدموا قضية السلام والتفاهم الدولي . اننا نقدم للجمهورية الاشتراكية لبورما تعازي رومانيا ونرجو وفدها أن يبلغ أسرة الفقيد مشاعرنا وتعازينا الخالصة .

ان وفد رومانيا قد عرّج بتوسع موقفه في العام الماضي بشأن القضية التي ندرسها الان ، ولا نريد أن نعيد عرض الحجج التي تؤكد الاقتراح الخاص باقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا ؛ وفي هذه المرحلة من مناقشتنا ، التي ليست الا استمرارا لمناقشات الدورة الماضية ، نود تقديم بعض التعليقات على بعض العناصر التي جددت . ونعني بذلك

تقديم مجموعة من البلاد لمشروع القرار A/L.737/Rev.1 . وعند تحليلي الأخير لهذا المشروع نجد أن مقدميه يريدون من الأمم المتحدة أن تفضي يدها من مشكلة تمثيل كمبوديا ، بحجة ترك الفرصة لشعب كمبوديا لحل مشاكله السياسية بطرق سلمية في مأمن من كافة أنواع التدخل الأجنبي .

❖ وأريد أن أكرر هنا ، انه فيما يتعلق برومانيا ، فانها أيدت دائما حق كل دولة وحق كل شعب في أن يقرر مصيره بنفسه بدون أي تدخل خارجي . وان بلدى قد جعل من عدم جواز أى تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول أحد مبادئه الأساسية لسياسته الخارجية ولعلاقته مع كافة الأعضاء الآخرين للمجتمع الدولي ، وتمسكا بهذه المبادئ ، فان رومانيا استنكرت العدوان الخارجي الذى تم في كمبوديا وقام به من وضعوا مؤامرة اسقاط حكومة كمبوديا الشرعية وتنحيه رئيسها الذى انتخب بطريقة ديموقراطية ، والمشكلة التي نواجهها ليست الا نتائج حوادث آذار/مارس ١٩٧٠ .

ونحن نعتقد أن منظمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء من واجبها ألا تسمح لنتائج ذلك العدوان الأجنبي في كمبوديا بأن تتبلور هنا في الأمم المتحدة عن طريق التمثيل غير القانوني لتلك الحكومة هنا .

ان الذى نطلبه ليس هو أن تقدم الأمم المتحدة حلولاً لشعب كمبوديا فيما يتعلق بالمسائل التي تعنيه مباشرة ؛ ولكن نحن نطلب أن تحترم الأمم المتحدة رغبة هذا الشعب في وضع حد لتلك الحكومة الشرعية ولتمثيلها غير المشروع هنا في الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بالتفاوض بين الأطراف مباشرة الذى يشير اليه المشروع Rev.1/L.737 ، فاننا نقول أن هذا المشروع عندما يتكلم عن ذلك فانه يستمر في اتباع السياسة التي انتهجت في العام الماضي لاثارة مسألة الاجراءات ، فانه تحت قناع عدم التحيز الذى قدم بهذا المشروع نجده لا يطالب الا باستمرار تأييد حكومة بنوم بن غير القانونية .

ان رومانيا تؤكد بكل عزم الجبهة الوطنية والحكومة الملكية للوحدة الوطنية التي يرأسها الأمير نورودوم سيهانوك رئيس الدولة ، في كفاهما العادل ، من أجل بناء كمبوديا حرة مستقلة ديمقراطية ، ومن أجل تحقيق المطامح المشروعة لذلك الشعب . ونحن أيضا نؤيد بكل حزم احترام حقوق شعب كمبوديا في أن يقرر مصيره بنفسه دون أى تدخل أجنبي ، وأن حكومة رومانيا ترى ، أن الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا هي التي لها الحق والقدرة على التعبير عن مطامح شعب كمبوديا ورغبته ، ولهذا ، فان هذه الحكومة هي التي تتوفر لها صفة تمثيل كمبوديا هنا .

وأريد أن أعبر عن اقتناع رومانيا بأن المناقشة الخاصة باقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية والوطنية وقيام الجمعية العامة بانهاء تلك المناقشة بالموافقة على القرار A/L.733 فانها بهذا ستسهم في استقرار السلام في تلك البلاد ، ذلك السلام الأساسي لهذا الشعب ، حتي يستطيع هذا الشعب أن يكرس جهوده لاعادة بناء البلاد ، وللرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

السيد سيزار (غرينادا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدى قد طلب الكلمة كي يعرب ويشرح يايجاز الأسباب التي جعلت غرينادا تشارك في تقديم مشروع القرار A/L.737 Rev.1 ، ولكن ، قل أن أفعل ذلك أود أن أعرب عن تعازينا لأسرة الفقيد أوثانت ، وذلك من خلالكم ومن خلال وفدى بورما أعرب عن التعازي لحكومة بورما وشعب بورما ، أعرب عن تعازي حكومة وشعب غرينادا بسبب هذه الخسارة الكبيرة .

أثناء حديث بلدي الرئيسي أمام هذه الجمعية العامة فان الدكتور أريك جيري رئيس وزراء بلدي قد أعرب عن موقف بلادي ، فيما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، ذلك عندما قال :

” ان سياستنا هي الالتزام بقضية السلم العالمي في اطار السياسة الدولية الحالية — تلك السياسة التي تقوم على أساس مبادئ الاحترام لسلامة أراضي الدول المختلفة ، واننا لذلك نعارض تقسيم أية دول من جانب قوى خارجية ”.

اتفاقا مع هذه السياسة ، سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فان حكومتي قد قررت أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/L.737/Rev.1

اننا كمعضو جديد في الأمم المتحدة ، فان بلدي ليست في موقف يجعلها تستفيد من خبرات التعامل مع المناورات المعقدة ، وتكتيكات الضغوط التي يبدوا أنها تستخدم بأهداف محددة ، ألا وهي تشويه الأمور والموضوعات . ان موقفنا هو محدود لذلك بالدراسة المعتمنة للحقائق الموجودة تحت تصرفنا ، وفي هذا الاطار فان وفدي يعتقد أن المشكلة التي نحاول حلها والتي توجد تحت البند ٢٥ من جدول الأعمال وتدعو الى اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية لكمبوديا في الأمم المتحدة ، هذا الموضوع بطبيعته يتصل بالحقوق الأصلية لشعب كمبوديا في تقرير مصيره . ان الموقف الرسمي للأمم المتحدة ، حول هذه المسألة ، مسألة الحقوق الأصلية لكل شعب في تقرير مصيره ، هذا الموقف واضح ولا يحتاج الى مزيد من التوضيح من جانبنا . ومن ثم فان وفدي يعتقد أن ، النتائج المترتبة والآثار المترتبة على أى اجراء تتخذه الأمم المتحدة مثل تلك المتضمنة في بند جدول الأعمال (٢٥) ، وفيما يتعلق كذلك بمشروع القرار A/L.733 انما يعتبر تدخلا من جانب الأمم المتحدة في شؤون دولة عضو .

وبالاضافة الى ذلك ، فان البند ٢٥ كما هو موجود انما يوحي ويقترح ليس فقط محاولة من جانب الأمم المتحدة ، كي تهين شعب كمبوديا بأن تحاول أن تفرض عليه ، من تراه أقدر لتمثيله ، ولكن بالاضافة الى ذلك ، فان البند ٢٥ انما يعتبر محاولة خطيرة لتهديد مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما .

وعلى الرغم من هذه الآثار السيئة وهذه المضامين غير الطيبة ، تلك المضامين التي لا تعدد اسهاما ايجابيا في جهود شعب كمبوديا من أجل تحقيق التسوية السلمية للمشكلة ، وانما تشجع النيران وتحاول أن تخلق أملا زائفا لدى بعض الكمبوديين ، وفي أن هان بعض الوفود هنا ، فان هذا الكفاح الداخلي في كمبوديا ، هو الوسيلة لحل مشكلة كمبوديا ، وهي مشكلة يعتبرها وفدي، تتصل بدقاء الشعب الخميري .

ان وفدى ليست له أى سلطة كي يناقش في هذه الجمعية العامة شخصية الأمير سيهانوك ، وهل سوف يكون أقدر في قيادة الشعب الخميري ، وليس لنا السلطة لمناقشة شخصيات حكومة لون نيسول وقد راتهم ، أو عدم قدراتهم في إدارة بلادهم . هذه أمور يقررها الشعب الخميري نفسه .

ان حكومتي وشعبي لمقتنعان ويعرفان تماما الحقيقة ألا وهي أن هناك شيئا ما قد حدث في الطريق غير الصحيح في كمبوديا ، وهذا يرتبط كذلك بوضع الأمم المتحدة هذا البند على جدول أعمالها .

ووفدى يعرف تماما كذلك ، أنه مهما حدث في كمبوديا فانه قد حدث في وقت أعطى الشعب الخميري ثقته في الأمير سيهانوك كرئيس دستوري لحكومة كمبوديا .

اننا نعرف كذلك أنه فوق كل شيء فان الشعب الخميري نفسه كان أول شعب يدرك هـذـه المأساة التي يواجهها واعترافا بهذه المحنة فان شعب كمبوديا توصل الى نتيجة ألا وهي أن الأمير سيهانوك لم يحقق ثقتهم فيه ومن ثم مارسوا حقهم الاصيل بعمل دستوري آخر وهو تنحية الأمير سيهانوك من رئاسة الدولة .

من نحن حتى نتحدى هذا العمل الذي اتخذه الشعب الخميري ؟ من نكون نحن حتى نقترح أن سيهانوك لا بد وأن يعاد كرئيس لحكومة الشعب الخميري ؟

ان الشعب الخميري نفسه قد مارس حقه الاصيل وقد انتخب بالطرق الديمقراطية والدستورية حكومة وقع اختياره عليها . ان وفدى وحكومتي وشعب بلادى يعترف بهذا الحق الشعب الخميري في أن يختار حكومته هو . اننا ندرك بالاضافة الى ذلك أن حكومة لون نول التي اختيرت ديموقراطيا ودستوريا هي الحكومة الشرعية للشعب الخميري .

نتيجة لذلك فان مشروع القرار A/L.737/Rev.1 يحث الشعب الخميري كي يدخل في محادثات بغية تحقيق تسوية سلمية للنزاعات الداخلية ، ويطلب ويرجو الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم المساعدة المناسبة للشعب الخميري كي سعيهم لتحقيق السلم ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى احترام القرار الذي سوف يتوصل اليه الشعب الخميري ، ووفدى يعتقد ، انه في اطار عدم التدخل في الشؤون الداخلية لشعب خمير فان مشروع القرار A/L.737/Rev.1 يعطي فرصة

مساعدة الشعب الخميري في حل نزاعاته الداخلية . ان وفدى قد شارك في تقديم هذا المشروع ونحث الوفود الأخرى كي تؤيد هذا المشروع .

السيد ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية): ان ودي أولا يريد أن يعرب عن تعازيه لوفاة السيد يوثانت الأمين العام السابق ، لقد كان ليوثانت صفات ممتازة كان رجل حكمة وشجاعة اخلاقية ، لقد أثر على كل من اتصلوا به بانسانيته وبأدبه وباقتناعاته السياسية ، وفوق كل شيء فانه كان رجل ذا نزاهة كبيرة وقد استطاع الجميع أن يشعروا أنهم يستطيعون أن يشقوا فيه مهما كانت وجهات نظرهم الأيديولوجية .

ان وزير خارجيتي قد بحث ببرقية الى أرملة السيد يوشانت نيابة عن الحكومة البريطانية . وقد قال ان يوشانت كان معروفا في كل بريطانيا أنه رجل دولة كبير وقد كرس كل وقته للسعي للسلام ، لقد كان وطنيا كبيرا في بورما وشخصية دولية كبيرة وقيا دته للشؤون الدولية كأمين عام للأمم المتحدة كانت تتسم بمجموعة من الصفات ، صفات الأمانة والانسانية والنزاهة .

ان البند الذى ندرسه اليوم يطلب من الجمعية العامة " أن تعيد ما يسمي بالحقوق الشرعية لحكومة الاتحاد الوطني لكيبوديا في الامم المتحدة ". ان القرار الذى قدم من جانب مقدمي مشروع القرار يويد أن تعترف الجمعية العامة بالحكومة الطكية للاتحاد الوطني لكيبوديا ويرأسها الأمير سيهانوك كالممثل الشرعي الوحيد لكيبوديا ويرأسها الأمير سيهانوك كالممثل الشرعي الوحيد لكيبوديا ودولة وشعبا ، ويعتبر أن أولئك الممثلين هم الممثلون القانونيون الوحيدون للدولة في الأمم المتحدة ويطلب طرد ممثل الشعب الخميري من المقعد وفي كافة الأجهزة التابعة للأمم المتحدة .

هَذَا هُوَ نَفْسُ الْاِقْتِرَاحِ الَّذِي عَرَضَ عَلَى الْجُمُعِيَّةِ الْعَامَةِ فِي الْعَامِ الْمَاضِي ، وَقَدْ قِيلَ لَنَا ذَلِكَ وَيُقَالُ لَنَا الْاَن اَنْ كُلَّ كِمْبُودِيَا كَانَتْ فِي اَيْدِي اَلْاَمِيرِ سِيَهَانُوكَ وَمُرِيدِهِ وَيُقَالُ لَنَا اَنْ حُكُومَةُ الشَّعْبِ الْخَمِيرِي كَانَتْ عَلَى وَشِكِ الْاِنْهِيَارِ وَقَدْ مَضَى الْاَن عَامَ وَالْاَمِيرِ سِيَهَانُوكَ مَا زَالَ بَعِيدًا كَمَا اَعْرَفَ وَمَوْجُودًا فِي بَكِينَ ، وَعِلَاقَتُهُ مَعَ الْحَمْرِ الْخَمِيرِيِّينَ تَبْدُو مُحِيرَةً ، لَقَدْ قَالَ لِجَرِيدَةِ اَللُّومُونْدِ " اَنْهُ لَا تَوْجَدُ لِسَهُ اَيَّةَ عِلَاقَاتٍ مَعَ الْخَمِيرِيِّينَ الْحَمْرِ وَاعْتَبَرَهُمُ "اَسْتَالِنِيِّينَ" وَغَيْرَ مُتَعَاظِفِينَ .

سواء كان الأمير سيهانوك في الجزائر أو بكين أمر غير مهم . وما هو مهم عند دراسة هذا الموضوع أنه ليس موجودا في بنوم بن كرئيس لحكومة كمبوديا ، وليس في بنوم بن على الإطلاق . ان

الحكومة الموجودة في بنوم بن وهي حكومة الشعب الخميري ، وهي الممثلة في منظماتنا هذه وتقوم على أساس كافة القواعد وهي الحكومة المقبولة وقد جاءت الى الحكم بالوسائل الدستورية تحت نفس الدستور الذي استقي وفقا له الأمير سيهانوك سلطاته ، وعلى الرغم من التغييرات الدستورية فـي كمبوديا من آذار / مارس ١٩٧٠ - والتغيير الى شكل جمهورية في تشرين الأول / أكتوبر من ذلك العام - على الرغم من ذلك فلم يكن هناك تغيير في الاطار الرئيسي للحكومة ولم يكن هناك اخلال بسـأداء الوظائف الحكومية . ان حكومة الشعب الخميري تسيطر على غالبية السكان والعاصمة ومعظم العواصم الاقليمية .

وما من شك في أن هناك بعض الممثلين الذين لا يوافقون على الحكومة الحالية ، وهناك بعض الوفود التي تريد إعادة الأمير سيهانوك ، ويمكن أن أقتبس ما قاله ونستون تشرشل في هذا الصدد عندما قال :

” ان الاعتراف بشخص لا يعني الموافقة عليه . . لا بد للانسان أن يعترف بأشياء كثيرة وأفراد كثيرين قد لا يحبهم الانسان . والسبب الذي يجعل من المهم اقامة علاقات دبلوماسية ليس المجاملة ، ولكنه تحقيق مواد وأشياء مطلوبة .”

ان هذه مسألة في الواقع ، ينبغي أن يقررها شعب كمبوديا ودون تدخل من الخارج ، وليس لنا أن نقرر أي الحكومات هي التي ستتسلم مقاليد السلطة في كمبوديا في الأسبوع أو الشهر أو العام القادمين . لا بد أن نتعامل مع ممثلي الحكومة التي تمتلك السلطة اليوم . ومثلي هذه الحكومة لهم الحق لذلك في مقعد الأمم المتحدة ، وغدا يمكن أن يحدث شيء ، ولكننا وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ليس مطلوب منا أن نكون أنبياء . كل ما هو مطلوب منا الاجابة عليه هنا هو سؤال واقعي : هل ما يسمى بحكومة سيهانوك تفي بكافة معايير التمثيل في منظمنا ، بدلا من الممثلين الحاليين للشعب الخميري ؟

ومن وجهة نظر حكومتي ، فان الأمير سيهانوك وزملاءه لا يمثلون الشعب الخميري ، وأنهم لا يعتبرون وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ممثلين بدلا من الممثلين الشرعيين للشعب الخميري ، ولا يمكن أن يقال ان الأمير سيهانوك قد كسب الحرب المدنية لان تلك الحرب مستمرة . ان ما يقال هو شيء أكثر شذوذا وهو أنه على الرغم من أنه لم يكسب الحرب المدنية ، فاننا لا بد أن نعامله كما لو أنه قد كسب الحرب المدنية . ويقال أنه كان يمكن أن يكسب الحرب المدنية لو لم تحصل حكومة لون نول على مساعدات خارجية . ان هذه الحجج مبنية على افتراضات زائفة . كما أنها تعني تأكيداً له آثار عسكرية غير مطلوبة . ان مشروع القرار الذي قدّم من جانب الجزائر ودول أخرى والموضح في الوثيقة A/L.733 يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للشعب الخميري .

وان الموافقة على قرار يعيد الحقوق لما يسمى بالحكومة الشرعية للأمير سيهانوك ، انما يعتبر سابقة خطيرة وغير مرغوب فيها ، وليس من الضروري أن اذكر هذه الجمعية أننا لا ندرس مسألة

فريدة ، ذلك لأن العالم ممثلي بالحكام الذين يذهبون الى باريس أو نيويورك أو بكين أو موسكو ، ويطردون من بلادهم وهناك من يحصل على حق اللجوء في بلد أو آخر ، ويحاول أن يحصل على الحكم في بلاده . هناك أمثلة على ذلك من كافة مناطق العالم الممثل في هذه الجمعية العامة ، ولذلك فأنني أقول أننا لا بد أن ندرس بعناية كاملة القرار الذي يطلب منا أن نتخذه في مشروع القرار A/L.733 . ليس فقط في إطار كمبوديا ولكن لأن ذلك يفتح الباب الى أمور مماثلة .

هل نريد أن نرى الأمم المتحدة تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ؟ للتأثير في مسألة تمثيل هذه المجموعة السياسية أو تلك في الأمم المتحدة ؟ هل نريد أن نشجع الموقف الشاذ الذي يمكن أن نقبله به في الامم المتحدة أشخاصا قد لا يكونون في موقف يجعلهم يمثلون حكومة ذات سلطة ؟ . لهذه الأسباب فان حكومتي تعتبر أن الاقتراحات الموضحة في الوثيقة A/L.733 ليس لها أساس وخطيرة أيضا ، ولذلك فاننا سوف نصوت ضد هذا المشروع ونحث الآخرين في هذه القاعة كي يفعلوا نفس الشيء .

ولكن على الرغم من أن حكومتي ولأسباب التي ذكرتها تعترض على الحكم المسبق للجمعية العامة حول كمبوديا ، فاننا ندرك الموقف المأساوي في ذلك البلد ، وهذا الموقف يتصل بالشعب الخميري كبشر ، وفي الوقت الذي ندرس فيه هذا الموضوع ، فان الكمبوديين يحاربون بعضهم البعض ، وهناك مليونان من اللاجئين ، ولذلك فان اهتمامنا الأول في الأمم المتحدة لا بد أن يحاول انهاء الحرب ووضع تسوية سياسية سلمية . ان حكومتي تعتقد أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق بطريقة أفضل من خلال المفاوضات المباشرة بين الشعب الخميري نفسه دون أي تدخل من الخارج . ان حكومة الشعب الخميري قد اقترحت الدخول في مشاورات غير مشروطة ، واننا نحث المعارضين أن يقبلوا بهذا .

اننا نعتقد أيضا أن الأمم المتحدة لا بد أن تمارس سلطاتها كي تحقق تلاقي الجانبين ، ولا بد أن نفوض الأمين العام كي يساعد الطرفين في التوصل الى تسوية سلمية ، ونترك الأمر له كي يقرر أفضل وأنسب طريقة يمكن أن يقدم بها هذه المعونة . اننا واثقون أنه استجابة لهذا الطلب من الجمعية العامة فان الأمين العام سوف يقوم بمهمته ، بحماسة المعتاد واهتمامه بقضية السلم . اننا

نعتبر أن الدول الأعضاء لا بد أن تحترم نتائج المحادثات بين الأطراف المعنية ، ولا تتخذ أى اجراء حتى تدرس هذه النتائج من الجمعية العامة في الدورة التالية . هذه هي المقترحات الموجودة في مشروع القرار A/L.737 الذى تشارك حكومتى في تقديمه . اننا نحث كافة الدول التي تريد انهاء سفك الدماء وتشجع التسوية السلمية السياسية في كمبوديا أن تصوت في صالح هذا المشروع .

وأخيرا ، أود أن أشير الى الخطاب الموجه اليكم من الممثل الدائم لتايلند نيابة عن مقدمي مشروع قرارنا ، لاعطاء الأولوية . اننا نطلب أن يصوت على مشروع قرارنا أولا ، لأننا نعتقد أنه قبل أن ندرس مثل هذه الخطرة الأساسية والخاصة بطرد الممثلين الشرعيين للحكومة ذات السلطة واعادة أشخاص آخرين ، فان الجمعية العامة لا بد أن تدرس أولا مشروع قرار واتجاه ايجابي ومعتدل . لا بد ألا نحكم سلفا على الشؤون الداخلية ، وهذا المشروع يستهدف تحقيق تسوية سلمية . وبمــــــذه الاعتبار في أذهاننا ، فاني أناشدكم في هذه الجمعية ، كي تقدموا التأييد لاعطاء الأولوية ، وكذلك للتصويت في صالح مشروع القرار الذى يشارك وفدى في تقديمه .

السيد والدرون رامس (بريادوس) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بريادوس لا يستطيع أن يبدأ بيان دون ان يشيد بهذا الشخص الذي فقدته الانسانية ، مثل يوثانت . لقد أيد دون تحفظ مبادئ الميثاق لمنظمة الامم المتحدة ، وبصفته أميناً عاماً للمنظمة فقد طبق مبادئ عدم الانحياز وتجنب باستمرار أى تدخل غير مرغوب في الشؤون الداخلية لأي دولة .

ان يوثانت كان ابناً باراً لآسيا وللعالم الثالث ، وقد أراد باستمرار أن يفهم الآخرون عناصر شخصيته . وان اهتمامه الأول منذ اللحظة التي كان فيها سفيراً لبورما في الامم المتحدة هو احترام الكرامة والانسان . ان هذا الرجل كان مركزاً لاهتمام العالم أجمع ، وكانت فلسفته أن كل شيء ليس له قيمة الا في خدمة مصالح الانسان .

ان الامم المتحدة قد كان لها انماؤها مرميون في فترات أخرى ولكن استطاع أن أعلن هنا باحترام أنه سينقضي وقت طويل قبل أن يحزن أمين عام باحترام وثقة العالم أجمع مثل يوثانت ، فاسكنه الله فسيح جناته وأنعم عليه بالسكينة والطمأنينة في مشواه الأخير .

ومن المضحك يا سيد الرئيس أننا نتحدث الآن عن مشكلة جنوب شرقي آسيا ومسألة كمبوديا في بداية نفس الاسبوع الذي توفي فيه ابن بار لآسيا كنا نحترمه جميعاً ، كان يحترم باستمرار ميثاق منظمة الامم المتحدة ولا أود أن أعطي انطباعاً بأنني أستغل موت يوثانت ولكن يجب أن يكون لموته معنى وفائدة ، فقد توفي السيد يوثانت في الثالثة من صباح اليوم نفسه الذي كان علينا أن نبدأ فيه دراسة موضوع ومناقشة كمبوديا . هذه المناقشة التي تعتبر تدخلاً واضحاً في شؤون داخلية تدخل في اطار شعب خمير نفسه .

وانكم تذكرون أنه بعد اعلان خبر وفاة يوثانت يوم الاثنين في الساعة الثالثة تأجلت المناقشة لبضع ساعات . ان هذا الرجل رجل آسيا العظيم قد أعطانا نصيحة أخيرة هي أن نفكر كثيراً قبل أن نستمر في غرق أحكام المادة الثانية من الميثاق ولا سيما فيما يتعلق بهذا الجزء من العالم أو بجنوب شرقي آسيا ، والذي سوف اتحدث عنه فيما بعد .

ان حكومة جمهورية خمير موجودة منذ ١٨ آذار / مارس ١٩٧٠ . وان حكومة خمير الحالية قد وصلت الى السلطة بطريقة سلمية ودستورية ، انما قد أخذت السلطة بفضل تصويت وانتخاب وليس باستخدام البنادق والأسلحة ، وان ادراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية يعني أن هذه الحكومة حكومة غير شرعية .

وأود الآن أن نعرف ماهي الحكومات التي تقدمت بمشروع القرار A/L.733 لكي أعرف عدد الحكومات العسكرية التي وصلت الى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري المسلح ان ٨٠ في المائة من هذه الدول والحكومات قد وصلت الى السلطة عن طريق السلاح والانقلابات ، وان هذا يلغي عنها صفة الشرعية .

ومن ناحية أخرى فان الحكومة الحالية لجمهورية غمير التي حصلت على السلطة عن طريق التصويت داخل دورة للجمعية الوطنية ومجلس المملكة وكانت نتيجته اتخاذ قرار بأغلبية ٩٢ صوت ضد لاشي ء ، وبالتالي فانه تصويت اجماعي من جانب البرلمان ، وليس الجيش هو الذي أعطى السلطة لهذه الحكومة ولم تكن هناك بنادق مصوبة تجاه هؤلاء البرلمانيين عند التصويت ولم يكن هناك أى تهديد . لقد كانوا رجال لون نول الذي كان رئيسا للوزراء في ذلك الوقت وهم الذين اختارهم سيهانوك بنفسه قبل بضعة شهور ولم يكن هناك أى انقلاب مسلح بل كان عملا دستوريا سلميا تم في اطار الديمقراطية الصحيحة ، وفي هذه العملية ، ويجب أن أذكر ذلك لبعض الأصدقاء الموقرين ، فان الحكومة كانت تستطيع أن تغسر أو تكسب عن طريق بعض الأصوات ، ولم تكن في حاجة للبنادق والأسلحة . وان الذين لديهم ديمقراطية يعرفون ذلك ، وهناك أشخاص لم يعرفوا طريقة التصويت السليم النبيل لأن عمليات التصويت السلمية لم تتم في بلد هم منذ مدة طويلة ، فلقد نسوا الديمقراطية منذ زمن طويل ، واني أود أن أؤكد لزملائي واطمنئهم بالقول . بأنه اذا لم تلق الحكومة تصويتا ملائما لها فانها سوف تنسحب وتستقيل ، وهذا لا يزال يحدث في وقتنا الحاضر وهذا هو ما نشفي جمهورية غمير في ١٨ آذار / مارس سنة ١٩٧٠ .

وان الامير نوروم سيهانوك كان في رحلة للخارج وقد فقد تصويتا للشقة أجرى في البرلمان كانت نتيجته ان ٩٢ صوتوا ضد ولم يمارز أحد . ولم تطلق رصاصة واحدة ، وكل هذه الأحداث وقعت في سلام في أرض كمبوديا .

ان الوفود التي تدخلت باستمرار في الشؤون الداخلية لجمهورية خمير ، ومنذ العام الماضي ، قد استمروا في هذه المناقشة غير المشروعة ، وألقوا بالحجارة والطوب على حكومة خمير ، وقد قالوا أن هذه الحكومة قد نبعت في شمال البلاد وزحفت على بنوم بن واستولت على السلطة بالقوة ، وأن الامير سيهانوك الذي يعيش في عزلة مدعوا من طرف دولة كبرى تحدثت بالامس عن الامير سيهانوك ، وكانت تصفه بأنه شخص عقيم غني فحسب ، وان هذه الدولة نفسها قد شوهت الأحداث والتاريخ ، وفي هذه المناقشة صرحت بطريقة لا يمكن قبولها أن سيهانوك لا زال يسيطر على ١٠ في المائة من السكان و ٨٠ في المائة من البلاد .

ليس هذا بصحيح ، ان حكومة جمهورية خمير تقوى يوما بعد يوم ، وانها تعمل على سلام الأراضي وتتخلص باستمرار من الثوار والمتمردين الذين يتسربون من فيتنام الشمالية الى جمهورية خمير . وقد استمعنا الى خطباء ألقوا بمواظ جديدة في بداية المناقشة ، وقد توجهوا بالنقد لحكومة وشعب جمهورية خمير ، واتهموا الحكومة بالفساد والرشوة وعدم الكفاية كما اتهموا أعضاءها بأنهم أجراء يعملون لحساب الولايات المتحدة ، وقد اتهموا أيضا الولايات المتحدة بأنها تدافع عن حكومة خمير .

وهي اتهامات غير صحيحة ليس لها ما يبررها وليس لها ما يبرهن عليها ، وقد أكد البعض ان انقلابا مسلحا نفذ بتهديد السلاح وبمؤازرة من الخارج في حين أنه لم تطلق بندقية واحدة فـ في الجمعية الوطنية ومجلس المملكة في ١٨ آذار / مارس من عام ١٩٧٠ ، ولكن البندقية الوحيدة التي أطلقت هي هذه الأصوات لـ ٩٢ شخصا الذين صوتوا ضد سيهانوك . انها أسباب خاطئة تلك التي يسوقونها ، وان نتوجه بالنقد والشتائم لهذه الدول ، انهم يجب أن يثوبوا الى رشد هم ، يجب أن نفكر كثيرا في هذا الموقف ، وقد لا أكون أفشي سرا اذا قلت أننا جميعا في العالم الثالث لا زلنا أحياء ولا زلنا نأمل في قيام حكومات ذات ارادة مستقلة . وبالنسبة للمناقشات التي تدور حول ما اذا كانت حكومة خمير تؤيد ها حكومة امبريالية كبيرة ، من الذي يؤيد سيهانوك ؟ ، وأين يسكن سيهانوك اليوم في المنفى ؟ ، هل ننسى ، هل نسينا في نهاية عام ١٩٦٠ أن بعض الدول الأوروبية كانت لازالت تحتفظ ببعض قواتها في افريقيا لمساعدة بعض الحكومات وكانت هذه الحكومات مهددة بعدوث انقلاب ، هل نسينا كل ذلك ؟ .

ان أى حكومة تستطيع ان تقبل مساعدة من دولة كبرى لحمايتها ، هذا حق شرعي للسيادة في رأى وفدنا ، ولكننا لا يجب مع ذلك أن نعتقد أن ممارسة السيادة بهذه الطريقة أى الموافقة على مساعدة خارجية ، قاصر على بعض دول العالم الثالث فقط ، وأنه ليس من حق حكومة لون نول أن تمارس هذا الحق ، هذا غير معقول ، ولكن المهم هو أننا لا يجب أن نلقي الحجارة على الآخرين ، وان الذى يأتي هنا الى الجمعية العامة لكي يلقي خطبا رنانة وينصح الآخرين ويعرفهم كيف يتصرفون ويسلكون يجب أن يعرف مايجرى في بلاده أولا .

ان رئيس وزراء جمهورية خمير قد قال أن حكومته قد طلبت وعصلت على تأييد عظمي جوي في نضالها ضد الغزاة من فيتنام الشمالية ومن خمير الشيوعية ، فهل هناك ضرر في ذلك ؟ فهل البريطانيون والفرنسيون لم يؤيدوا تأييدا جويا وبريا لبعض الدول الافريقية المستقلة عام ١٩٦٤ ؟ ان حكومتي ووفدي كما هي مشككة في الوقت الحاضر لا يعتبران عميلا للولايات المتحدة أو لأى دولة أخرى ، ان الولايات المتحدة تصرف أن هذا غير حقيقي ، اننا اصدقاء الواقع ، واننا مستقلون ، وان بربادوس كانت أول دولة في التجربة الاستعمارية التي أدلت بتصريح فردى للاستقلال في القرن السابع عشر ، واننا لانتلقى الدروس من أى دولة أخرى فيما يتعلق بالاستقلال . ومن غير الصحيح القول بأن الولايات المتحدة قد أقامت وثبتت أقدام حكومة لون نول ، أو ان حكومة لون نول هي عميل أجير للولايات المتحدة ، ومن الخطأ أيضا القول بأن الولايات المتحدة تؤيد لون نول ضد الامير سيهانوك في المنفى ، وانما ما كانت الولايات المتحدة تساعد لون نول الذى يطلب منها المساعدة ، فهل يعتبر كلبا أجيرا للولايات المتحدة ؟ ، وانما كان الامير سيهانوك في المنفى هو الذى يتلقى كرم الضيافة والمساعدة والدعم والحماية من جانب دولة كبرى أخرى ، فهل هذا يجعل من سيهانوك أجيرا وعميلا لهذه الدولة ؟ .

انني لا أود الاشارة على هذه المسألة ، ولكنني أرحبوا على زمني ايضاً فيها .

ان وفد بلادى يشعر بأنه مضطرب للقول ان هذه المناقشة على قدر كبير من عدم الأمانة ، وهذا أمر ينذر بالخطر . انها مناقشة غير مشروعة في بادىء الامر . ان هؤلاء الذين أدرجوا هذا البند في جدول الأعمال والذين تقدموا بمشروع القرار A/L. 733 ، ولا سيما الدول غير المنحازة قد تدخلوا دون أن يطلب اليهم في شؤون داخلية لدولة كمبوديا . وقد سمحوا لأنفسهم باصدار حكم شخصي حول شعب كمبوديا . انهم يحاولون القول في مشروع القرار ، لشعب كمبوديا ماذا يجب ان تكون عليه حكومتهم ، ويحاولون أن يفرضوا على حكومة خمير حكومة ملكية مفلسة . ان عصابة الامير سيهانوك سوف تقضي عليه بمجرد أن يعود الى الحكم بنفسه .

انني أقول " عدم أمانة " لأن جمهورية خمير دولة صغيرة غير منحازة في العالم الثالث ، وتواجه نفس المشاكل التي تعرض لمجموعة دول عدم الانحياز والعالم الثالث . ان تمرد بعض المجموعات التي تؤيدها قوى أجنبية أمر معروف من جانب جميع مقدمي مشروع القرار A/L.733 الذى يطلب الى الجمعية العامة أن تطرد الممثلين الشرعيين للحكومة الشرعية لجمهورية خمير التي تحكم البلاد منذ أربع سنوات والتي تقوى باستمرار ، وهي تحاول أن تفرض على الجمعية العامة أن تقرر اعادة الامير نورودوم سيهانوك الى كمبوديا .

وحتى ، لو عاد الامير سيهانوك ، فلا نستطيع أن نكون واثقين أنه سيهانوك نفسه الذى سيحكم في ذلك الوقت ، لان سيهانوك قد قال من قبل مرات عديدة أنه لا يأمل ان يعود كرئيس للدولة أو كرئيس للحكومة . ونستطيع القول أن هدفه هو أن يفرض عملاء له تساند هم الابرالية الخارجية . ولكن يبدو أن الامير سعيد في منفاه ، كما أنه من المفروض أن تكون هذه الدول غير منحازة ولكنها اتخذت موقفا غير محايد في الشؤون الداخلية لدولة صغيرة . هل هنالك اهانة أكبر من هذه تستطيع الدول الكبرى أن توجهها الى حركة عدم الانحياز . ان واجب الاخ هو مساعدة أخيه اذا كان في محنة ، لا أن يزيد من حدة الاتهامات . ان وفد بربادوس يستنكر هذا الموقف الذى اتخذه مقدمو مشروع هذا القرار .

ان جماعة عدم الانحياز تمارس معايير مختلفة ، بعيدة عن الحقيقة . ان سياسة عدم الانحياز تعيش أياً ما صعبة هذه الايام . واني أشعر بالارتياح لأنه عندما تمت مناقشة هذا الموضوع ومشروع القرار في مؤتمر عدم الانحياز في الجزائر ، فقد كان هناك اختلاف كبير في وجهات النظر ، وقد تمت

الموافقة على مشروع القرار باتفاق الآراء لا خفاء اختلاف وجهات النظر بين هذه الدول . فلم يكن هناك اتفاق جماعي بين مجموعة عدم الانحياز حول هذا الموضوع . ولن يكون هناك اتفاق جماعي لأن بعض هذه الحكومات تدرك ان ما نقوم به الآن غير سليم بالنسبة لشعب خمير ، بل هو عمل غير اخلاقي . وبما اننا لا نحب ذلك لأنفسنا فلماذا نفعله لجمهورية خمير ؟ ولهذا السبب فان وفد بلادي يندد بسياسة بعض دول عدم الانحياز وتكتيكاتها ، هذه الدول التي تدعي انها تقدمية ، والتي تدعي ان ذلك قرار جماعي من جانب دول عدم الانحياز . هذا خطأ . ان جماعة عدم الانحياز لم توافق بالاجماع وان بعض الحكومات لم تشعر بأنها حرة في أن تصوت نظرا لأن ضميرها يضعها من ذلك . ان القرار الوارد في الوثيقة A/L. 733 ، والذي تقدمت به الجزائر والسنگال ودول أخرى ، يجب ألا تتم الموافقة عليه . وان الحكومات الامة يجب أن تصوت ضد مشروع القرار .

فهناك اختلاف بين وجهات النظر حول موضوع حكومة خمير . وان هناك حربا أهلية . وان حكومة خمير تسيطر على الجزء الأكبر من السكان ومن الأراضي . وان الحكومة تعمل بانتظام . وهي تناضل ضد الأجانب المسلحين الذين يتسربون الى الجزء الشمالي من أراضيها . ان حكومة خمير هي حكومة فعالة وقوية في الوقت الحاضر . وان الامير سيهانوك وعصابته يعيشون في عزلة تامة في بلاد المنفى . ان الامير ليست له الرغبة في العودة الى جمهورية خمير كرئيس للحكومة . وأنا اعتقد أنه غير مبال بما قد يحدث لشعب خمير . وان وفد برباد وس يعتبر ان شعب جمهورية خمير وحده هو الذي يجب ان يجتمع فيما بينه وان يوضع النقاش فوق الحروف لحل سلمي للمشكلة . وان اية دولة من افريقيا أو أوروبا ، أو من آسيا ، لا يجب ان تتدخل في عملية الحل السلمي هذا . ان هذا لا يتعلق بهم أولا وان شعب خمير يجب ان يجتمع حول مائدة المفاوضات وان يفكر ويجب ان نساعد به بدعواتنا وصلواتنا . واني اعرف ان هذا هو ما كان يمكن ان ينمحننا به يوثانت بحكمته الشرقية الأصيلة . ومما له مغزاه ان جميع دول جنوب شرقي آسيا منفصلة عن دول افريقيا والشرق الأوسط التي تبنت مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L. 733 ، قد أيدت المعالجة الواردة في مشروع القرار A/L.737/Rev.1 الذي يشجع على تسوية سلمية للحرب الأهلية في جمهورية خمير .

انني أعتقد أن دول جنوب شرقي آسيا في موقف أفضل لكي تعرف ماذا يحدث في جمهورية خمير ، وما هو الأفضل لهذه الجمهورية . واني أعتبر دول جنوب شرقي آسيا المشتركة في تقديم مشروع هذا القرار ، هي التي يجب أن تؤيد مشروع القرار ، وليست الدول الافريقية البعيدة الأخرى التي تبنت مشروع القرار AL/737 إضافة ١ - ٣ . ولهذا فان وفد بربادوس يؤيد رسميا وفد تايلند الذي طالب بأن مشروع القرار A/L.737/Rev.1 يجب أن يدرس في المقام الأول .

ان وفد بلادي يناشد جميع الدول المحبة للسلام أن تصوت في صالح مشروع القرار A/L.737/Rev.1 وأن ترفض مشروع القرار A/L.733 ، الذي يعتبر انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، ويعتبر تخليا عن مبادئ عدم الانحياز . ان مشروع القرار A/L.733 هو وثيقة لا قيمة لها .

ان دور الجمعية العامة في الحرب الأهلية في خمير هو مساعدة حكومة خمير وشعبها على حل هذا النزاع الداخلي بطرق سلمية .

السيد باندا (زامبيا) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أشارك كل من سبقوني في التعبير عن تعازي وفدي بسبب وفاة أوثانت . ان هذه المنظمة ، والعالم ككل سوف يفقد حكمته . ونرجو أن يسكنه الله فسيح جناته .

ان زامبيا مشاركة في تقديم مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/L.733 and Add 1-3 وذلك فيما يتعلق باستعادة الحقوق الوطنية للاتحاد الوطني لكمبوديا في الأمم المتحدة . واني ان أتحث قرب انتهاء المناقشة العامة ، فان وفدي سوف يمتنع عن الدخول في أية تفاصيل حول الموقف الخليل الموجود في كمبوديا . واننا اذا فعلنا ذلك في هذه المرحلة ، فان ذلك سوف يكون غير مطلوب ، لأن كثيرا من مقدي مشروع القرار ، في المناقشة العامة قد تناولوا الحقائق الأساسية التي جعلتنا مرة أخرى نطلب من الجمعية العامة أن تتصرف بشكل حاسم في صالح الشعب الكمبودي .

ان شعب كمبوديا معروف بالتزامه بالسلام . ولعدد من السنين فان كمبوديا قد أصبحت بؤرة توتر في جنوب شرقي آسيا . ولكنها قبل ذلك ، تحت قيادة الأمير سيهانوك ، فقد استمرت كمبوديا في سياسة عدم الانحياز والحياد . هذه كانت سياسة مستمرة وبالتالي ونتيجة لضغوط خارجية وبسبب قوة أجنبية ، فان مجموعة قامت بالانقلاب ضد الحكومة الوطنية المشروعة في كمبوديا ، وقد أدى ذلك الى كثير من المآسي التي ما زال يعاني منها شعب كمبوديا .

ان حكومة لون نول مستمرة في السلطة ، نظرا لتأييد ساداتها . وبغير أشكال المساعدة العسكرية ، وأشكال المساعدة الفخمة التي تتلقاها ، فان ذلك النظام كان يمكن أن ينهار منذ مدة طويلة ، لأنه لا يتمتع بتأييد شعب كمبوديا ، الذي كان عليه أن يعود الى الكفاح المسلح في جهد للحصول على حقوقه الوطنية واعتزازه الوطني ، على أساس الحياد وعدم الانحياز . وعلى الرغم من تورط تلك القوى العظمى ، فان القوات الداخلة في الكفاح ضد لون نول تسيطر على ٩٠ في المائة من أراضي كمبوديا التي يسكنها ٨٠ في المائة من سكان ذلك البلد .

ومن الأشياء المثيرة للحنن أن دروس فيتنام لم نتعلمها . وأن المساعدة الاقتصادية والعسكرية التي تقدم الى حكومة لون نول من جانب أولئك الذين أقاموها في السلطة لن تثني ارادة الشعب الكمبودي . انهم يقومون بكفاح عادل ، ولهذا السبب فانهم سوف يكسبون . ان حكومة لون نول العملية لا تعي هذه الحقيقة . انها تعرف انها سوف تهزم عسكريا ، وبالتالي فهي تصيح من أجل المفاوضات الآن . ان هذا تكتيك تتبعه حكومة لون نول وساداتها الالمانيون . ان حكومة كمبوديا الملكية لم توافق على الدخول في مفاوضات مع أولئك العملاء ، وهذا سبب حقيقي .

ان كمبوديا بطبيعتها ، ومشكلة كمبوديا لا يمكن أن تسمى مسألة داخلية . ان العمل من جانب الأمم المتحدة ، كما هو وارد في مشروع قرارنا ، لا يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لشعب كمبوديا . ان الانقلاب الذي أوحى به من الخارج ضد الأمير سيهانوك ، هو الذي يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية ، ويعتبر انتهاكا كبيرا لميثاق الأمم المتحدة . ان مشروع قرارنا انما يسعى فقط لتصحيح الموقف الغريب والشاذ فيما يتعلق بتمثيل كمبوديا في الأمم المتحدة . والسماح لممثلي تلك الحكومة العملية أمر غير ممكن ، ويعتبر ذلك موافقة على مخططات القوى العظمى في تدخلها ومحاولة سيطرتها .

ولا بد أن نذكر في هذا الصدد أن الحكومة الملكية للاتحاد الوطني في كمبوديا ، والتي يرأسها الأمير سيهانوك ، تستمر في التمتع بتأييد واعتراف عدد كبير من الدول التقدمية الأعضاء في الأمم المتحدة . ان مجموعة دول عدم الانحياز ، وزامبيا عضو فيها ، لم تترك مجالا للشك فيما يتعلق بموقفها حول هذا الموضوع .

وفي المؤتمر الذي عقد في ١٩٧٢ ، فان وزراء خارجية دول عدم الانحياز قد أقرروا قرارا طلبوا فيه الانهاء المباشر لكافة أشكال التدخل العسكري وغيره من أشكال التدخل في كمبوديا وأعلنوا انهم الى جانب حل مشكلة كمبوديا على أساس اعلان من خمس نقط أعلنه الامير سيهانوك في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٠ .

وفي مؤتمر القمة في الجزائر ، فان رؤساء الدول والحكومات قد كروا طلب الدول غير المنحازة للانهاء الفوري للاعتداء الخارجي على كمبوديا ، وطلبوا من الدول المحبة للسلام أن تعترف رسميا بالحكومة الملكية للاتحاد الوطني لكمبوديا باعتبارها الحكومة الوحيدة الشرعية ، واعادة تأكيد تضامن دول عدم الانحياز مع الحكومة الملكية في كفاحها على المستوى الدولي ، بما في ذلك الأمم المتحدة . ان قرارا تتخذه هذه الجمعية في صالح اعادة الحقوق القانونية للحكومة الملكية لكمبوديا ، سوف يشجع الشعب الكمبودي في كفاحه ضد الاعتداء الخارجي . ان ذلك سوف يطمئن الشعب الكمبودي في كفاحه العادل من أجل تحقيق سيادته وخال من التدخل الأجنبي . وعلاوة على ذلك ، فان تجربة كمبوديا تكشف في الواقع عن كفاح شعوب العالم الثالث ضد كافة أشكال الاستعمار . وبإقرار هذا المشروع فان الجمعية العامة تقف في جانب تحقيق السلم والكرامة الانسانية والحرية . ومثل هذا العمل سوف يؤدي الى مزيد من تحقيق أهداف الأمم المتحدة . ولذلك فان وفدي يود أن يعرب عن أملنا في أن الجمعية العامة سوف تقرر مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/L.733 and Add 1-3 ، بغالبية ساحقة . وليس من الضروري لي أن أقول اننا نرفض المناورات التي يقوم بها مقدمو مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/L.737/Rev.1 وذلك فيمما يتعلق باعطاء أولوية عند التصويت على ذلك المشروع .

السيد الحسن (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان يوثانت سوف يظل حاضرا فـي ذاكرتنا ، لأنه كان رجلا انسانيا بمعنى الكلمة ، وقد ترك بصماته على عمل وفلسفة منظمة الأمم المتحدة . فقد كان انسانا كرس جزءا كبيرا من حياته في البحث عن السلام وعن الوفاق وعن التفاهم بين الشعوب .

لقد خدم يوثانت بشجاعة واخلاص وانكار لذاته ، حتى آخر قطرة من دمائه ، منظمة الأمم المتحدة ومثلها في العدالة والسلام والتقدم . ونحن الموريتانيون نشعر بهذه الخسارة الفادحة نظرا للعلاقات الخاصة والتقدير المتبادل الذي تحول بالتالي الى صداقة متينة جمعت لسنوات طويلة بين المأسوف عليه يوثانت وبين رئيس دولتنا . كما أن هذا الراحل العظيم قد منحنا خدماته ونصائحه .

اننا نعبر للأمم المتحدة ، ولبورما ولأسرة الفقيد عن صادق تعازينا وتأكيدها تنامننا في هذه المحنة القاسية ، وبعد هذه التحية لذكرى الرجل الذي تدين له الأمم المتحدة بالكثير ، فانسي أتحدث حول موضوع كمبوديا .

منذ عام تقريبا ، وفي ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، تحدثت هنا عن قضية كمبوديا ، فقد عالجت معظم نقاط المشكلة ، وقد حاولت أن أظهر التشابه في هذه القضية بالظاهرة الاستعمارية ، التي نعرفها نحن الافريقيون وربما أكثر من غيرنا .

فقد كانت في بداية الأمر احتلالا أجنبيا ، كان الهدف منه تحويل كمبوديا الى قاعدة عسكرية واسعة حتى يصبح من السهل تحطيم الارادة القوية لشعوب الهند - الصينية . وفي ١٨ آذار / مارس ١٩٧٠ حدث انقلاب مسلح دبرته القوى الأجنبية وقد قضى على الشرعية في هذه الدولة ، وقضى على سنوات طويلة من الاستقرار السياسي ومن التقدم الاقتصادي في كمبوديا . ومنذ ذلك التاريخ هبّ شعب كمبوديا كما تهبّ جميع الشعوب التي تود أن تعيش في حرية أو تموت في كرامة .

وان الانتصارات التي حققها شعب كمبوديا في المعركة وفي المجال الدبلوماسي تندفع وتقوى يوما بعد يوم . ان شعب كمبوديا داخل اطار الجبهة الوطنية المتحدة لكمبوديا وتحته ادارة الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا قد حرر فعلا معظم الأراضي الوطنية وجزءا كبيرا من السكان . وقد شكلت وحدات ادارية وهي تعمل في المناطق المحررة وتلقى تأييدا دون تحفظ من

سكان كمبوديا .

أما على الصعيد الدبلوماسي فان الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا معترف بها رسميا من جانب ٦٠ دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية على أنها الحكومة الوحيدة الشرعية في كمبوديا .

ان هذه أمور لا لبس فيها ولا غموض ويجب أن تكون باعنا للجمعية العامة لا قرار الحق—وق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا .

ان كثيرا من الدول تقدمت بهذا الطلب الى الجمعية العامة ومنها بلادي . وقد استمعنا الى اعتراضات كثيرة على هذا الطلب باهتمام بالغ واننا نعتبر كثيرا ممن قدموا هذه الاعتراضات أصدقاء لنا ، ولكن هذه الاعتراضات ليس لها ما يبررها .

ومن هذه الاعتراضات أن قرارا من جانب الجمعية العامة يعتبر سابقة خطيرة لأن أي حكومة تحصل على السلطة عن طريق ثورة وطنية يمكن أن تطرد من الأمم المتحدة . هذا غير صحيح ولا يمكن أن يثار هنا بمناسبة نظام حكم لون نول ، لأن حكومة لون نول لم تأت نتيجة لثورة وطنية ولم يغيرها شعب كمبوديا . ان نظام لون نول ليس قائما الا لأنه خداع للاحتلال الأجنبي وأنه لا يعيش الا بتأييد من هذا التدخل الأجنبي . واذا كان من الصعب علينا أن نثبت أن هناك تدخلا أجنبيا لكننا قد شككنا في الموضوع ولكن هذا التدخل يتم على مرأى ومسمع من الجميع بأهداف محددة ولا يستطيع أحد اذن أن يتحدث في واقعية عن ثورة وطنية .

بل ان العكس هو الذي يمكن أن يصبح سابقة خطيرة فلا يكفي لدولة أجنبية تشعر بعدم الرضا تجاه دولة أخرى أن تحتل أراضيها الوطنية وأن تقيم نظاما على هواها حتي تتقاعس الجمعية العامة أمام هذا النوع الجديد من الاستعمار .

أما الاعتراض الثاني هو أنه مسألة داخلية تهتم كمبوديا وأن الكمبوديين أنفسهم هم الذين يجب أن يجدوا الحل . وقد أظهرنا أن هناك احتلالا أجنبيا ، وبذلك فان اطار المشكلة يتعدى حدود كمبوديا ويصبح مشكلة استعمارية ذات طبيعة خاصة . لقد كان في مقدورنا أن نوافق على هذه الفكرة ، ولكننا شاهدنا بأعيننا انهيار الحياض والحريات في كمبوديا .

أما الاعتراض الثالث وهو أن الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا هي حكومة في المنفى وبالتالي فليس لها الحق في تمثيل شعب كمبوديا . كيف يمكن أن نشق في مثل هذه الحجج

والذرائع طالما أننا نعترف أن كثيرا من الحكومات الممثلة داخل هذه الجمعية كانت في البدايات حكومات في المنفى وبذلك فإنها مثلت ارادة شعوبها وارادتها في الاستقلال وفي الحرية وعزمها على النضال ضد الاحتلال والاستعمار عن طريق القوة . ولهذا فان هذه الحكومات قد أصبحت كلها بلا استثناء منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر الممثلة الشرعية الوحيدة لهذه الشعوب .

كما أن الحجة القائلة بأن الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا حكومة في المنفى دون أية علاقة مباشرة مع أراضي الدولة . هذه حجة لا يمكن قبولها . اننا نعتقد أن الحكومة الملكية لكمبوديا منذ العام الماضي ، أصبحت في خدمة أرض كمبوديا .

وكما نرى فإن الاعتراضات التي تثار هنا لا قرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا ، لا يمكن أن ندافع عنها . ان جمعيتنا العامة من واجبها ان أن تتخذ القرار الذي تطيه عليها مبادئها وأهدافها ، ولإعادة الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا وأن تعيد لها مقعدها في الأمم المتحدة بدلا من هؤلاء الذين يحتلون هذا المكان . وانني أناشدكم جميعا أن توافقوا على مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم A/L.733.

السيد مدني (السودان) : ان فجميعتنا في رحيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة عظيمة ، وخطبنا جليل ، عبر عنه من سبقونا من الوفود الى المنصة ، خاصة السيدان رئيسا المجموعة الافريقية والعربية . لقد كان أوثانت قائدا دوليا عظيما ترك لنا ثروة من الحكمة والنزاهة والشجاعة ، ان ابداع الأمين العام السابق خلال السنوات العشر من توليه شؤون المنظمة يكمن في تخطيه للمصاعب والهزات التي جابهتها المنظمة في فترات حاسمة من تاريخها ، وقد شهد كل الذين عرفوه والذين عملوا معه برجاحة عقله وانسانيته الرفيعة ووقاره الجم . ان ما يغفف علينا وعلى أمته من ألم المصاب ما اتسم به من حكمة ثرة أبان ولا يته ولا شك ان تلك الحكمة ستلهم مواطني المنظمة وتضرب لهم المثل الحي في خدمة الانسانية . انني نيابة عن وفد حكومة الجمهورية الاشتراكية لاتحاد بورما أن يبلغوا تعازينا لأمة المكلومة وعائلته المفجوعة .

نجتمع اليوم لندارس التقرير في أمر الممثلين الشرعيين لكمبوديا وما يزال ما بتلك البلاد ما بها منذ أن تدارسنا أمرها في العام الماضي ، حرب نروس ، واهراق للدماء ، ومصاب في الزرع والنزع . ان كمبوديا تمر بذات الفصول من المآسي التي مرت بها شعوب الهند الصينية ، حروب دامية ، ودمار شامل ، وتقسيم للبلاد وشباب وهول يسقطون وهم قابضون على سلاحهم دفاعا عن الحرية والشرف ، بالأسكان مسرح هذه الفصول كوريا واليوم في فيتنام وكمبوديا ، ان المأساة في الهند الصينية واحدة واحدة كفاح شعوبها ضد العدوان والتدخل .

منذ استقلالها عام ١٩٥٣ م كانت كمبوديا دولة مستقلة محايدة وقد شهدت الاجيال الحديثة لكفاح قائدها الشجاع الامير سيهانوك من أجل الحفاظ على استقلال بلاده وحيادها وفق ميثاقها شعبي .

شهدنا كفاح الامير سيهانوك لمقاومة ضم بلاده للأحلاف ومقاومته لانشاء القواعد العسكرية وشهدنا شجاعته في مواجهة العدوان على حدود بلاده وبهذا ارتبط اسم الامير سيهانوك في أذهاننا نحن شعوب العالم الثالث كرائد من رواد عدم الانحياز وكرافع لراية الاستقلال . وقد كسب الامير سيهانوك بسياسته تلك لبلاده احتراماً دولياً وصداقة واسعة في المجتمع الدولي .

وجاء عام ١٩٧٠ وغاصت دولة كبرى في وحل حرب فيتنام حيث جابهت الضربات من أمة صغيرة من زارعي الارز الذين برهنوا للعالم بأن الشعوب الصغيرة يمكن أن تهزم — وهي تدافع عن — حقوقها — أكبر القوى مهما أوتيت هذه من القوة المادية والتكنولوجيا . وبهذا خرب شعب فيتنام المثل السامي للشعوب . وخدمة لادفاد التدخل والصراع الدوان وخدمة لادفاد استراتيجيتها الدولية قامت الدولة الكبرى بالتدخل في كمبوديا واتبعت اسلوبا ليس جديداً على أعضاء هذه المنظمة ، وهو تدبير انقلاب صوري ووضع طغمة عميلة تخدم مصالحها ، وقدمت لتلك الطغمة السلاح والعتاد الحربي والدعم المادي والخبراء في المجال العسكري لمحاربة شعب كمبوديا .

الا أن الشعب الكمبودي مستلهم ما نسي كفاح شعوب الهند الصينية رفع السلاح لاجهاض المؤامرة منذ بدايتها ولا حباط مخططات التدخل ، وسار الشعب وراء الجبهة الشعبية المتحدة ووراء حكومة الاتحاد الوطني الملكية ، وسيطر على أراضي كمبوديا وخلص شعبها من براثن الدكتاتورية وأصبحت القوة العميلة سجيئة في عاصمة البلاد تحرسها القوة الأجنبية وتدافع عنها سياسياً ودبلوماسياً في المحافل الدولية .

ان ميثاق الامم المتحدة ينص على دعم المكافحين من أجل حريتهم وتقرير مصيرهم ويشجب التدخل والعدوان في الشؤون الداخلية للدول ، وسيرا على هدى الميثاق وتأكيده لمبادئ السامية لا بد للجمعية العامة من الوقوف مع الشعب الكمبودي في محنته ولا بد من نصرته في معركته ضد العدوان ضد التدخل .

هناك من يعتقد بعدم جدوى مشروع قرارنا الرامي لتأكيد حق الممثلين الشرعيين لشعب كمبوديا وبتراءى لهم مسعانا مجرد تغيير ممثلي اليوم بممثلين آخرين ويستنتجون من ذلك بأن ما نسعى له لن يحقق السلام في كمبوديا . . . ان هذا الفهم فيه طمس للحقائق ونظرة سطحية معتمدة لقضية شعب كمبوديا . ان اعتراف الأمم المتحدة بالممثلين الشرعيين لحكومة كمبوديا يعني في الواقع وقوف الرأي العام العالمي الى جانب الدول الصغيرة الامكانيات ، العظيمة الأهداف في كفاحها ضد التدخل الاجنبي في شؤونها الداخلية ، وفي مقاومتها لقوى العدوان . ان مبادرتنا تعني الوقوف ضد الاستراتيجيات الدولية الساعية لضرب الشعوب من أجل مصالحها . انها مواجهة للقوة الساعية لتقسيم مناطق النفوذ .

ان مبادرتنا هي تحد للقوى التي تسعى لتفتيت وحدة الشعوب وترابطها ففعلات للقوى العملية التي تخدم مصالح الامبريالية العالمية .

ان تأكيد حقوق الممثلين الشرعيين لشعب كمبوديا هو انتصار لمبادئ شعوب العالم الثالث التي عبر عنها ميثاق دول عدم الانحياز الرابع المنعقد في الجزائر حينما أكد (. . . ان مؤتمر القمة الرابع للبلدان غير المنحازة يلاحظ أن العالم الثالث ما يزال الميدان المفضل للاحتلال الاستعماري وللمرامي الامبريالية . ويتميز الوضع في هذه المنطقة بالمقاومة المسلحة للأنظمة الاستعمارية والعدوان الامبريالي ، كما يتميز بالكفاح من أجل حماية الاستقلال الوطني ، ودعمه ، ومن أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب) . . . كما يقول بيان المؤتمر أيضا . . . (وتضطد حركة التحرير الوطنية بنشاط الاجهزة السياسية والاقتصادية والعسكرية المتزايد والرامي الى ابقاء الوضع الراهن على حاله ، وادخال قوات جديدة للاضطهاد والاستغلال بقصد وقف سير العالم الثالث نحو التحرر . . .)

ان الهدنة التي ينادون بها ليست الا خدعة وسرابا يهدف لتخفيف الضغط الذي تجابهه القوى العملية بقنوم منه ، ان السلام الذي يريدون يسعى لانفاء الديمومة على الوضع الراهن وبهذا تقسم البلاد . كيف نتوقع من حكومة الاتحاد الوطني الملكية أن ترضى بسلام كهذا وهي لا تخوض حربا أهلية ولكنها تخوض حربا ضد قوى التدخل الاجنبي .

اننا لانريد لشعب كمبوديا ان يقاسي المحن والآلام ، ويؤلمنا حقا ان نرى دماء أبناءه تسفك لمدى أربع أعوام أو تزيد ، ولهذا فنحن ندين الذين كانوا السبب في ذلك . . . أعني قوى التدخل الاجنبي وقوى الاستعمار ، واننا بذات القدر لانريد لشعب كمبوديا الذل والمهانة ، ولهذا ننادي ونهيب بالجمعية العامة بأن تدعم كفاح شعب كمبوديا المشروع والعادل .

من أجل ذلك قدمنا مشروعنا المضمن في الوثيقة A/L.733 . (واننا لنرجو - بناء على الحجج التي تضمنها خطابنا دعما لهذا المشروع - أن يجد القبول والمساندة اللذين يستحقهما) .

السيد ايكوا ميكو (غينيا الاستوائية) (الكلمة بالاسبانية) : أود باسم حكومتي ، وباسمي شعبي ، أن أعرب عن أسفنا ، وقد علمنا بمزيد الاسى نبأ وفاة الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد أوثانت . لقد كان أوثانت رجلا منح المنظمة روحه وأراد أن يسود الوثام بين أعضاء الأمم المتحدة ، والمجتمع العالمي بأسره . وان وفد بلادي ، وأنا شخصيا ، أود أن أعبر عن آسائنا وآلامنا ، ونود أن نعرب عن صادق مواساتنا لأسرة وحكومة بورما وإلى أقربائه المخلصين . وانني أرجو من حكومة بورما أن تنقل صادق مواساتنا لحكومة وشعب بورما وإلى أسرة الفقيد .

وعلى عكس مشاعر الألم فهناك مشاعر الفرحة ، التي نشعر بها نظرا للنجاح الذي حققته الجمعية العامة تحت ادارتك الواعية العظيمة ، وان وفد بلادي يعبر عن ارتاحه للنجاحات السابقة التي حققتها الجمعية العامة والتي تصبغ مناقشاتنا هنا .

وانني أود أن أعرض الآن لقضية شعب كمبوديا العادل ، ان السلطة الفاشية والامبريالية التي أرادت في السنوات الماضية أن تقضي على جهودنا ، وأرادت الحفاظ على الوضع القائم هناك لكي تحقق أهدافها الشيطانية . والآن ، أتيت لنا الفرصة لكي نوضح ان هذه الحجج ليس لها ما يبررها وانها تحاول أن تدخل الامبريالية وتدخلنا في مآهات ومناورات لكي تتدخل في شؤون كمبوديا الداخلية ، وأن تجعل الأمم المتحدة تقوم بعمل عالم .

هل الامبريالية لا تقيم وزنا ولا تفهم ماهو التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما ؟ أعتقد أن الامبريالية تعرف تماما ان انتهاك سيادة الدول هو سلك القوات الفاشية والامبريالية التي أثارت الحقد والضغينة بين شعوب هذه المنطقة . واننا نعرف ماهي أسباب الآلام التي يعانيها شعب

كمبوديا وفيتنام ، وهذه الآلام نابعة من نفس العدو الذي يجعل شعوب الشرق الأوسط تعاني منه ، ان الامبريالية تتدخل في كمبوديا ، وباقاتها حكومة عميلة تديرها عن بعد لتحقيق مصالحها الخاصة دون الأخذ في الاعتبار بالحقوق المشروعة لشعب كمبوديا . وهو يعتبر تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لكمبوديا*.

* عاد الرئيس الى مقعده .

ان بلادى وكل من يحب الحرية يعلم أن حكومة السيد لون نول لا تستطيع ان تمثل شعب كمبوديا في الأمم المتحدة بأى شكل من الأشكال ، الا طبعاً ان تمثله امام ساداتها الذين صنعوها ان حقوق السيادة التى تتمتع بها جميع دول العالم قائمة على اساس المبادئ الديمقراطية ، وان وفد بلادى يعتقد أن حكومة جمهورية خمير ليست الا قصراً مبنياً على الرمال ، معلقة في الهواء وليس لها أساس يدعمها ، وفي رأينا ان أى حكومة لا تمثل فرداً أو فردين ، ولكي نستطيع ان نطلق عليها " حكومة " ذات سيادة فيجب ان تنبع من اختيار ديموقراطي من جانب الشعب ، ويجب ان تمثل هذه الحكومة الشعب ، ويجب أن تكون محترمة من نفسها ومن الآخرين ، ولهذا فاننا لا يجب ان نقول انها حكومة لأنها مشكلة من بعضا أشخاص ، وان وفد بلادى يعتقد ان هذا العنصر غير متوفر في مجموعة عملاء لون نول ، فانها ليس لها اساس قانوني ، وان هذه الحكومة لا تمثل كمبوديا داخل الأمم المتحدة .

ولكي تكون دولة كمبوديا ذات سيادة فان هذه الحكومة يجب أن تمارس سلطتها وسيادتها على كل أراضي الدولة ، ولكن حكومة لون نول لا تمارس سيادتها الا على جزء صغير من السكان ومن الأراضي ، واني أتساءل ما هي الأرض التى تمارس عليها حكومة لون نول العميلة سيادتها ؟ واذا كانت تابعة لون نول تمارس سيادتها على جزء من هذه الأرض ، فاننا نتساءل أى منطقة هل هي العاصمة بنوم بنه ؟

وما هي مميزات الدولة ؟ أولاً ان تكون لها اراضي محددة وأن يكون لها شعب وأن هذه الحكومة تخدم مصالح الشعب ، واني أود أن اكرر موقفى الذى عرضته من فوق هذه المنصة مرات عديدة والذي ذكره نائب وزير الخارجية في ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، الذى قال :

" ان حكومتى تناشد جميع الأطراف ان تتغلب اطماعها وشهواتها ، وأن تمشي على كمبوديا لا يمكن أن يتم من طريق عصابة لون نول ، واننا نؤيد الكفاح المشروع لحكومة الأمير سيهانوك لأن حكومة لون نول قد دأست بالأقدام الحقوق المشروعة للشعب ، واننا لواءثقون أن الجمعية العامة سوف تجد حلاً لأقرار الحقوق المشروعة لحكومة كمبوديا الملكية " ، (الجلسة ٢٢٤٤ - ٢٢٣ - ٢٥)

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك كل عضو في المنظمة يجب أن يجد حلاً لمشكلة كمبوديا ،

ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن يعتبر ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية لكمبوديا ، والمما ان
الامبرياليين هم الذين يمارسون السيادة على شعب كمبوديا ، ولذلك فان مثل حكومة لون نول لا
يستطيع أن يتحدث باسم شعب كمبوديا ، ومثل ممثلي جنوب افريقيا ليس لهم حق التمثيل هنا .
اننا لا يجب أن نخفي الحقائق التي تجرى في كمبوديا عن الأمم المتحدة ، وان كل هؤلاء الذين
يعتقدون انهم يفهمون المشكلة على حقيقتها ، يريدون ابعادنا عن أهداف السلام في العالم أجمع ،
واقرار هذا السلام الذي هو أساس لقيام منظمة الأمم المتحدة ، وقد اعترفت الصين بحكومة الامم-ير
سيهانوك .

وان منظمة الأمم المتحدة يجب أن تقوم بعمل لا قامة العدالة في هذه المناقشة تجاه شعب
كمبوديا ، وان وفد بلادي يعتقد بأن شعب كمبوديا بنضاله ضد لون نول ، قد عبر عن تأييده بأن
يمارس سيهانوك سيادته على كمبوديا والذي يسيار على ٨٠ في المائة من أراضي الدولة .
وان منظمة الامم المتحدة التي تغد مصلح العالم اجمع ولا يجب ان تكون مصلح شعب دون
غيره ، يجب على منظمة الأمم المتحدة ان تعيد العدالة الى هذه المناقشة من العالم .
وان مقدمي مشروع القرار ٧٣٣ A/L. كانوا على قناعة معينة ، وان مقدمي مشروع هذا القرار
لا يدعون شهم استخدام مثل هذه الافكار المجردة من كل معنى ومن كل أهمية وقد عبرنا بوضوح عما
يجب ان تكون عليه الحكومة التي تمثل الشعب في منظمة الأمم المتحدة ، واننا نتحدث في صالح
هذا الشعب ، وليس في صالح مجموعة من الأفراد ، واني اذكركم انه لا يجب أن ننسى انه منذ
ثلاث سنوات حدث تحدى ظالم ضد شعب من شعوب العالم وقد أنكرت حقوق شعب كامل في الامم
المتحدة ، ولا يجب أن نحقق المصالح الامبريالية في تقسيم الشعوب ، ولا يجب أن ننسى ان هذه
الحقائق هي التي تحاول تحقيقها الامم المتحدة .

ولذلك فاني اطلب من الجمعية العامة ان تصوت في صالح قضية شعب كمبوديا وان تؤيد
مشروع القرار ٧٣٣ A/L. لقرار الحقوق المشروعة في الامم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية
لكمبوديا ، واننا نعرب عن ارتياحنا بأن الجمعية العامة قد رفضت تمثيل جنوب افريقيا ، وان نفس
هذه الشروط تتطلب ان يمثل شعب كمبوديا بادية مشروعة وسليمة في منظماتنا ، ولذلك فاني اطلب
من الجمعية العامة أن تؤدي مهمتها في اقرار السلام والأمن الدوليين ، وأن تحترم أحكام الميثاق

وحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، ولذلك نرجو ان نصوت في صالح القرار ٧٣٣ . د/ل. الذي
ذكرته من قبل ، وان بلادي من مقدمي مشروع القرار .

ومع ذلك ، ومن ناحية أخرى ، فهل نحن نطالب الكثير ، إذا البنا من مقدمي مشروع القرار 1/737/Rev.1 أن يهدف إلى استمرار السيارة الامبريالية في كمبوديا لأن هذه الوفود التي تبنت مشروع هذا القرار تفضل الابقاء على الوضع الراهن بدلا من حل نهائي للمشكلة ؟ وفي النهاية ، فاني اؤكد مرة أخرى على حقيقة ان حكومتى برئاسة السيد ماسياس نجيمم — ابيوجو ، الرئيس مدى الحياة ، تحترم احتراماً كبيراً مفهوم سيادة الدول ، أى أن كل حكومة — تتدخل في الشؤون الداخلية لن تعترف بها حكومتى ، ان السيادة تنبع من الشعب ضد قوى الامبريالية التي تحاول ان تمس سيادة بلادنا والتي لن تنجح ابداً ، ولهذا فان حكومتى لا يمكن ان تعترف بحكومة لون نول العميلة للامبريالية الامريكية ، وهو نظام ملك للامبريالية التي لا تأخذ في اعتبارها الحقوق المشروعة لهذا الشعب .

السيد انور ساني (اندونيسيا) (الكلمة بالانجليزية) : اننا شعرنا بأسف عميق ، واننا نشارك من تحدث قبلي في الاشهاد وفي تأييد السيد اوثانت الامين العام السابق للأمم المتحدة اننا نشعر بالغسارة الكبيرة فيه ، ليس فقط من جانب حكومة وشعب بورما ولكن من جانب المجتمع الدولي ككل .

ان اوثانت سوف نذكره لتكريس كافة جهودته ونزاهته وحكمته وشجاعته الكبيرة التي كسب بها احترام كافة الدول الأعضاء ، وسوف يذكره اولئك الذين حاولوا بمسرفته معرفة شخصية كصديق ممتاز وكشخص عظيم ومتفاهم . هذه ساعة حزينة ، وهنا نود أن نعرب عن تعازينا العميقة لوفد بورما ومن خلالهم الى حكومة بورما وأرملة الفقيد وأسرته .

ان وفدى قد استمع باهتمام كبير الى البيانات التي قدمها مقدموا مشروع القرار A/L. 733 3-1-1 Add.1. كلهم اصدقاء اندونيسيا ، اننا لنا معهم أقوى علاقات الصداقة والتعاون ، سواء على مستوى ثنائي او داخل الأمم المتحدة او حركة عدم الانحياز وغارج ذلك ، ووفدى لذلك لا بد ان يعترف أننا بلد لا نقل في عدم الانحياز عن اصدقاءنا الذين شاركوا في تقديم مشروع القرار ٧٣٣ . نقول أننا لسنا مقتنعين بما يسرقونه من حجج ، ومع ذلك فان وفدى قد تأثر بالطريقة التي حاولوا ان يأخذوا بها لأنفسهم الحق في ان يقرروا للشعب النيميري القائد الذي لا بد ان يقبله والحكومة التي لا بد ان تحكمه وتمثله ويألبوا من الجمعية العامة ان تؤيد ذلك ، ان بعضهم يحاول

أن يُلهم بأنه يحتكر الحرب ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، واعطاء الانطباع ان الآخرين الذين لا يعتقدون مثل ما يعتقدونه هم أدوات للامبريالية .

ان رصيد اندونيسيا في الحرب ضد الامبريالية والاستعمار في كافة اشكالها رصيد محقق

ولا يمكن القضاء عليه بالمضامين فير الدايية التي نجدها في بيانات بعض مقدمي مشروع القرار ٧٣٣
 a/ وكواحد من مؤسسي حركة عدم الانحياز فان رصيد بلدنا كمناضلين من أجل الحرية او كمؤيدين
 لكفاح الآخرين من أجل الحرية سواء كان في آسيا وافريقيا أو أمريكا اللاتينية ، هذا الرصيد يحدث
 عن نفسه ، ان موقف اندونيسيا قد كان دائما يسير في ضوء اتناعنا بأن كل مشكلة نواجهها لا بد
 أن تقيم في عيبيها وفي حد ذاتها ، ان تقييم اندونيسيا كان دائما وسوف يستمر مؤسسا على أساس
 المبادئ التي نلتزم بها ، المبادئ التي وضعت لأول مرة في مؤتمر بانندونج وأقرت وأعيد اقرارها
 في حركة عدم الانحياز . والتزاما بهذه المبادئ التي تتضمن مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية
 للدول الاخرى ، فان اندونيسيا تتفق مع البلدان الاخرى في مجموعة عدم الانحياز ، ان تضامننا
 مع حركة عدم الانحياز يقوم على اساس التزامنا وتعهدنا المستقل بنفس المبادئ ، وفيما يتعلق
 بالتنفيذ العملي على أية حال ، فانا نحتفل بحققنا في تحديد موقفنا على أساس كل حالة على حدة ،
 ان اندونيسيا ليست مستعدة كي تلتزم مسبقا بأية وجهات نظر مهما كان مصدرها .

ان مشروع القرار A/737/Rev. 1 وما يقال بشأنه - واندونيسيا مشاركة في تقديمه بما في ذلك
 بعض البلدان الاخرى ، ومنها ماليزيا وسنغافورة - انما يتضح في ضوء البيانات التي قدمت في
 المناقشة ، تلك البيانات التي قدمها ممثلو تايلند وبارغواي وسنغافورة واليابان وفيجي وماليزيا واورغواي
 والفلبين ونيوزيلندا ولبيرييا واستراليا ونيكاراغوا وكوستاريكا وفرينادا والمملكة المتحدة وبربادوس ، وكلها
 قد حيدت الحجج التي يقدمها مقدموا مشروع القرار 737 . a/ والتي تستهدف الاعتراف بما
 يسمى بالحكومة الملكية للوحدة الواحدة في كمبوديا تحت قيادة رئيس دولة محزول يعيش في المنفى .

ولقد قيل أنك يمكن ان تستايح ان تقنع الممثلين الدائمين ، ولكنك لن تستايح ان تغير اصواتهم .
 ان وفدي يعتقد انه اذا ما كان احد لا بد أن يقتنع ، فلا بد ان يقتنع بعد ان يستمع الى وجهات
 نظر مقدمي مشروع القرار A/737 /Rev. 1 وأداف هذا المشروع هي ايقاف الحرب في كمبوديا
 واعطاء الشعب الغميري الفرصة كي يحل مشكلة قيادة وحكومة كمبوديا من خلال المفاوضات السلمية .

وفيما يتعلق بالتصويت ، فاني اترك الأمر لضائهم .

وباعتبار بلدى مشاركة في تقديم مشروع القرار ، وباعتبارنا مجاورين لكمبوديا ، فاننا اعتد—برنا
انه من واجبنا ان نساهم في المناقشات .

في العام الماضي اتاحت لي الفرصة كي أتحدث أمام الجمعية العامة حول مسألة التمثيل الخميري ، وقد حاولت ان اشرح الحقائق حول مشكلة خمير كما يثار اليها وفدى ، وكما يستمر في رؤيتها ، وذلك حتى تستطيع الجمعية العامة التي يطالب منها اتخاذ قرار حول مسألة تمثيل شعب خمير في الأمم المتحدة ، حتى تكون لها الامكانية في ان تفصل ذلك على اساس معرفة متوازنة للتطورات التي تحدث في كمبوديا .

هل تسمحوا لي أن اذكر الجمعية العامة ببعض هذه الحقائق ؟

اولا ان اؤكد مرة أخرى انه يوجد في عاصمة كمبوديا بنوم بنه حكومة اصيلة اختلفت بواسطتها الشعب وفقا للدستور ، واولد كذلك ان اؤكد حقيقة الا وهي أن الامير سيهانوك قد خلع بواسطتها اجراءات نص عليها دستور الامر هذا الدستور نفسه من أجل تلبية رغبات الأمير ، وعندما صوّت مجلسي البرلمان لخلعه كرئيس للدولة وتعيين السيد شينج هينج ، وقد كان حين ذلك رئيس الجمعية الوطنية في كمبوديا ، فان الحكومة القائمة حين ذاك تحت اشراف رئيس الوزراء لون نول قد استمرت في السلاطة ، ولم تكن هناك ان مسألة حرمان الحكومة الدستورية لكمبوديا من تمثيل كمبوديا في هذه المناطة . وعقبي ان ملكة كمبوديا قد اصبحت حكومة جمهورية خمير بعد ذلك من خلال تصويت شعبي ، وليس ذلك بالأمر الغريب لقد حدث في الاعوام الخمسة والعشرين الماضية ان اصبحت حكومات ملكية حكومات جمهورية ، واولد ان اوضح بشكل لا يدع مجالا للشك ان الاعتراف بأية حكومة لا يعنى الاتفاق او عدم الاتفاق معها او تأييد سياساتها .

ومنذ عدة سنوات كان هناك ادعاء بأن ٨٠ ٪ من السكان و ٩٠ ٪ من الأراضي تحت سيطرة قوات سيهانوك ، وان المسألة مسألة وقت قبل احتلال البلاد كلها بما في ذلك بنوم بنه العاصمة ، لقد اظهر هذا الادعاء في سنة ١٩٧٠ ، وذلك قبل المناقشة التي جرت في الجمعية العامة في العام الماضي ، وقد عكس هذه الفكرة مقدموا مشروع القرار 733 . د. وقد اعيد تكرار هذا الادعاء ، ووضح ان مقدمي مشروع القرار هم سيهانوكيون أكثر من سيهانوك نفسه ، ومقتنعون بنجاح قضية سيهانوك اكثر من الأمير سيهانوك نفسه ، الذي قال منذ سنة في مقابله مع "المان" ، وقد اظهر هذا الحديث في المانشستر جارديان في ١٨ ايلول / سبتمبر من عام ١٩٧٣ ، قال :

" ان لون نول سوف يستطيع أن يستمر عدة سنوات في بنوم بنه ، ولأسف فاننا لا نستطيع

ان نأخذ بنوم بنه هذا العام ولا العام القادم ولا لسنوات عديدة".

وقد أكد الامير سيهانوك انه :

" في اللحظة الحالية لا نستطيع ان نأخذ اية مدينة رئيسية ولا بد ان اكون صريحا .
ان الامير سيهانوك قد عرف الموقف بآريقة أفضل في كمبوديا ، وقد ثبت انه صحيح لأن قوات
الحكومة الملكية لم تستطع احتلال بنوم بنه ولم تستطع احتلال اى مدينة رئيسية . ان حكومة خمير
قد استطاعت ان تحرر كثيرا من المدن في الأقاليم ، وهناك حقيقة ما زالت قائمة ان الامير سيهانوك
ما زال في المنفى ، ولم يستطع ان يعود الى كمبوديا التي ادعى ان ٩٠ ٪ من أراضيها محتلة
بواسطة قواته . فيما يتعلق بالحكومة الملكية فاننا لا نعرف اين تحمل على الرغم من الادعاء بأنها
تسيطر على ٩٠ ٪ من الأراضي و ٨٠ ٪ من السكان .

ان موقف اندونيسيا في مسألة خمير لا تفرضه اعتبارات خاصة بحب أو عدم حب اشخاص بعينهم
او نظم معينة ، ولكن لأننا مقتنعون بالمبادئ التي اذا لم يتم الالتزام بها فان ذلك سوف يخلق
سابقة لا تضع في خوار الدول المختلفة ، ولكن الامم المتحدة نفسها . دعوني اؤكد مرة أخرى ان
اندونيسيا مثلها مثل الدول الاخرى في جنوب شرق آسيا مشاركة في تقديم مشروع القرار 737 .
Rev. ١ ليس لديها اى شىء ضد الامير سيهانوك ، دعوته يجىء الى كمبوديا بتأييد شعبي يدعي
انه يحظى به ، دعوا الشعب الخميري يعرب بحرية عن قراره في قبول او قاءد بأى صفة سواء كان
ملكا او رئيس دولة في كل هذا لن تعارض كمبوديا ، لكن لماذا لا يعود الامير سيهانوك ؟ ولماذا
لا يوقف الحرب والقتال ؟ ولماذا لا يعود الى السلطة التي يدعي انه يحظى بالتأييد الشعبي
بشأنها ؟ ان كثيرا من الحكومات في هذه الجمعية لا تستطيع ان تفاخر بتأييد ٨٠ ٪ من شعوبها ،
ومن الواضح ان هناك نوعا من التناقض بين الادعاء والحقيقة .

كان يمكن للجمعية العامة ان تفعل ما هو أفضل اذا ما قبلت الدعوة التي قدمت من جانب
رئيس حكومة خمير ، والتي كررها رئيس وزراء خمير بأن ترسل الامم المتحدة لجنة تقصي حقائق
الى كمبوديا ، لو حدث ذلك لكان من الممكن للجمعية ان تكون في موقف أفضل كي تقيم المناقشة
والحجج التي يقدمها الجانب المعارض . المسألة الآن : هل للجمعية العامة ان تبني قراره
على هذه الادعاءات القابلة للمناقشة مثل تلك الادعاءات الواردة في مشروع القرار A/L.737
دعوني اقول مرة اخرى أن وفد بلدي يعتقد ان الجمعية العامة ليس لها الحق في ان تفرض

اي نظام على كمبوديا ، ان الأمر يتعلق بالشعب الغميري والشعب الغميري وعده وله وحده
أن يتخذ القرار .

ويكون من المضحك في واقع الأمر إذا ما كانت الامم المتحدة التي نالت لمدة ثلاثين عاما قد
منعت بطريقة أو بأخرى من الدخول في النزاع في الهند الصينية ، يكون من المضحك انها تتدخل
الآن ليس لتحقيق السلم في ذلك البلد ولكن لفرض قيادة وحكومة على الشعب الغميري ، ويعتبر
ذلك ، وهذا امر لا شك فيه ، تشجيعا للاستمرار في القتال بين افراد الشعب الغميري .

انني لا أريد أن اكون من خدام النزاع في الشرق الأوسط وفي قبرص ، وذلك في ضوء الخسارة
في البشر والمعاناة ، ولكنني اود ان اذكر هذه الجمعية ان الفقد في البشر والمعاناة ليس اقل
ما حدث في الهند الصينية ، ليس اقل مما حدث في الشرق الأوسط وقبرص . ان مئات الآلاف
يموتون يوميا في الهند الصينية ويشوه الملايين وياردون ويعيشون في برؤس وبأس ، ومع ذلك فـان
الامم المتحدة قد اغضت أعينها طوال تلك الفترة عما يحدث في الهند الصينية ، وفدى يعتقد
انه اذا ما كان للامم المتحدة ان تتدخل وتهتم بالهند الصينية فان هذا الاهتمام لا بد ان يكون
لإعادة السلم وتحقيق التمام الجرح وللمساعدة ملايين ضحايا الحرب الذين عانوا لأكثر من جيل ،
ولتقليل المعاناة والبؤس ، لا لتشجيع استمرار سفك الدماء مما يتنافى مع الميثاق .

ألا يكون من المأساوي ان منامتنا التي تحاول ايقاف القتال في الشرق الأوسط وفي قبرص
وتحاول إعادة السلام لتلك المناطق وتدعو الأطراف الى التفاوض ، يكون من المأساوي اذا ما كانت
سوف تستمر في تشجيع القتال وسفك الدماء في كمبوديا . هل يمكن بسبب الاهتمام بالشرق الأوسط
وفي قبرص من جانب القوى العظمى ، هل يكون هذا هو السبب اننا نفعل كل جهودنا لتحقيق
حل سلمي في الشرق الأوسط وفي قبرص ؟ الا يكون من الغريب اذا ما كانت الامم المتحدة من
الناحية الأخرى تشجع الحرب في كمبوديا لأن في كمبوديا يقاتل افراد الشعب الغميري أنفسهم ،
وأن امكانية حدوث حرب عالمية لهذا السبب بعيدة ؟ .

ان مقدمي مشروع القرار ، فيما عدا الصين ، بحيدون بآلاف الاميال عن كمبوديا ، وقد لا تكون الفرصة وانتهم لدراسة مشكلة خمير . ان البعض يدعي ان دول جنوب شرق آسيا والمحيط الباسيفيكي قد فقدت حقها في أن تسهم بأفكارها من أجل حل مشكلة كمبوديا سلميا ، ولكن تلك البلاد البعيدة بآلاف الاميال تدعي ان لها الحق في ان تفرض حلا على تلك البلدان .

دعوني اؤكد اننا كجيران لكمبوديا نهتم اهتماما تاما مباشرة بما يحدث في جمهورية خمير وفي الهند الصينية مثلنا مثل البلاد العربية التي تهتم اهتماما تاما مباشرة بمشكلة الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . اننا نعتقد ، ونعتقد دول جنوب شرق آسيا أيضا انه من أجل التوصل الى حل لمشكلة الشرق الاوسط ومشكلة الاستعمار والتمييز العنصري في جنوب افريقيا فاننا لا بد ان نهتدي بالمبادئ التي تؤثر والمبادئ التي ينبغي ان تابق . اننا نأمل ان اصداقنا لا بد ان يأخذوا في اعتبارهم وجهات نظرنا عندما يحاولوا ان يتخذوا قرارا لمساعدتنا في حل مشكلات اقليمنا . ان ذلك لا يعني كما قال بعض المتحدثين انه يمكن استبعادهم من أية جهود للتوصل الى حل للمشكلات خارج اقليمهم . اننا نرحب بأهتمامهم بجنوب شرق آسيا ، وبصفة خاصة اننا نعرف انهم يواجهون كثيرا من المشكلات الخاصة بهم في مناطقهم . ولكننا نود ان نرى ذلك الاهتمام يعرب عنه بشكل ايجابي ، وذلك من أجل تحقيق السلم للشعب الخميري ، وليس لفرض قيود ونظام على الشعب الخميري . ويعرف الجميع في واقع الامر ان ذلك يعني استمرار الحرب بين الشعب الخميري ويزيد من معاناته وبؤسه .

ان وفدي يعتقد اعتقادا قويا ان كل تدخل خارجي يستهدف زيادة المأساة في كمبوديا لا بد ان يتوقف ، ولا بد ان توجه كل الجهود لمساعدة الشعب الخميري لحل مشكلاته بالمفاوضات السلمية .

وفي هذا الصدد نود ان احيل الجمعية العامة الى بيان ممثل لاوسي عندما قال بالامس :

" ان الصراع في كمبوديا هو صراع داخلي " .

انه يعرف لأنه يجاور كمبوديا ، وليس فقط لأن بلده قد مرت بتجارب مماثلة خلال الخمس وعشرين سنة الماضية يقول ذلك .

وبهذه الاعتبار في أننا فان اندونيسيا قد انضمت الى البلدان الاخرى في المنطقة بما

في ذلك المشاركة في تقديم مشروع القرار رقم 1. A/L. 737/Rev. 1 وباعتبارنا إحدى الدول المقدمة لمشروع القرار فاننا نود أن نعرب عن تأييدنا للدالب الذي أعرب عنه من جانب الدول المقدمة لمشروع القرار ان تعطي الأولوية لهذا المشروع اي ان يصوت عليه قبل مشروع القرار رقم: A/L. 733 اننا نشعر بالارتياح لتأييد دول الباسفيك وأمريكا وأوروبا التي انضمت اليها في تقديم مشروع القرار رقم 1. A/L. 737/Rev. 1 ان هذا مشروع قرار بسياسي يحاول إيقاف القتال ، ويحاول إيجاد حل عن طريق المفاوضات السلمية بين الأطراف المعنية وأعداء تلك الأطراف الفرصة لاتخاذ قرار في سلام . اننا لا نريد بهذا القرار استمرار الوضع الراهن في كمبوديا .

ان سابقة غائبة يمكن إيجادها اذا ما أقر مشروع القرار رقم A/L. 733 من جانب الجمعية العامة ، يكون سابقة غائبة ليس فقط بالنسبة للامم المتحدة ولكن بالنسبة لكل منا ، فقد يواجه يوما ما بنفس الموقف الذي يسود الآن في كمبوديا . وفي كل بياناتنا في هذه المنظمة فاننا جميعا نؤكد الحاجة الى تسوية سلمية للنزاعات ، والحاجة الى حل المنازعات سلميا من خلال المفاوضات . ومع ذلك فان ما ياللب منا الآن ان نفعله هو العكس تماما ، أي ان نتخذ قرارا انتهاكا لاحكام الميثاق التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء ، والأثر الوعيد لذلك سوف يكون استمرار القتال بين أفراد الشعب الغميري واستمرار معاناة ذلك الشعب .

اننا جميعا نتحدث عن كيفية جعل الامم المتحدة أكثر فعالية ، ومع ذلك وفي نفس الوقت فانه يطلب منا ان نعرض للتهار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك لا يجب ان يحدث اذا كان من الممكن ان نحقق مزيدا من الفعالية للامم المتحدة .

ان وفدي قد استمع باهتمام كبير الى البيان الذي قدمه ممثل العربية السعودية ، وبطريقته الخاصة فقد ذكر الجمعية العامة ببعض الحقائق التي لا بد ان نفكر فيها . ان وفدي يقدر النوايا الطيبة في تقديم وفي اقتراح تعديله وهو يحاول بذلك تجنب احداث مواجهة ، ويستحق هذا الاهتمام الجاد .

ان وفدي يود ان يدعو الجمعية العامة ان توقف هذا الجهد الذي يضع في خطر فعالية وصدق الأمم المتحدة ، ونناشد الذين أجبروا في بياناتهم باعطاء أهمية لضرورة تسوية النزاعات تسوية سلمية ان يكونوا صادقين مع أنفسهم . ونناشد أولئك الذين لا يريدون من الامم المتحدة ان تتدخل

في شؤونهم الداخلية ، ان يتفروا ضد التحرك لجعل الامم المتحدة تتدخل فـ في
الشؤون الداخلية لكمبوديا .

وفي النهاية ، فاننا نود ان نعرب علانية عن تقديرنا وامناننا لسعادة الجنرال روميل و
وزير خارجية الفلبين والرئيس السابق للجمعية العامة ، وهو احد رجال الدوله الكبار في آسيـا
ان تحدث امام هذه الجمعية شخصيا معربا عن شعور دول جنوب شرق آسيـا فيما يتعلق
بالشعب الخميري . ولا يقل قلقنا عن قلق الشعوب العربية فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط ،
وقلق الشعوب الافريقية في عربها ضد الاستعمار وضد التمييز العنصري .

دعونا نحقق العدالة للشعب الخميري . دعونا لا نهدد كيان الامم المتحدة بتصرفاتنا
اننا قد نحتاج يوما ما الى هذه المنامة والحفاظ على سلامتها المعنوية . انني اوصي بمشروع
القرار رقم A/L. 737/Rev.1. واطالب من كافة الاعضاء ان يؤيدونه واعداؤه الأولوية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير على القائمة فيما يتعلق بالبند ٢٥ " اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا " . ان أمام الجمعية العامة عدة وثائق . أولا : مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم A/L.733 ، والاضافات ١ و ٢ و ٣ . وهناك التعديلات على هذا المشروع والمتضمنة في الوثيقة A/L.744 والتصويب رقم ١ . ثانيا مشروع القرار A/L.737/Corr.1 وقد مت بعض التعديلات عليه في الوثيقة رقم A/L.745 والتصويب ١ . ثالثا خطاب الممثل الدائم لتايلاند الوارد في الوثيقة رقم A/9875 . وحتى يستمر عملنا على النحو المناسب ، فاني أقترح على الجمعية العامة أن نستمر على النحو التالي : أولا : سوف نستمع أولا الى المتحدثين الذين يريدون تأييد مسألة الأولوية المتضمنة في الوثيقة رقم A/9875 ، وذلك وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة .

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : في هذه المرحلة من المناقشة حول كمبوديا ، وقد تأكدت أهميتها عدة مرات من هذه المنصة ، بدا لنا أننا جميعا هنا ليس لدينا أى قصد عدا استكشاف الأمور استكشافا كاملا في هذه اللحظة . ومع ذلك فان المناورات لم تتوقف من جانب بعض الأطراف التي تريد تحويل هذه الجمعية عن اهتماماتها النبيلة . هناك طلب أماننا يتعارض تماما مع اللائحة الداخلية للجمعية العامة ، ويؤدي هذا الطلب الى قلب النظام الذي ينبغي أن تتخذ به الجمعية العامة القرار حول مشروع القرار المقدمين فيما يتعلق بالبند ٢٥ . ان المادة ٩١ من لائحة النظام الداخلي تقول أنه اذا قدم اقتراحان ، أو أكثر ، في مسألة واحدة ، يجرى التصويت على الاقتراحات حسب ترتيب تقديمها . ونظرا لأن الجمعية العامة هي صاحبة السلطة فانها يمكن أن تقرر غير ذلك بطبيعة الحال ، ولكن لا بد أن تكون هناك حاجة ملحة لاتخاذ قرار مخالف لذلك .

وفما يتعلق بالمسألة أماننا ، هناك مشروعا قرارين . أحدهما في الوثيقة رقم A/L.733 في ١ أكتوبر ١٩٧٤ ، والآخر في الوثيقة A/L.737 في ١٣ نوفمبر ١٩٧٤ . ومشروع القرار الأول قدمته ٣٥ دولة ، والثاني ٢٢ دولة . ومشروع القرار في الوثيقة رقم A/L.733 والذي قدمته ٣٥ دولة ، لم يقدم وحسب قبل مشروع القرار الثاني ، ولكنه يعرض نفس الكلمات التي قدمت في الدورة السابقة للجمعية العامة في ٥ ديسمبر ١٩٧٣ . ولذلك فان هناك أولوية مزدوجة لمشروع القرار A/L.733 ،

هذه الأولوية تكون أكثر وضوحاً وذلك من خلال الصياغة نفسها : " اقرار الحقوق المشروعة فـي الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكـمبوديا " . لا بد لنا أن لا ننسى أن هذا هو البند الذي نناقشه . وأن الجمعية العامة لا بد ألا تسعى الى نوع أو آخر من التصرف لا يتفق مع هـذه الصياغة للبند ٢٥ نفسه عندما أدرج في جدول الأعمال .

وبطبيعة الحال فاننا لا نعتـرض اعتراضاً كاملاً على الفكرة الموجودة في مشروع القرار رقم A/L.737 ومثلنا مثل مقدمي مشروع القرار هذا ، فاننا نعتبر أن مسألة كمبوديا تهم كافة شعوب العالم ، وأن الشعب الخميري لا بد أن يحسم مسائله السياسية دون تدخل أجنبي . اننا ندرك ونعترف بكل هذا ، مثلنا مثلهم .

ولكن فيما يتعلق بانتهاء معاناة الشعب الخميري فان مقدمي مشروع القرار وعددهم ٢٢ دولة ، يعرفون أن الجمعية العامة ، لا بد ألا يوجه لها هذا السؤال . اننا نعرف أن الولايات المتحدة هي وراء الكابوس الذي يعيشه الشعب الخميري . ألم يقل الرئيس نيكسون في ديسمبر ١٩٧٠ قبل تدخل القوات الأجنبية في كمبوديا ، " ان التزام الولايات المتحدة في كمبوديا هو أفضل استثمار أمريكي في مجال المعونة الأجنبية " .

ان اهتمام هذه الجمعية في ٥ ديسمبر ، انما يعد اهتماماً كبيراً .

لقد تعرفنا على أسماء الدول التي ظهرت بين الـ ٢٥ دولة التي شاركت في تقديم مشروع القرار وهي نفس الدول التي تعمل كقواعد للقوات القاذفة الأمريكية والتي حاولت دون جدوى أن تحيل مدن وقرى كمبوديا إلى أكوام من الحجارة . ان أحدا من مقدمي هذا المشروع لم يتكلم للاحتجاج على القذف العشوائي الأعمى ضد كمبوديا خلال هذه الأربع سنوات والذي وصل في النصف الأول من عام ١٩٧٣ إلى درجة لا يمكن تصديقها من الوحشية والكثافة .

ومنذ ٥ ديسمبر ١٩٧٣ وهو التاريخ الذي أوقفت الجمعية العامة فيه مناقشاتها حول كمبوديا ، لم ينبس أحد ببنت شفة أو يتخذ أى إجراء لقرار السلام في هذا البلد . ان هذه هي الحقيقة المرة الأليمة . وان مقدمي مشروع القرار يشعرون بها تماما وأنهم يودون اننا أرادوا أن يدفعوا بالأمم المتحدة لأن تدرس مرة أخرى هذه المسألة الهامة . ان تأجيل هذا القرار مرة أخرى حول كمبوديا هو هدفهم ، هذا في الواقع هو اطالة أجل لحكومة لون نول العميلة وزيادة آلام شعب كمبوديا وتشجيع المعتدى الأمريكي فس نفس الوقت على الاستمرار في تطبيق سياسته الامبريالية وسياسة الهيمنة والسيطرة ، ليس في الهند الصينية فحسب ولكن في أجزاء أخرى من العالم . وبالأمس ، كانت قبرص ، وغدا قد تكون دولة أخرى أو اثنين أو ثلاثة ، سوف تصبح ضحية للسياسة الامبريالية الدولية . واننا نتساءل اليوم " على من ستقع الدوائر في المستقبل " ؟ .

واننا ان نتحدث من فوق هذا المنبر فان ممثل الولايات المتحدة قد قال لنا أن مشكلة كمبوديا لا يجب الا أن تهم الدول المجاورة لهذه الدولة . وقد ذكر هذه الدول ، وقد نسي بالطبع البلاد الأساسية أى دول الهند الصينية نفسها ولا سيما جمهورية فيتنام الشمالية وحكومة فيتنام الجنوبية الثورية المؤقتة ولاوس نفسها ، وهي بلا شك الدول المعنية أكثر من غيرها . ولا شك أن وجهات نظرها لا تتفق مع وجهات نظر الولايات المتحدة . ان ممثل الولايات المتحدة قد انتقد دولة آسيوية من الدول التي تبنت مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.733 بقوله أن هذه الدولة تتبنى مشروع قرار حول كمبوديا مع أنها موجودة على بعد ٣ آلاف كيلو متر من كمبوديا . لكن أين تقع الولايات المتحدة على الخريطة ، هل تقع على بعد ٢ كيلو متر من كمبوديا ؟ ان الولايات المتحدة التي تبعد ١٠ كيلو متر من كمبوديا تتدخل عسكريا في هذه الدولة ، وأن الدول الأخرى ليس من حقها أن تندد بجرائم يعاني منها شعب خمير الضحية .

ان مطالب ومتطلبات الأمن الجماعي الدولي تعطي لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة الحق في أن ترفع صوتها كلما كان هناك ظلم ضد شعب من الشعوب .

ويقال لنا أن هذه المشكلة ليست واقعة في بنوم بن . واننا ان نتحدث عن بنوم بن ف - ان السلام لن يستقر هناك ولا أود أن أناقش هذا الرأي وهذه الادعاءات . وكل ما أستطيع القول أن لون نول موجود في بنوم بن منذ أربع سنوات ومع ذلك لم يستقر السلام هناك . هذه حقيقة واقعة . ان اعادة الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا تحت رئاسة الأمير نورودوم سيهانوك ، هو عمل هذه الجمعية ، واذا فعلنا ذلك ، فسوف نرى ما اذا استقر السلام أم لا في كمبوديا في العام القادم .

أما فيما يتعلق بصيغة الحكومة التي يجب أن تقوم في كمبوديا فاننا نقول ونكرر ان هذا الأمر ليس هو مرتبط بالفرس . وأن ليس من حقنا أن نقيم حكومة معينة في كمبوديا ، وقد اختارتها كمبوديا بنفسها . فقد اختارت نهائيا وباختصار التصميم والعزم والكفاح منذ سنوات ضد دولة قوية ، بل أقوى دولة في العالم ، وهذه هي أفضل اجابة يمكن أن تجيب بها كمبوديا على طبيعة هذا الاختيار وطبيعة هذا الكفاح .

ولقد قلت من قبل الأسباب التي من أجلها لا أود أن أرى اسم بلادي من بين مقدمي مشروع القرار . فان هذه الدول أو بعضها تستخدم كقاعدة جوية للقوات الأمريكية لشن الحرب في كمبوديا منذ سنوات . ويجب أن أضيف أيضا حالة اليابان . واذا كنت أذكر جيدا الجهود اليائسة التي قدمها وفد اليابان منذ سنوات عديدة لا قناع دول منظمة الأمم المتحدة حول ضرورة ألا يستمر شيانج كاي - شيك في الأمم المتحدة والذي يمثل ٨٠٠ مليون صيني بحجة أنه لا يمثل الشعب الصيني . ان أغلب الدول التي تبنت مشروع القرار هي نفس الدول التي كانت ترى خلال ٢٥ عاما ، أن جمهورية الصين الشعبية ليس لها مكان في الأمم المتحدة . وأن أغلب الدول التي قدمت مشروع القرار هي نفس الدول التي عارضت حتى النهاية في اقرار الحقوق المشروعة لبعض الدول . ومن بين هؤلاء الوفود نجد دولا نادرة عارضت أن تستمع الى صوت المقاومة الفلسطينية في هذه القاعة ، ونفس هذه الدول التي لا تريد أن تقبل أو تقر أن تمثيل العنصريين في بريتوريا يعتبر أمرا مهيئا للأمم المتحدة وهم الذين صوتوا في العام الماضي ضد واقع وجود واستقلال غينيا بيساو .

وانطلاقاً من هذا المفهوم فإننا في دهشة ان نجد أن مثل المملكة المتحدة بين مقدمي مشروع القرار ، في الوقت الذي تقف فيه المملكة المتحدة موقفاً مناقضاً في قضية قبرص بأن شجبت الاعتداء المستمر ضد هذه الدولة الصغيرة وأعلنت أنها لا زالت تشق في الأسقف مكاريوس كرئيس للحكومة الشرعية لقبرص .

ومنذ لحظات وعند حديثه من فوق هذه المنصة ، فان مثل المملكة المتحدة قال لنا :

" ماذا يهم اذا ما كان سيهانوك موجودا في يمين أو في الجزائر ؟ ان ما يهمنا أنه ليس موجودا

في بنوم بن . " . (ص : ٨٣ - ٨٥ و Supr)

واني أسأل مثل المملكة المتحدة : أين الأسقف مكاريوس في الوقت الحاضر ؟ هل هو في

نيقوسيا ؟ هذا هو السؤال الذي أوجهه له . ومع ذلك فان المملكة المتحدة تستمر في الثقة

بالأسقف مكاريوس . واني لألومها لان بلادى تعتبر أيضا أن الرئيس الشرعي الوحيد لقبرص هو

الأسقف مكاريوس .

ان الحكومة البريطانية قد جعلتنا نشعر بالحرج من هذا الحكم لأن هناك أسبابا أخرى

قد تعرض لنا .

صحيح أنه لا توجد قواعد بريطانية في كمبوديا ولكنني أرفض الاعتقاد بأن السبب الآخر الذى

يتبادر الى الذهن هو أن قبرص دولة أوروبية ، وكمبوديا دولة آسيوية ومتخلفة .

ان مشكلة كمبوديا مشكلة خطيرة وجادة ولذلك لا يجب على منظمة الأمم المتحدة أن تسيروا

هذه المناورات البغيضة وأن ندخل في متاهات ، كأن نصوت على مشروع قرار يؤدي الى تعطيل

الموافقة على مشروع قرار آخر ، لأن هذا يحبر عن نقص الإرادة لدى بعض الوفود التي تود أن تنتهز

الفرصة لكي تتنصل من مسؤوليتها . ولكنني واثق تماما بأنه ليس هناك وفد من الوفود في هذه

الجمعية سوف يقع في هذا الفخ .

ان مشروع القرارين اللذين عرضا حول خمير ، يجب أن نبحثهما بهدوء وبإخلاص طبقا

للأولويات التي يضعها النظام الداخلي للجمعية العامة . وان هذا الاخلاص لذكرى هؤلاء الذين

ضحوا بحياتهم لحماية الحرية وكرامة الانسان .

السيد جوب (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانجليزية) : ان الاقتراح باعطاء أولوية لمشروع القرار

المتضمن في الوثيقة A/L.737/Rev.1 ، على مشروع قرارنا المتضمن في الوثيقة A/L.733/Rev.2 ، واقتراح

غير عادل وليس له ما يبرره ، ان أنت يؤدي الى الاخلال بالنظام المتبع في هذه الجمعية العامة وذلك

بمحاولة انكار مشروع قرارنا الذى قدمته ٣٧ دولة مكانه الحقيقي وأولويته . ثانيا ان ذلك يؤدي كما

حدث في الماضي - الى تأجيل هذه المناقشة واتخاذ قرار حول هذا الموضوع . لا بد أن نكون

واضحين .

ان هذا المشروع هو محاولة لتأجيل القرار لسنة أخرى ، وهو يطالب بأشياء لا يمكن أن تحدث لأن أحدا لن يتحدث الى مجموعة لون نول . ولذلك فان النتيجة الوحيدة لمثل هذا المشروع هو التأجيل لسنة واحدة .

وباختصار ان نعارض هذا الاقتراح غير المناسب فاننا نطلب من الجمعية العامة أن ترفضه وأن تلتزم بالنظام الداخلي المعتاد والتطبيق العادل للقواعد . هذه الجمعية لا بد ألا تسمح بالاخلال بنظامها . ومن ثم دعونا نصوت وفقا للنظام المعتاد .

السيد جيامبرونو (أوروغواي) (الكلمة بالأسبانية) : ان وفد بلادي يود أن يعرب عن تأييده لطلب الأولويات القائم في الطلب الذي تقدم به ممثل تايلند . وفي هذه المرحلة من المناقشة العامة فانني أود فقط أن أوضح بعض ملاحظات مختصرة حول الدوافع التي تقودنا الى تأييد طلب الأولوية هذا .

ان مشروع القرار في الوثيقة رقم A/L.737/Rev.1 الذي تقدمنا به هو مشروع قرار عادل وهو لا يحاول أن ينصر مبدأ أو وجهة نظر على وجهة نظر أخرى . واذ كنا من بين الذين تقدموا بمشروع هذا القرار فذلك لأننا نود من الجمعية العامة أن تصوت أولا على قرار يتعلق بالأمن الجماعي .

وعلى هذا ، وفي ضوء مشروع القرار رقم A/L.733 والاضافات من ١ : ٣ ، فاننا نطرح للدراسة من جانب جميع الأعضاء نصا يميز ويشجع منح مهام جيدة لشعب خمير تعطيه الفرصة لكي يحل مشاكله، وحتى يستطيع عن طريق مساعدة الأمم المتحدة أن يجد الحل الأمثل وایجاد الوفاق والوئام بين الأطراف المعنية .

ولهذا السبب ، فاننا نأمل أن ينعم شعب خمير بالسلام وألا يكون هناك غالب ومغلوب ، كما ذكر أحد المتحدثين الذين سبقوني على هذه المنصة بطريقة واضحة ، وعن طريق الخطاب الذي أحطمت به علما ، وأرجو أن يؤخذ في الاعتبار خطاب وفد تايلند .

السيد انجلز (الفلبين) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادى يؤيد الطلب الذى تقدم به الممثل الدائم لتايلند في الوثيقة (A/9875) ، نيابة عن مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.737/Rev.1) وذلك حتى يعطي ذلك المشروع أولوية على أى مشروع قرار آخر .

ووفدى يقول بكل احترام ، ان الأولوية بين اقتراحين أو أكثر لا بد ألا تعتمد اعتمادا فريدا على ترتيب تقديم هذه المشروعات . وانما ما كان الأمر كذلك ، ما كان من غير الضروري أن تكون هناك المادة (١) من النظام الداخلي للجمعية العامة . ان المادة (١) تعطي نوعا من الشرط فيما يتعلق بالتصويت على الاقتراحات ، والتصويت عليها حسب ترتيب تقديمها ، وذلك بالعبارة السلي تقول : " مالم تقرر الجمعية العامة غير ذلك " . وواضح أن المادة (١) تأخذ في الاعتبار بعض الحالات التي يكون فيها اتباع ترتيب التقديم لمشروعات القرارات غير منطقي وغير عدلي .

ووفدى بلادى يعتقد أنه في ظل الظروف الحالية فان طبيعة وجوهر الاقتراحات والمشروعات لا بد أن تؤخذ في الاعتبار ولا بد أن تكون العامل الحاكم .

وفي الحالة الراهنة ، هناك من ناحية مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.733) الذى يعني الاعتراف بالحكومة الملكية للوحدة الوطنية والاعتراف بها تحت رئاسة الأمير سيهانوك كالمثلة الوحيدة للشعب الكمبودى . ومن ناحية أخرى فان هناك مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.737/Rev.1) وهذا المشروع يحذر الجمعية العامة من أن تتخذ عملا أو اجراء متسرعاً حول الموضوع ، ولكن تفوض الأمين العام كي يساعد الأطراف الحقيقية كي تسوى خلافاتها فيما بينها دون تدخل خارجي .

ومن الجلي أننا اذا ما قمنا باقرار مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.733) فضلا عن أن ذلك أمر غير قانوني ، فان ذلك لن يوقف القتال في كمبوديا ، لا بد أن يكون ذلك واضحا تماما . وعلى النقيض من ذلك فان ذلك سوف يشجع أو يؤدى الى مزيد من القتال المبرير في كمبوديا ويزيد المعاناة لذلك الشعب التمس . وفي الوقت نفسه فاننا نكون قد لفظنا فرصة ذهبية يمكن فيها للأمين العام أن يمارس شيئا من واقع اختصاصاته لمصلحة ذلك الشعب .

لذلك فان وفدى يناشد هذه الجمعية أن تعطي الأمين العام هذه الفرصة الشئنة كي يساعد الأطراف من أجل التوصل الى تسوية سلمية . ان ذلك يكون متفقا مع أهداف ومبادئ الميثاق ويقف

مؤيدا للتقاليد القيمه التي بدأها تريجنفي لي وتبعه فيها داج همرشلد وأوثانت والآن السيد كورت فالدهايم . ان وظيفة السكرتير العام ومكانته كبيرة ويمكن أن يفوض من أجل تحقيق التسويات السلمية للنزاعات .

ولذلك فان وفدى يأمل أن الجمعية العامة سوف تقرر اعطاء أولوية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.737/Rev.1) وانذا لم ينجح الأمين العام فان هناك وقتا كافيا لمقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.733) كي يقرروا اقتراحهم مرة أخرى . ولكن لا يجب أن يقال أن الأمم المتحدة قد وضعت في اختبار واتضح أنها غير قادرة ، لأنها قد انقادت وراء المشاعر واتبعست ، ليس طريق المصالحة ، ولكن طريق استمرار النزاع . هنا توجد أزمة الضمير بالنسبة للأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : استمعنا الى المتحدث الأخير المدرج في القائمة لتفسير رأيه حول الوثيقة (A/9375) التي تقدم بها مندوب تايلند .

وسوف أعطي الكلمة الآن لممثل العربية السعودية وأطلب من الوفود أن تقيد اسمها في الوقت الملائم حتى نستطيع أن ننظم العمل وأن نحقق الأهداف التي تنتظرها الجمعية العامة التي وثقت في .

السيد بارودي (العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : لمعلوماتكم أقول أنني لم أدرج اسمي في قائمة المتحدثين لأنني لا أقدم أحاديث مكتوبة أساسا ، ولكنني أريد أن أستمع الى مايقوله زملائي ووجهات النظر المختلفة حول أية مسألة ، وذلك قبل أن أقرر ما اذا كنت أتحدث عن البند موضوع الدراسة أم لا .

لقد أنفقت وقتا طويلا جدا أثناء هذه الدورة وبالأخص بصفة خاصة ، كي أضع وبأمل ، طريقة يمكن بها أن نتصرف عن أجل حماية السلام وننقذ السلام في جنوب شرقي آسيا . وبعد أن رأيت ما حدث في فيتنام ، وبعد أن رأيت ما حدث بين ١٩٥٠ و ١٩٥٣ في كوريا ، فان أى منزل منقسم على نفسه ، لا بد أن ينهار ، والأمم المتحدة هي أحد تلك المنازل . ان هذه الجمعية العامة منقسمة على نفسها .

وبصراحة شديدة فأنني أستمع أن أولئك الذين يعدون الأصوات قد قالوا لي أن كل واحد ، أو مؤيد مشروع هذا القرار أو ذاك ، يجرى مثل الخيول ، كما لو كنا في سباق ، ويقامر الناس حول من يكسب . ان الناس في الخارج يقامرون ، يقولون من سيكسب ؟ من سيكسب ؟ ، ولا يلتفتون الى معاناة الشعب الكمبودي . ان ذلك هو الذي دفعني الى أن أقدم تعديلات مماثلة الى كل مشروع القرارين . ولا يمكن لأحد أن يقول أن البارودي يريد لأحد الأطراف أن يخسر أو لأحد الأطراف أن ينجح . انني لم أستشر أحدا . ان الله شاهد علي ، ان هدي هو التقليل من الخلافات ، وأعطي الأمم المتحدة فرصة وفقا لهذا الميثاق . هذا الميثاق الذي شاركت في التوقيع عليه في سان فرانسيسكو .

ماذا يقول ؟ ماذا يقول الميثاق ؟ هل نتصرف وفقا للميثاق كما هو في المادة الأولى :
اننا نحن شعوب الأمم المتحدة مصممون على أن ننقذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب ، ان نصمم على انقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب ، ويجيء بعد ذلك اننا مصممون على تطوير مستوى المعيشة وتحقيق مستويات أفضل للحياة . وأن نمارس في ذلك التسامح ونعيش في سلام مع بعضنا البعض كجيران ، ونوحد قواتنا ، لا أن نفتت قواتنا . نوحد قواتنا من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وكى نضمن لقبول المبادئ بعدم استخدام القوة المسلحة فيما عدا في المصلحة العامة ، وأن نستخدم الأداة الدولية من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكافة الشعوب .
هل ما يحدث الآن يتفق مع ما قرأته ؟ والآن أعيد الى أذهانكم هذا النص من الميثاق . .
أم هل أصبح الميثاق مثل الكتب المقدسة موضوعا جانبيا وأصبحت مسألة التصويت واجراء التصويت هي المسألة الهامة . ان هذه مجرد طقوس واجراءات ، هل نهتم بالاجراءات أم نهتم بالميثاق . اننا نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد تأكدنا في سان فرانسيسكو ، ألا نقول نحن الحكومات ، لأن الحكومات يمكن أن تتسع وتتوسع ويمكن أن تكون تحت ضغوط معينة . وانما نقول نحن الشعوب . ومن الذي يستطيع أن يؤكد لنا أن حكومة سيهانوك ، وحكومة لون نول ليست تحت ضغوط ؟ انهما تحت ضغوط . ولذلك فأنني تقدمت بتعديلاتي على كل من المشروعين ، لأن كلا المشروعين قاصر ومعييب وكل من المشروعين يهتم بمصالح معينة . ربما يكون ذلك يحدث بلا وعي ، ولقد نسينا أننا من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات الحرية .

ما هو البديل اذا لم يحدث ما نريد وفقا للميثاق ؟ ما الذى يحدث ؟ ربما تدفع حكومتنا
اليمين ، أو تدفع الولايات المتحدة الأموال ، ولكن من سوف يدفع من أرواحه ؟ ان ذلك سوف يقع
على الشعب الخميرى ، انهم سوف يدفعون ثمننا باهظا . من الذى قال لـ "ستالين" و "ترومان"
أن يضعوا خطأ وهميا يقسم الشعب الواحد الى أرضيات أيديولوجية . وكما لو كنا لم نتعلم درسا مما
حدث في كوريا وما حدث في فيتنام بعد ذلك . اننا نرتكب نفس الأخطاء ، ألا وهي تجزئة أنفسنا
على أساس الأيديولوجية ، أو على أساس المصالح القومية . لم يستطع أحد أن يفتح فمه هذا الصباح .
انني كنت أنتظر في واقع الأمر استجابة للتعديلات التي تقدمت بها ، كنت آمل أنها سوف تؤدي الى
بعض التعديلات حتى ولو كانت هناك معارضة لها ، لم يفتح أحد من المعسكرين فمه .

هل أنتم تخشون التعديلات التي تقدمت بها ؟ ، نرجو أن تعلنوا من الآن أنتم يا وـــــــد الصين ، وأنتم يا وفد الولايات المتحدة ، هل تستطيعون أن تعلنوا أنكم تقبلون بتعديلات البارودي وتقبلوا هذه الهبة وهذا الخلاف بدلا من محاولة اهانة أحدنا للآخر . ونتكلم عن الأسقف مكاريوس ، ونتكلم عن القواعد . من ليس له قواعد ؟ انني أريد أن أشير الى ما قاله ممثل السنغال . لقد تحدثت عن هذه الموضوعات قبل أن تكون السنغال عضوا في الأمم المتحدة . اننا طلبنا من أولئك الذين لهم قواعد أن ينهوا استمرار هذه القواعد ، ولكن ذلك يكون صعبا أحيانا ، دعونا لا نخلط بــــيين الأمور ، دعونا نتصرف بشكل نزيه دون أن تغمرنا الطغوس .

ان أى شيء لا يؤدى الى السلام ، أو على الأقل لاعطاء السلام فرصة ، لابد ألا ينظر فيه .
هل من الكثير ، يا سيدى الرئيس ، قبل أن تطلب التصويت على مشروعى القرارين ، هل يكون
من الكثير أن تطلب من كل من الطرفين ، أن يعربا عن وجهة نظرهما فيما يتعلق بالتعديلات التى
تقدمت بها ؟ هل يتبلان بهذه التعديلات ؟ أعتقد اذا ما قبل مقدمو مشروعى القرارين بالتعديلات
التي تقدمت بها ، فلن تكون هناك مشكلة . ما هو البديل ؟ ان البديل هو استمرار الحرب ، وسوف
تقع اللعنة على رؤساء أولئك الذين يؤدون الى مزيد من النزاع ، وليس الى تحقيق السلام .
أرجو منكم يا سيدى الرئيس أن تقولوا لهم ، " قبل أن تصوتوا على مشروعى القرارين وقبل أن
تصوتوا على الأولوية " فان لدى تعديل وطلب من البارودى ، وتساءل هل هذه التعديلات تجسد
قبولا ، وهل يمكن بذلك أن نحل هذه المشكلة .

(السيد بارودي ، العربية
السعودية)

لقد ذكرت الحكومة الملكية للأمير سيهبانوك ، ولقد ذكرت حكومة جمهورية خمير ، ولم يفتني الاهتمام الخاص بالدول العالمى . أرجو أن يعطى هذا المجلس فرصة للعمل من أجل السلام ، وذلك بدلا من محاولة معرفة من الفائز .

هناك سباق يجرى على الجانب ، لا يمكن أن نرى من يقول من سيكون الفائز . ان الجمعية منقسمة على نفسها ، ولقد حذرتكم . واذا - لاسمح الله - حدث شيء ، فاني سوف أرضى عند ما يقع السقف علينا ، لأنني سوف أموت معكم ، ولكن بضمير خالص .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اننا بصدور دراسة الوثيقة (A/9875) الذى تقدم بها الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة . ان المادة ٨٨ من لائحة الاجراءات تقول في بندها الأخير : " ان الرئيس سوف لا يسمح لمقدم أى اقتراح أو تعديل أن يشرح صوته على الاقتراح أو التعديل الذى قدمه " .

وأكرر :

" ان الرئيس سوف لا يسمح لمقدم أى اقتراح أو تعديل أن يشرح صوته على الاقتراح أو التعديل الذى قدمه " .

وعلى هذا سوف أطرح للتصويت فوراً الوثيقة A/9875 .
أعطي الكلمة لممثل تايلند بناءً على نقطة نظام .

السيد بانياراشون (تايلند) : (الكلمة بالانجليزية) : آمل أن تتحملوا ، ولن آخذ كثيراً من وقتكم ، ولكنني أؤكد لكم أنكم وكافة الوفود الحاضرة هنا ، لابد أن تكونوا واعيين وعيا كاملاً بالشعور القوي لرفود جنوب شرق آسيا وحكومات جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بمسألة كمبوديا . لـم أرد أن أتحدث ، لقد استمعت وأصغيت باهتمام للبيانات التي أدلى بها الممثلون الموقرون للسنگال والجزائر وأوروغواى والفلبين ، وممثل العربية السعودية الموقر الذى أتاحت له الفرصة كي يعرب عن بعض مشاعره فيما يتعلق بالتعديلات التي قدمها هذا الصباح .

ان الموضوع كما أفهمه ، يتعلق باجراء التصويت بموجب المادة ٨٨ من لائحة النظام الداخلي .
ان التعديلات التي قدمها الممثل الموقر للعربية السعودية هذا الصباح ، قد تلقيناها ،

ولكنها أدهشتنا . اننا بطبيعة الحال نفهم نواياه ، انه يحاول التقليل من الخلافات الأساسية بين مجموعتي الدول المشاركة في تقديم مشروع القرارين . ولقد حاول أن يقلل من الخلافات ، وهو يحاول تحقيق السلم والهدوء ، ليس فقط في هذه الجمعية العامة ، ولكن كذلك في أرض جمهورية خمير ، وبصفة خاصة لشعب خمير .

ان مقدي مشروع قرارنا (A/L.737/Rev.1) كانت لهم الفرصة لدراسة تعديلاته دراسة جادة ، والمتضمنة في الوثيقة (A/L.745) والتصويب رقم (١) . ونظرا لأن الممثل الموقر للعربية السعودية قد جاء الى المنصة وعرض المسألة بشكل قاطع على الطرفين ، فاني أود أن أستجيب الى طلبه وكذلك أود أن أستجيب اليه بروح من المداقة والتعاون .

وأود فقط أن أقول نيابة عن مقدي مشروع القرار (الوارد في الوثيقة A/L.737/Rev.1) اننا سوف ننظر في تعديلاته بروح طيبة . ومن ناحية المبدأ فاننا مستعدون لقبول تعديلاته . هناك كلمات أخرى . لقد طلبت ادراج اسمي كمتحدث كي أعلن وأشرح موقف وفدي وموقف الوفود الأخرى المقدمة لمشروع القرار ، وذلك فيما يتعلق بالتعديلات التي تقدم بها ممثل العربية السعودية ، وكذلك فيما يتعلق بمشروع القرار (A/L.733) وآمل يا سيدي الرئيس أن أعطى فرصة أخرى كي أؤكد التأييد الذي أعلنه لما قاله السيد ممثل العربية السعودية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أعطي الكلمة لممثل السنغال ، أود أن أجدب انتباه الجمعية العامة الى حقيقة أنه يجب أن نموت أولاً على الوثيقة (A/9875) قبل دراسة مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.733) والتعديلات الواردة في الوثيقة (A/L.744) .

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : بعد ايضاحكم ، فاني آخذ الكلمة لأشير انتباه ممثل العربية السعودية حول حقيقة أن التعديلات لن تدرس الا عند دراسة الاقتراح الخاص بها ، واننا في الوقت الحاضر سوف ندرس مشكلة الأولويات ، وبعد دراسة الأولويات فسوف ندرس مشكلة الاقتراحات التي قدمت وذلك بعد ان استمع مقدّم مشروع القرار (A/L.733) للتعديلات التي تقدم بها مندوب السعودية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : من الواضح ان أن الجمعية العامة سوف تدلي برأيها حول الوثيقة (A/9875) الذي تقدم بها مندوب تايلند الدائم لدى الأمم المتحدة ، والذي يقترح اعطاء الأولوية في التصويت لمشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.737/Rev.1) .
أجرى تصويت بنداً ١٠ الأسماء

ونظراً الى سحب اسم " لوكسمبورج " في القرعة التي أجراها الرئيس فقد دعاها الى التصويت أولاً .

المؤيدون : لوكسمبورج ، ملاوى ، ماليزيا ، المكسيك ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، عمان ، بنما ، باراغواى ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، العربية السعودية ، سنغافورة ، اسبانيا ، سوازيلند ، تايلند ، تونس ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواى ، فنزويلا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، كندا ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمارك ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، فيجي ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، أيسلندا ، اندونيسيا ، ايران ، أيرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، الأردن ، جمهورية خمير ، ليسوتو ، ليبيريا .

المعارضون : مدغشقر ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، منغوليا ، نيبال ، النيجر ، باكستان ، بولندا ، رومانيا ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، سرى لانكـا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، توجو ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا ، الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، بوتان ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، داهومي ، اليمن الديمقراطية ، غينيا الاستوائية ، غابون ، غامبيا ، جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، غينيا ، غينيا بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، العراق ، جامايكا ، الكويت ، الجمهورية العربية الليبية .

الممتنعون : نيجيريا ، النرويج ، بيرو ، البرتغال ، السويد ، ترينيداد وتوباغو ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، بورما ، قبرص ، اكـوادور ، اثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، اليونان ، كينيا ، لاوس ، لبنان .

اعتمد الطلب الوارد في الوثيقة (A/9875) بشأن اعطاء الأولوية في التصويت لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737/Rev.1 بأغلبية ٥٨ صوتا مقابل ٥٦ صوتا وامتناع ٢٠ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن سوف تدلي الجمعية العامة برأيها حول التعديـل الذي تقدمت به العربية السعودية ، والذي وزع عليكم في الوثيقة A/L.745 and Corr.1 . وأعطي أولاً الكلمة لممثل تايلند .

السيد بانياراشون (تايلند) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، أولاً وقبل كـل شيء أود أن أشكركم لعدم تحيزكم ذلك الاتجاه الذي أظهرتموه في إدارة هذه الجلسة بعد الظهر ، حول هذا الموضوع الهام . لقد كنتم في منتهى الكرم إذ أعطيتموني الكلمة منذ نصف ساعة كـي أتحدث استجابة لوفد طلب الكلمة قبلي . وأود أن أعرب لكم عن تقديري العظيم لكم إذ أعطيتموني هذه الفرصة .

ثانياً ، ان الجمعية العامة قد صوّتت منذ لحظات قليلة على جانب بالغ الأهمية فيما يتعلق بمسألة كمبوديا تحت البند (٢٥) . وأود أن أعرب نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/L.737/Rev.1 عن تأييدنا القوي والقاطع فيما يتعلق بموافقة ٥٨ وفداً . ان هذه الوفود رأت من المناسب إعادة تأييد قضية المصالحة الايجابية والتسوية الهادئة للمنازعات السياسية . نود أن نشكر الوفود الثمانية والخمسين الذين وضعوا مبادئ الميثاق قبل وفوق المصالح السياسية أو الايديولوجية ، ونشكرهم كذلك لاهتمامهم الحقيقي الذي أعربوا عنه بتصويتهم واشتغالهم برفاهية شعب كمبوديا .

لقد أتحت لي الفرصة من قبل كي أستجيب الى رسالة تصالحية قدمت للجمعية العامة هـذا الصباح من جانب زميلي المثقف السفير البارودي ممثل العربية السعودية . ان السفير الموقـد للـعربية السعودية قد قدّم بياناً بليغاً أعرب فيه عن وجهات نظره وفده حول مبادئ تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . والسيد السفير البارودي في حياته العملية الطويلة والممتازة في الأمم المتحدة ، كان دائماً يلتزم بمبادئ وأهداف الميثاق . وكما قلت من قبل ، فان مشـل العربية السعودية ، كما فهمت ، حاول التقليل بين الخلافات بين مجموعتي مقدمي مشروعـي القرارين . وهو في الواقع يحاول تطوير وتحقيق التسوية السلمية ، ليس فقط بين الطرفين مقدمي مشروع القرارين ، ولكن كذلك تحقيق التسوية السلمية للنزاع في ذلك الجزء من العالم الذي ينتمي اليه . نحن مقدمي مشروع القرار A/L.737/Rev.1 ، نحترم دوافعه ومستعدون للتعاون مع وفد العربية السعودية فيما يبذله من جهود لتقليل الخلافات بين مجموعتي مقدمي مشروع القرار

A/L.737/Rev.1 - والذي شارك تايلند في تقديمه - بعد أن تدارسوا التعديلات المقدمـة
من قبل المملكة العربية السعودية كما وردت في تلك الوثيقة .

ان مجموعة مقدمي مشروع القرار ، A/L.737/Rev.1 الذي شارك تايلند في تقديمه ، قد تدارسوا التعديلات المقدمة من قبل المملكة العربية السعودية كما وردت في الوثيقة A/L.745 والتصويب (١) . ولقد درسنا هذه التعديلات بعناية فائقة . وقد استبحت لنفسني من قبل أن أتحدث نيابة عن مقدمي مشروع القرار ، وقلت بأننا مبدئيا نقبل التعديلات المذكورة . ولكنني أعترف بأننا بينما كنا ندرس هذه التعديلات عصر اليوم ، كانت هناك بعض العناصر في التعديلات وجدنا ازاءها مصوبات وخرجنا بالقلق . ومع ذلك فاذا أخذنا في الاعتبار أن وفد المملكة العربية السعودية لا يتوقع منه أن يعد تعديلات ترضي جانبنا بالكامل وجانبنا وحده ، وبالتالي ، فتوخيا لروح التقارب والتعاون ، فإن مقدمي مشروع القرار ، A/L.737/Rev.1 قد سمحوا لي - بأن أعلن - بأننا نوافق - مع بعض التردد - على تعديلات المملكة العربية السعودية كما وردت في الوثيقة A/L.745 والتصويب (١) . ولكننا مع ذلك ، نود أن نعرب ، عن أملنا ورغبتنا في أن يتفضل ممثل المملكة العربية السعودية - الذي مشى الى منتصف الطريق ، ونحن من جانبنا حاولنا أن نقابله - بأن يفكر في اقتراح بسيط بالاضافة الى التعديلات التي اقترحها ، باضافة فقرة اضافية . وانني مع احترامي العميق للسيد ممثل المملكة العربية السعودية ، أقترح فقرة اضافية بحيث تعتبر الفقرة الثالثة في التعديل الوارد في الوثيقة A/L.745 ، فيصبح النص كالاتي تقريبا :

" تقرر ألا تضاف من أجل اتخاذ أية اجراءات أخرى حتي تتاح للدول الأعضاء فرصة دراسة تقرير الأمين العام " .

وهذه الفقرة الاضافية التي ستصبح الفقرة الثالثة من ملحق القرار ، لا تختلف اختلافا جوهريا عن التعديلات التي اقترحتها المملكة العربية السعودية ، ومع ذلك فاننا نشعر بأنها ، بالاضافة الى تعديلاته ، تساعد على توضيح الوضع وتوضح التعديلات التي اقترحها للجمعية العامة .

ونحن مقدمو مشروع القرار A/L.737/Rev. 1 نبذل ما في وسعنا لنقابله في منتصف الطريق . واننا لنود أن نعرب عن أملنا بأن السيد ممثل المملكة العربية السعودية الموقر ، سيقابل هذا التعديل الصغير من جانبنا ، بروح من الود والانسجام . وبالحال ، اذا كان السيد سفير المملكة العربية السعودية الموقر لن يجد صعوبة أولن يضايقه شيء في تقبل اقتراحنا كما تلوته ، واذا أمكنه أن يدخله أو يدخل هذه الفقرة الجديدة كفقرة ثالثة في ملحق التعديلات ، فاني بالنيابة عن

متد مي مشروع القرار أستطيع القول رسميا بأن هذا الاجراء سيسمح لنا بكسب الوقت ويوفر أمـوال
الأم المتحدة ، بل انه سيسهل حسن سير المناقشة التي نخوضها الليلة . فنحن نقدم مشروع القرار
ونناشده أن يتلمس طريقته نحو تقبل اقتراحنا وادراجه ضمن تعديلاته ، وانا لنؤيد التعديلات في
هذه الحالة تأييدا كاملا كما اقترحها السيد ممثل المملكة العربية السعودية الموقر .
وأغتنم فرصة وجودي على هذه المنصة ، فأطالب من وقتكم دقيقة اضافية ، ولا داعي لأن أكرر
مرة أخرى الأهمية التي نوليها نحن ٢٠٠ مليون من البشر في جنوب شرق آسيا لمشكلة كمبوديا . اننا
نسمى الى العدالة ولا نسمى الى قرارات تفرض علينا من الخارج . انه شعب كمبوديا الذي يجب
أن يعيش مع قرارات الأمم المتحدة فقرارات الأمم المتحدة لا يمكن أن تغير من الحقيقة الواقعة . نحن
الذين نعيش في نيويورك أو في أجزاء أخرى من آسيا أو في أوروبا أو في أمريكا اللاتينية أو في أفريقيا ،
نستطيع أن نتخذ القرارات ببساطة ، فليس المطلوب منا أن نحاشي هذه القرارات ، ولا أن نعاني
ما يترتب على أي قرار غير عادل .

السيد جوتيرز ماسياس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : بالنيابة عن وفد ، أطلب أن يتم التصويت على الفقرة الرابعة من التعديلات التي اقترحتها المملكة العربية السعودية في الوثيقة رقم A/L.745 والتصويب (١) بصفة مستقلة ، وفي نفس الوقت أطلب أن نصوت بصفة مستقلة أيضا على الفقرة التي اقترحها المتحدث الأخير .

السيد ناكو (ألبانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الوفد الألباني يحترض بقوة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737/Rev.1 . وفي كلمتي بعد ظهر أمس أمام هذه الجمعية فاني أوضحت أنه وراء مقدي مشروع القرار هذا ، تختفي الولايات المتحدة الأمريكية التي أوجدت هذا المشروع من كافة الاتجاهات .

ونود أن نركز مرة أخرى أن مشروع القرار هذا يهدف الى الدفاع عن التدخل وعن العدوان من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في كمبوديا ، ويرمي الى استخدام الأمم المتحدة من أجل التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا تحت غطاء عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا . ان مقدي مشروع القرار المذكور قد بذلوا كل ما في امكانهم من أجل اخفاء الحقيقة الأساسية ، وهي أن قضية كمبوديا قد قامت على أساس تدخل وعدوان الولايات المتحدة الأمريكية . ان الولايات المتحدة الأمريكية مازالت حتى اليوم تواصل تدخلها وعدوانها في كمبوديا . فضلا عن ذلك فان مشروع القرار هذا يطالب في الواقع اضعاف طابع شرعي على مثل هذا التدخل ومثل هذا العدوان . ان البعض يريدون اقناعنا أنهم كانوا معنيين دائما بالأمم شعب كمبوديا . ولكن الحقيقة لا يمكن أن تغفى بمثل هذه الاعلانات والتصريحات . ان العالم كله يعرف ياسيدي الرئيس ، من كانوا في الواقع أولئك الذين قدموا القوة المزعومة الخاسية والقوة المزعومة النظامية لكي تستخدم في الحرب القذرة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في كمبوديا والهند الصينية كلها . ان العالم كله يعلم من الذي يؤمن القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، وان العالم كله يعلم من أمن الامدادات للقوات العدوانية الأمريكية التي حصلت على أرباح غرامية خلال الحرب . ان العالم كله يعلم أيضا أن هذه البلاد من بين مقدي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737/Rev.1 .

ان هذه البلاد لم تضع نهاية لنشاطها . ان هذه الحقائق كافية للبرهنة على اتباعهم الازدواجية في الحديث وتصرفهم بمنتهى الرياء والنفاق . ان هذه الحقائق كافية أيضا للبرهنة

على أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737/Rev. 1 قد تقدّم بكل بساطة من أجل خدمة سياسة المد وان والتدخل المستمر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في كمبوديا . ومن الواضح أن قبول مشروع القرار هذا يعني تشجيع التدخل والمد وان من جانب الامبريالية الأمريكية ضد بلد مستقل ومالك سيادة وغير منحاز وكذلك الانتهاك الخطير لميثاق الأمم المتحدة . ان البلاد المحبة للحرية والتي تدافع عن العدالة لا يتعين عليها أن تتهاون في ذلك . اننا نعتقد أن كل هذه البلاد سوف ترفض بطريقة قاطعة مشروع القرار هذا .

وفضلا عن ذلك ، فان الوفد الألباني يعترض أيضا على التعديلات المقدمة من جانب العربية السعودية .

السيد الأركون (كوبا) (الكلمة بالأسبانية) : ان وفدي ليود باختصار شديد - ففي الواقع لا داعي الا للكلمات قليلة ، أن يشرح أو يفسر التصويت الذي سيدلي به فيما يتعلق بالوثيقة A/L.737/ Rev. 1 ، هذا الشيء الذي أسمته بعض الدول مشروع قرار . واننا سنوجز في ذلك ، ولكن قبل أن نفعل نود أن نوضح أن وفدنا يفهم تماما أننا وصلنا الى مرحلة تفسير التصويت حول مشروع القرار هذا . واني لأقول ذلك ، ان أننا نشاهد تكرار قصة عتيقة ، قصة تتكرر محاولة بعد أخرى في نفس هذه القاعة . قصة شهدناها منذ ثلاث سنوات .

وأمامي المضبطة رقم A/PV.1976 ، التي تضمن محضر اجتماع الجمعية العامة الذي انعقد هنا عصر ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧١ وهي الجلسة التي بدأت بعد الظهر وانتهت . وأرجو أن نكون أوفر حظا هذه المرة ، في الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا .

وفي هذه المناسبة أيضا ناقشنا وموتنا حول الأولويات : ثم التعديلات ، ثم شاهدت الجمعية العامة مرة أخرى محاولات منع اتخاذ قرار حول مضمون القرار الذي يعيد الحقوق المشروعة لشعب البلاد .

وفي نفس هذه القاعة ، نفس الحقائق ، نفس الأحداث ، أحداث هذه المعركة موجودة اليوم ، حتى نفس الأشخاص تقريبا . برغم أن بعضهم غائب ، فالسفير الأمريكي " بوش " هو الذي بذل جهودا لا تكل في تلك الليلة ، وقدّم اقتراحاته في صورة نقاط نظام . فالسيد ليو كان غائبا من هذه القاعة لفترة . وطبقا لما قرأته في الصحافة ، فان السيد بوش في بكين الآن .

لقد دعيانا الليلة للقيام بنفس العملية ، وسنجد النتائج العملية لمثل ذلك تصبح حقائق تاريخية . وان وفدى لا يود أن يرمق ذاكرة السادة الحاضرين ، ولكننا نؤكد بفخر أننا يمكن أن ننظر الى الخلف لنرى ما حدث في هذه القاعة منذ ثلاث سنوات ونشعر بالرضا الكامل وستذكرون في المستقبل أن ما فعله اليوم ، سيسجل في صفحات التاريخ . فتنسجل جهود البعض للتشويش على مفهوم الجمعية ولتعايل الحقيقة . وسيسجل التاريخ جهود البعض لتحقيق التاورات والاجراءات . وفي المستقبل لن يرضى الجميع عن الطريقة التي تصرفوا بها في هذه المناسبة . واني لعلى ثقة من أن عددا كبيرا لن يكون على استعداد لتكرار ما فعله بالأمس فيما يتعلق بالحقوق المشروعة لشعب تايلند ، كما جرى منذ ثلاث سنوات .

واني اذ أقول ذلك ، أعلن بأن وفدى سيعارض مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم A/L.737/Rev.1 ذلك المشروع الذي قدمته بعض الوفود في شكل مشروع قرار ، وكأنه مشروع قرار ، على الرغم من أنهم يعلمون تماما أنه ليس بمشروع قرار ، ولكنه مجرد محاولة لمرقلة الجمعية العامة عن اقرار مشروع القرار الوحيد المقروض عليها ، وهو الوحيد الذي يتفق مع المشروع الذي عرض على الجمعية منذ عام ، ولم يمكن التصويت عليه عندما طالت الاجراءات ومنعتنا من اقرار المشروع الوحيد العادل . واليوم أمامنا مسألة أولوية مشروع القرار هذا ، بل ومشروع القرار الوحيد وهو A/L.733 . ان الهدف من الوثيقة الأخرى ، هو منح الجمعية العامة من اتخاذ الاجراء الذي يجب أن تتخذه . وقد ورد مرتين في الوثيقة حتى لا يلتبس علينا الأمر . وبالتالي فان وفدى يحتاج على ذلك . ان احدى الفقرات في الديباجة تقول بأن الأمم المتحدة لا يجب أن تتخذ أى خطوات في هذا الصدد . ويقال أن هذا جزء من مشروع القرار حول بند محدد يشير الى من سيمثل هذه الحكومة في هذه المنظمة . أما الفترة الثالثة من الديباجة ، فتكرر نفس الشيء . وانذا لم تتخذ أية اجراءات أخرى حتى تنظر الجمعية العامة في دورتها الثلاثين الى نتائج هذه الجهود . فهذه الوثيقة A/L.737/Rev.1 تحاول الحفاظ على الروح التي خلقت بنومين والتدخل الأمريكي ضد شعب كمبوديا مع مساعدة مقدمي الوثيقة A/L.737/Rev.1 .

واننا لنؤمن بأنه لا داعي لتكرار الأحداث التعمسة المتعلقة بالحقوق المشروعة لشعب الصين منذ ٢٢ عاما على الأقل . علينا أن نكرر الانتصارات في الجمعية العامة والتي أغشلت مناورات

أكرر مرة أخرى أننا سنعارض هذه الوثيقة التي تسمى بمشروع القرار وسنعارض كل التعديلات المقترحة عليها . واننا لنناشد كافة المندوبين اتخاذ نفس الموقف ألا وهو الوسيلة الوحيدة لايقاف هذه المناورات التي تستهدف منع الجمعية العامة من اتخاذ قرار حول مشروع القرار الوحيد المقروض عليها وهو الوحيد الذي يعيد العدالة وخاصة فيما يتعلق بمسألة وضعناها في جدول أعمالنا .

السيد أجبو (نيجيريا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدي قد استمع باهتمام بالغ الى المناقشة حول هذه القضية ، ولكن كما لاحظ الكثيرون فان وفدي قد أحجم عن الاشتراك في المناقشة . ومن ناحية أخرى أجد من واجبنا أن نفسر السبب الذي من أجله سنمتنع عن التصويت على أية قرارات في هذه المناقشة .

راننا ان نفعل ذلك ، فاني على ثقة من أن زملائنا من الدول غير المنحازة سيتفهمون تماما أن نيجيريا لها أسبابها الخاصة . وباعتبارها من الدول غير المنحازة فهناك ظروف خاصة تابعة من خبرتنا تجبرنا على اتخاذ الموقف الذي قررنا أن نتخذه . ان طبيعة مجموعة دول عدم الانحياز التي تسمح بحرية التصرف لأعضائها ، أقول انطلاقا من ذلك ، فانه من الطبيعي ، بالتالي ، ألا نسير الى نهاية الطريق مع بعض أعضاء مجموعة عدم الانحياز .

وانا أتحدث من خبرة سابقة ، فنيجيريا قد عانت من حرب أهلية دامية أعطتنا خبرة خاصة لا نرجوها حتى لألد أعدائنا . وفي هذا الصدد ، أقول ما هو حقيقي لنا ولضامنا . وانني أتذكر بقلب حزين اللحظة التي يرقد فيها جثمان أوثانت في هذا المبنى . أقول أتذكر بحزن في لحظات المحنة كيف أنه أيد فكرة التمسك بنيجيريا واحدة وأمة واحدة . وانني لأتذكر كلمات الملك بولونييس عندما نصح ابنه هاملت ، أمير الدانمارك ، فقال فيما قاله :

” وفوق كل شيء : كن مخلصا لنفسك ،

وتوخي الحقيقة مع نفسك ،

ثم يتبع ذلك كما يتبع الليل النهار

بأنك ستكون صادقا مع الجميع ولا تستأجيب أن تكذب على أحد .”

ان الحرب الأهلية في نيجيريا ، تحدثت عنها صفحات جريدة ” نيويورك تايمز ” ، والجرائد الأخرى أكثر من مرة ، فقالت أنها انتهت وكسبت وتمت محاولات من دول تقول بأنها مدققة حاولت أن تدوّل المشكلة في نيجيريا . ولكن حكمة أوثانت وأمانته كانت دوما واقيا من هذه المعاولات .

ولهذا نأمن بأن كل دولة نامية ، بل حتى بعض الدول المتقدمة ، لها دائما سر تخفيه
في خزانتها .

فكان هذا السرّ هو نيجيريا من سنة ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠ وأصبح السرّ هو كمبوديا الآن ، أو جمهورية خمير ، ومن يدري ماذا يكون السرّ الخاطيء هذا .

ان وفدي قد حصل على تعليمات بأن يمتنع عن التصويت على أية قرارات في هذا الصدد ، لأننا نشعر بأن هناك علامة استفهام في أذهاننا حول ما اذا كانت هذه المنظمة قد أتاحت لنفسها الوقت الكافي لاتخاذ القرار السليم الذي يكون في صالح الغالبية العظمى للشعب المعني ، ومن قبل الشعب المعني هنا . ونأسف أنه لالما أن علامة الاستفهام هذه ستظل في أذهاننا ، فليس أمامنا خيار سوى أن نمتنع عن التصويت على القرارات المعروضة على الجمعية العامة .

السيد بارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : كنت سأشعر بالامتنان فعلا لو أن صديقي ممثل تايلند قد قال بأنه سيقبل التعديلات دون تردد . ولكني أعتقد أنه اضار الى استشارة باقي مقدمي مشروع القرار ، وليس هذا بالتحفظ الغريب أن يقول " بتردد " في هذه المرحلة من المناقشات .

لقد قال صديقي ممثل تايلند بأنهم قد يقبلوا تعديلاتي وفهمت من ذلك أنها تدخل ضمن نص مشروع القرار الذي اشترك في تقديمه ، بشرط أن تقدم بعض الايضاحات ، وتلا هذه الايضاحات ودونتها في ورقتي على أن تصبح الفقرة الثالثة العاطلة في مناقق القرار الذي اشترك في تقديمه ، والكلمات كما دونتها ويمكن تصحيحها اذا كنت قد أخطأت في كالاتي :

" قررت ألا تضغط من أجل اتخاذ أية اجراءات جديدة حتى تتاح للدول الأعضاء فرصة

النظر أو دراسة تقرير الأمين العام " .

وكنت أظن أن ذلك مفهوم في الفقرة العاطلة الثانية من تعديلي التي جاء فيها :

" تطلب من الأمين العام بعد التشاور اللازم أن يمدّ المساعدة اللازمة للطرفين

المتنازعين وأن يقدم تقريراً عن نتائج هذه المشاورات الى الجمعية العامة في دورتهم

الثلاثين " .

ولكن لسبب ما ، يبدو أن السيد سفير تايلند ومقدمي مشروع القرار المذكور أرادوا أن يتأكدوا

بألا يكون هناك أكثر من تفسير للفقرة العاطلة الثانية التي تلوتها عليكم الآن .

ولقد ذكر زميلي ممثل تايلند بأنهم على أتم استعداد لمقابلتي في منتصف الطريق إذا وصلت إلى منتصف الطريق . ولكنني سأذهب إلى أبعد من ذلك ، فإذا كان الهدف هو ادراج تعديلاتي في القرار لا لسبب ، إلا لأني أأمل - ولا أتول أنه يجب - أن يحسن المناخ فيما بين الحكومتين المتنازعتين ، حتى يتسنى لهما الوصول إلى تفاهم ، وبحيث لا يعاني ولا يتألم شعب كمبوديا . وبالتالي ، فإن تعديلاتي إذ أدرجت ضمن مشروع القرار ، مع قبولي بهذه الفقرة الإضافية ، فقد أصبحت ملگا لمقدمي مشروع القرار المذكور .

ومع ذلك ، فاني أناشد زميلي من المكسيك السفير روبلز ألا يطالب بالتصويت على فقرات مستقلة . لقد مرغت وقتا طويلا لأعد شيئا له قيمته ، فإذا بأحد ثاني من المكسيك ، لسبب لا شك أنه سبب وجيه ، وربما لأسباب فنية يطلبون شيئا آخر ولكن أستحلفهم الله ألا يفعلوا . ربما لا أكون فنانا أو رساما ، فاني في الواقع لا أرسم ، ولكنني أناشد مديتي المكسيكي السفير روبليس ، أناشده ألا يزيح ساق الحصان ، فهو يعرج ، ولا يمس حتى أذن الحصان فقد يتألم . انني لا أمر ، بل أناشد ، أناشدكم جميعا ، وعلى الأخص زميلي ممثل المكسيك ألا يمس النصوص في هذه الساعة المتأخرة ، وإذا فعل ذلك لفتحت باب المناقشة مرة أخرى ، وليس هذا بالتهديد ولا بالوعيد ، فلبق هنا حتى الساعة الرابعة صباحا إذا اقتضى الأمر ، وحتى لا يعدد بالامكان التمييز بين لون وآخر .

السيد رحان (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : لقد رأينا أن الجمعية العامة بأغلبية ٨٥ صوتا مقابل ٥٦ وامتناع ٢٠ عن التصويت قد قررت التصويت من حيث الأولوية على مشروع القرار A/L.737 Rev.1 دون اقامة اعتبار لحقيقة أن مشروع القرار المقدم الآن الى الجمعية العامة تحت رقم A/L.733 and Add.1-3 قد قُدِّم من قبل أمام هذه الجمعية منذ الدورة السابقة ودون اقامة الاعتبار أيضا لحقيقة أنه من مشروع القرارين اللذين قدما للاقتراع أمام الجمعية العامة هذا العام ، فإن مشروع القرار A/L.733 يستجيب تماما مع اسم البند الذي نتعرض له بمناقشتنا ودون اقامة الاعتبار أيضا أن مشروع القرار رقم A/L.733 هو الذي قُدِّم من جانب أولئك الذين أدرجوا هذا البند في جدول الأعمال ، غير أننا نسجل قرار الجمعية العامة كما هو .

وانني لحريص مع ذلك أن أشكر بحرارة ، الوفود الستة والخمسين الذين عارضوا اعطاء الأولوية التي طلبها مقدم مشروع القرار A/L.737/Rev.1 وانني أشكرهم وأهنئهم ، ليس فحسب ، لأن موقفهم كان في صالح مشروع قرارنا ، وليس فحسب لأن موقفهم يتفق مع الديمقراطية الحقيقية داخل هذه الجمعية العامة وهي الديمقراطية التي أريد خنقها بهذه المناورات الاجرائية التي ، للأسف الشديد ، أصبح معمولاً بها في هذه الجمعية منذ بضع سنوات . ولكن حينما شهدنا في أروقة هذه المنظمة ، مثلكم ومثلي ، كافة مناورات الضغط التي مورست على الأعضاء في هذه المنظمة ، وحينما نصرف كافة الوسائل التي استخدمت من أجل فرض موقف على بعض الوفود ، حينما نعلم كل ذلك ، فاني أقول أن الوفود الستة والخمسين التي تجاسرت اليوم وجابهم هذه الضغوط ، والتي أتاحت لها الشجاعة اليوم ، أن تقول ما تعتقده وما تؤمن به ، فإن هذه الوفود تستحق شكرنا ، وليس شكر مجموعة مقدمي مشروع القرار A/L.733 فحسب ، ولكنهم ينبغي أن يستحقوا أيضا شكر كافة الأعضاء في هذه المنظمة ، لأنه بمجرد أن تكون لبلاد مثلهم الشجاعة في الاعراب عن رأيهم ، وبمجرد أن تتجاسر بلاد أخرى على مواجهة عوامل التخويف والتهديد ، فاننا نصبح كرماء باستقلالنا . وانني أحرص مرة أخرى على أن أقول لهم مدى اعجابي بهم ، ومدى شكري وامتناني لهم ، ولنعود الآن الى مشروع القرار A/L.737/Rev.1 . أستطيع أن أكتفي بالقول بأننا سوف نصوت ضد مشروع القرار هذا ، وأنا ان أقول ذلك فاني أعتقد أنني لا أدهش أحدا لأنه يمكن أن نعتقد أولا ، أننا ان قدما مشروع قرار لموافقة هذه الجمعية ، فانه من الطبيعي تماما أن نعارض أى مشروع آخر ،

قد يكون ذلك تفسير مبسط لموقفنا . ويتعين عليّ أن أتحدث بصورة أوفى عن أسباب رفضنا ، ولا سيما بعد بعض الكلمات التي استمعنا اليها اليوم ؛ والتي كان خلالها بعض الأساتذة قد أتوا ليقولوا لنا ما هو مغزى عدم الانحياز . لقد جاؤا اليوم لكي يصرّفونا ما هي الدولة غير المنحازة . وانني أعتقد أنه كان من الأفضل لهم ، أن يحاولوا — بالنسبة لأنفسهم وبالنسبة للآخرين — تعريف ما هو البلد المستقل ؟ وما هو البلد الذي يحترم نفسه ، وما هو البلد الذي يعرف ما يقول .

ولهذا السبب ، فانه يتعيّن عليّ باسم وفدى ، وباسم الوفود التي انضمت اليها لتقديم مشروع القرار A/L.733 & Add.1-3 الى الجمعية العامة ، أن أقول بمزيد من الايضاح لماذا لا نزال نصارع مشروع القرار A/L.737/Rev.1 بالرغم من أنه قيل هنا أن مشروع القرار هذا سوف ينقذ شعب كمبوديا وأنه سوف يضع نهاية لمحنته ، وانه سوف يكون بداية لنهاية تضحياته وآلامه . اننا لا نريد أن ندخل في مثل هذا الأسلوب من المجادلة ، الذي يبعث على الاعتقاد بأن مؤيدى مشروع القرار A/L.737/Rev.1 هم المدافعون عن الانسانية ، وأن أولئك الذين يعترضون عليه هم أناس لهم أفكار سيئة شيطانية ، ولا يقيمون أى اعتبار لارادة ورفاهية شعب يعماني في الآونة الراهنة من مأساة كنا أول من أشار اليها في هذه الجمعية العامة .

مع كل هذا ، أين كان هؤلاء الأغيار ، الذين يدعون الى الطيبات حيثما كانت الكوارث تقع على الشعب الكمبودي ، قبل أن ندرج نحن قضية كمبوديا في جدول أعمال هذه الجمعية العامة ؟ لماذا لم يأتوا في وقت أكثر تبكيرا ، لكي يطلبوا من هذه الجمعية أن تأخذ في حسابها مآسي الشعب الكمبودي ومعاناته . ولماذا لم يأتوا لكي يطلبوا منا جميعا هنا ، أن نمد يدا أخوية الى شعب كمبوديا ؟ وأن نطلب الى الفئات المتصارعة أن تتفاوض فيما بينها وأن تجد تسوية تضع نهاية لمعاناة الشعب الكمبودي ؟ ان مشاعرهم الانسانية قد استخرقت وقتا طويلا لكي تلفو على السطح ، وحينما يقدر ما لنا نص مشروع قرارهم ، فاننا لا نستطيع أن نصدق نواياهم ، لأن مشروع القرار في جوهره وفي صيغته لا يعني سوى شيء واحد وهو الابقاء على الوضع الراهن في كمبوديا لمدة عام على الأقل . بيد أن الوضع الراهن هو الوضع الذي يتسبب في الكثير من المعاناة بالنسبة لشعب كمبوديا . وان مشروع قرارهم لا يقول ما يريد أن يقوله حقيقة . انه يفتقر الى الصراحة ، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي حدث بنا لمواصلة الاعتراض عليه .

انني أعلم أن النص الذي تقدموا به قد تم تحسينه عن طريق التعديلات التي أدخلها عليه السفير بارودي . ولكنه لن يكون من السهل بالنسبة لي أن أتحدث عن التعديلات المقدمة من قبل السفير بارودي ، ولكنني أعتقد أنه لن يحمل عليّ اذا كنت باسم جميع مقدمي مشروع القرار A/L.733 ، قد أعددت نقدا سريعا وبسيطا لهذه التعديلات . ان السفير بارودي شرفني صباح اليوم بأن وصفني بالامبراطور الروماني على ما اعتقد ، وبلاستان ، وانني شخصيا قد كنت فخورا بذلك . واذا لم أكن أعرف السفير بارودي ، فانني كنت أعتبر أن مثل هذا التقريظ ، خطير ومطلق الى حد ما . ومن الواضح أنني لا أستطيع أن أدعي قوة الامبراطور ولا هيمنته ولا المكانة الممتازة التي يحظى بها الأستان ، ولكنه أراد أن يضفي عليّ حكمة هذا أو ذاك .

وأقول بكل بساطة في هذا الصدد ، أنني أجد أن التعديلات المقدمة من قبل السفير بارودي في رأيي تفتقر الى المنطق ، وموقفه كذلك . لقد قال لنا السيد بارودي ، وانني أصدق ما يقول ، أنه قام بكل هذا العمل حتى يلتقي مقدمو مشروع القرارين حول طريق وسط . ومن ثم فانني لم أكن أتوقع أن يتم التصويت على الأولوية بالنسبة لمشروع قرار حبه أكثر مما ينبغي . لأن محاولته للتقريب

لم تكن في حاجة لأن يكون مشروع القرار هو الذي يحظى بالأولوية . ولكن يتعين عليّ أن أقول على الفور أنني لا أنتقده لهذا الأمر فقط ، وأنني لا أحقد عليه بل وأؤكد أن ذلك لا يقع في نطاق منطقي ومفهومي . كما أنني لا أود أن أؤخر الجمعية العامة لفترة أطول ، بما أن الوقت أصبح متأخرا ، ولكنني سأكتفي بأن أستعرض التعديلات المقدمة من العربية السعودية ولا سيما الحثيات الواردة في البند الرابع من الوثيقة A/L.737/Rev.1 والتي تقال كما يلي :

” وإن يعتبر أن الحقوق المشروعة للحكومتين ليست قائمة الا اذا كانت هذه الحقوق مستمدة من سيادة شعب كمبوديا بكامله ” (A/L.745).

أنني لا أقول أن هذا يفتقر الى المنطق ، ولكن لا بد من المضي في المنطق حتى نهايته ، وإذا كنت أفهم جيدا السفير بارودي ، فإن أيا من الحكومتين حتى الآن لا تستطيع أن تزعم أن حقوقها تنبثق من سيادة شعب كمبوديا بكامله . وكما فهمت من الرأيين المتعارضين هنا ، فإن أيا من الحكومتين لم تدّع أن حقوقها تنبثق من سيادة شعب كمبوديا بكامله . ولكن عندما تأتي إحدى هاتين الحكومتين الى هذه الجمعية لكي تمثل شعبها ، وإن الأخرى تعامل على أساس أنها حكومة في المنفى ، فأعتقد أن المقارنه الواردة في هذه الحثية لم يعد لها وجود . ومن ثم فأنني أعتقد أن هذا النص يفتقر الى المنطق . وأود من صديقي السيد السفير بارودي ألا يحمل عليّ بسبب ذلك ، وربما كان اسلوبي كمدرس هو الذي حملني على أن أتحدث كذلك . ولهذا السبب فإننا سوف نصوت أيضا ضد هذا التعديل .

السيد رامفول (موريشيوس) (الكلمة بالانجليزية) : إن حكومتي تعترف بالحكومة الطليقية للوحدة الوطنية لكمبوديا برئاسة الأمير نورودوم سيهانوك . ولقد تابعت باهتمام بالغ الحجج التي قيلت هنا حول قضية كمبوديا .

وإن موريشيوس ، باعتبارها عضو مخلص من أعضاء دول عدم الانحياز ، لديها الأسباب التي حالت دون اشتراكها في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم A/L.733 . ومع ذلك ، وبصفتي ممثلا لموريشيوس فقد سألت ، ليس ضميري فحسب ، ولكن روحي وشموري ، عن كيفية تصرفي في هذه الجمعية اليوم . واستخلصت النتيجة التالية : حيث أن حكومتي تعترف بالحكومة الطليقية للوحدة الوطنية لكمبوديا ، فأنني لا أستطيع بأمانة الا أن أصوت في صالح هذه الحكومة الى نهاية المدى ، في المناقشة التي تجرى الآن .

ولهذا السبب ، ولهذا السبب وحده ، وعلى الرغم من تقديري واحترامي لموقف نيجيريا ، كما أعرب عنه شقيقي السفير اوجبو ، فان وفدي لا يستطيع أن يصوت في صالح مشروع القرار A/L.737/Rev.1 بعد التعديل ، ما لم يتم التصويت بشكل مستقل ، كما طلب ممثل المكسيك حول التعديل الوارد على الفقرة الرابعة في الوثيقة A/L.745 والذي قدمه شقيقي الأكبر وزميلي السفير بارودي عن العربية السعودية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير وقبل أن تنتقل الى التصويت ، والآن نصوت أولا على التعديلات التي اقترحت في الوثيقة A/L.745 . وهي التعديلات المقدمة على مشروع القرار في الوثيقة A/L.737/Rev.1 ، فاني أعطي الكلمة للسيد مثل تايلند لنقطة نظام .

السيد بانياراشون (تايلند) (الكلمة بالانجليزية) : سيدى الرئيس ، استمحك عذرا اذا قاطعتك ، لا بدافع من عدم الاحترام ، ولكن بدافع من رغبتى في أن تكون الأمور واضحة في ذهني حول ما سنصوت عليه . لقد طالت جلسة عصر اليوم وأنا شخصا أجد صعوبة أحيانا في متابعة كل جانب من جوانب المناقشة والاجراءات والنظام الداخلي الذى أثير .

لبقا لفهم وفدي ، عندما تحدث السيد سفير العربية السعودية ، وعندما قدّم التعديلات كما وردت في الوثيقة A/L.745 and Corr.1 و A/L.745 طلب وجهة نظر مجموعتي مقدمي مشروع القرار . وأنا بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/L.737/Rev.1 أعربت عن موافقتنا على التعديلات التي طرحها وفد العربية السعودية . ولكن بالإضافة الى موافقتنا على هذه التعديلات ، اقترحت على وفد العربية السعودية ، بل ناشدته أن يقبل هذا الاقتراح . وبعد ذلك فان سفير المملكة العربية السعودية صعد الى المنصة وقال ما معناه أنه وافق على اقتراحي ، أو نظر اليه بعين الرضا ، ووافق على ادراج تعديلي في تعديله الاصيل كما ورد في الوثيقة رقم A/L.745 and Corr.1 .

وانا كان فهمي صحيحا ، فانه بمجرد أن ووفق على ادخال اقتراحاتنا في تعديلات وفد السعودية العربية ، فلم تعد تعديل على التعديل ، بل أصبحت جزءا من التعديل . أى أن الوثيقة A/L.745 and Corr.1 والوثيقة A/L.745 & Corr.2 تصبحان الوثيقة A/L.745 مع اضافة الفقرة العاشرة الثالثة التي اقترحتها .

والآن وقد وضحت هذه النقطة ، فان وفدى يعتبر أيضا أنه حيث أن وفد العربية السعودية قد وافق على اقتراحي وأدرجه في تعديلاته ، فنحن من جانبنا ، نحن مقدموا مشروع القرار A/L.737/Rev.1 قد وافقنا على ادراج كل التعديلات التي اقترحتها العربية السعودية مع اضافة الفقرة العاظة الثالثة في مشروعنا .

وبالتالي ، فلم تعد هناك تعديلات ، ولا تعديلات على التعديلات . هناك فقل مشروع قرار كان يحمل رقم A/L.737/Rev.1 ولكنه أصبح نص مراجع يحمل نفس الرقم وأدرجت فيه كافة التعديلات مع اضافة الفقرة الثالثة في الملحق .

سيدى الرئيس ، أرجو أن يكون فهمي صحيحا ، واذا كان هذا هو الوضع ، فاني بالطبع أستخلص أن النص المعدل للقرار رقم A/L.737 هو الذى سيصوت عليه برمه . واننا نأخذ في الاعتبار اقتراح السيد مثل المكسيك ولكن فيما يتعلق بمقدمي مشروع القرار نأمل أن النص المعدل ، التعديل الثاني A/L.737 سيصوت عليه برمه . واننا لنحترم رغبة السيد مثل المكسيك وربما أردنا أن نعرب عن أملنا في أن يعيد النظر في طلبه . هذا هو ما أردت أن أثيره في نقطة النظام ؛ سيدى الرئيس .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أفترض أنه وفقا للمادة ٨٩ من اللائحة الداخلية ، فان مثل المكسيك قد طلب من الجمعية أن تبت في عدد من الفقرات بتصويت منفرد ، أى فقرة فقرة .

وقضلا عن ذلك ، فإنه لم يكن لدى انطباع بان الجمعية قد اعربت عن اعتراض حريص حول الاقتراح المقدم من السيد ممثل المكسيك .

واضيف انه حرصا على التعاون والتسامح ، فاني وذلك تناقضا مع المادة ٨٨ من اللائحة الداخلية ، سمحت لمقدمي شروعات القرارات والتعديلات ان يفسروا مغزى تصويتهم ، بل وان يتجاوزا ذلك ويتناولوا المشكلات الأساسية التي تطرحها القضية التي نحن بصددها . والملاحظة التالية تدور حول حقيقة ان الجمعية العامة يتعين عليها ان تبت في مشروع القرار الأول الموزع تحت رقم A/L.745/Rev.1. وانه ، وفقا للمادة ٩٠ من اللائحة الداخلية فان الجمعية العامة كان ينبغي ان تصوت على مشروع التعديل المقدم من ممثل العربية السعودية والتي وزعت تحت رقم A/L/745/Corr.1. وإلى جانب ذلك وباسم مقدمي مشروع القرار A/L.737/Rev.1. فان تعديلا آخر قد قدم .

وأود ان تكون لدى فكرة محددة عن عدد الوفود التي تعرف بالضبط ما ينبغي عليها ان تصوت عليه وما لا ينبغي التصويت عليه . ان كل هذه التعديلات قد اقترحت خلال المناقشة واني اخشى ان ارى الجمعية وقد اتخذت موقفا لا يتماشى مع ما كانت تريده ان تفعله ، مع الأخذ في الاعتبار انه كان معروضا عليها بصورة رسمية مشروع قرار ومجموعة من التعديلات التي كانت ينبغي ان تبحث قبل مشروع القرار ، وتعديل اضافي مقدم من جانب مجموعة مقدمي مشروع القرار المذكور . واذا كانت العقول في هذه الساعة المتأخرة يقطعة بما فيه الكفاية لكي تقوم بعملية المزج الملائمة لكي تنتهي الى قرار يمكن ان يقدم بصورة شاملة الى الجمعية العامة ، فاني لست أرى أى مانع في ذلك . وان لم يكن الأمر على هذا النحو ، فلا بد من ايجاد اسلوب عمل رشيد يمكن ان يمكن كل وفد من ان يتقدم وفقا لما يظن عليه الضمير والتعليقات الناجمة عن سياسة كل حكومة .

واعطى الكلمة الآن للسيد ممثل ساحل العاج الذي ربما قد يساعدنا في ايجاد اسلوب طيب للعمل .

السيد آكي (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : لقد جئت على المنصة دون ان تكون معي نسخة من النظام الداخلي .

فبعد ان استمعنا الى السيد ممثل تايلاند كنت اعتقد ان المسائل واضحة وضوحا كافيا حتى يتسنى لنا ان نجرى التصويت . لقد قاربت الساعة على الحادية عشر والجمعية مجتمعة منذ الساعة الثالثة عصر اليوم . لن اناقش جوهر الموضوع وسأكتفي بالتحدث عن الاجراءات .

فامام الجمعية مشروعا قرارين للتقريزين A/L. 733 and L.737/ Rev.1 وقد اضيفت اليهما بعض التعديلات ، وعلى ذلك ، واحتراما لطلب ممثل تايلاند ، فان الجمعية العامة ، انطلاقا من النظام الداخلي ، الذى نستطيع ان نستخدمه كما نفهمه ، لندافع عن وجهة نظرنا . فان الجمعية قررت ان تعطي الأولوية للنص الذى يحمل رقم A/L.737/ Rev.1 وبالتالى فان الجمعية عليها ان تصوت على مشروع القرار . ولكن قبل ان تصوت على مشروع القرار الأخير عليها ان تصوت على التعديلات التي قدمت بشأنه .

وحيث ان مقدمي مشروع القرار A/L.737/Rev.1 وحيث ان اصحاب التعديلات اتفقوا جميعا ، فان الجمعية امامها مشروع القرار A/L.737/Rev.2

وطبقا للقرار الذى اتخذناه وهو يتفق مع المادة ٩١ من النظام الداخلي فعلينا

ان نصوت على مشروع القرار A/L.737/Rev.2.

النقطة الأولى هي ما اذا كان ممثل المكسيك مازال يرغب في اجراء تصويت منفرد على الفقرتين التي طلب اجراء التوصيت المنفرد عليهما ؟ وبعد ذلك يمكن ان نصوت على مشروع القرار A/L.737/Rev.2. واذا شاءت الجمعية بعد ذلك ان تصوت على مشروع القرار A/L.733 فعندئذ نصوت على التعديل الثاني للسيد بارودي .

ان المسائل اصبحت واضحة تماما : فعلينا الآن ان نصوت على مشروع القرار

A/L.737/Rev.2 آخذين في الاعتبار النقطة التي أثارها السيد ممثل المكسيك واعتقد طبقا للمادة

٩١ والذى طالب فيها التصويت على الفقرات منفردة . اعتقد ان المسائل واضحة تماما لاداعي لاطالة هذه المناقشات اكثر من اللازم ، ولذا اطالب بالتصويت وان ننتهي من هذه المسألة الليلة .

السيد اميرا سينغ (سرى لانكا) (الكلمة بالانجليزية) : اعرف ان الساعة متأخرة وبعد ساعة سوف يكون منتصف الليل ، وسوف يكون فكرنا صافيا ، والواقع ان سبب البلبلة هو كثرة الاقتراحات التي أمامنا ، لقد كان المعروض علينا اليوم مشروع قرارين اساسيين هما / A/L.737 and A/L.737 Rev.1. وان رفضه تايلاند قد طالب بانه ينبغي ان تعطى الأولوية لمشروع القرار الخاص بها والوارد في الوثيقة A/L.737 Rev.1. وان هذا الطلب قد اقرته الجمعية بأغلبية ٥٨ صوتا مقابل ٥٦ صوتا وامتناع ٢٠ عن التصويت .

لقد قررت الجمعية العامة اعطاء الأولوية لمشروع القرار A/L.737 Rev.1. وليس لمشروع القرار A/L.737/Rev.1 المعدل من العربية السعودية . وإذا كان مقدّم مشروع القرار A/L 737/Rev.1 يوافقون على تعديلات العربية السعودية بالإضافة إلى فقرة جديدة هي الفقرة ٣ ، فإن الجمعية العامة تجد نفسها أمام موقف مختلف تماما . وسنجد أن مسألة الأولوية تطرح نفسها من جديد ، ومن ثم عليها أن تقرر عما إذا كانت تعطي أو لا تعطي الأولوية لمشروع القرار في الوثيقة A/L 737 / Rev.2. التي لم تظهر بعد بل توجد فقط في مخطّتنا . لا بد أن نقرر قبل التصويت عما إذا كنا نعطي الأولوية لمشروع القرار الأول أو لمشروع القرار الذي لم يخرج بعد إلى الوجود والذي علينا أن نبخّثه بقراءة تعديلات ممثل العربية السعودية في الوثيقة A/L/737 Rev.1. انني آسف أن أعرقل عليكم المهمة ولكنني اعتقد أن هذه هي الاجراءات الصحيحة في هذا الصدد .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : انني أود أن أوجه نداء حاراً إلى الجمعية حتى نستطيع أن نواصل العمل في جو من الصفاء والهدوء التام والمفيد بالنسبة للجميع . والآن أعطي الكلمة من جديد لممثل ساحل العاج .

السيد آكي (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، لقد قلت أننا يجب في مناقشاتنا أن نتوخى الصفاء . وأقول أننا يجب أن نتوخى أيضا العدالة . وأود أن أقول لصديقي أميراسينغ ممثل سري لانكا انني لا أعتقد عند ما يقبل مقدّم مشروع قرار تعديلات على نصهم ، وبعد أن تكون الجمعية العامة قد قررت النظر في هذا النص واعطائه الأولوية ، لا أعتقد أنه من الضروري — حينئذ — أن نصوت مرة أخرى عما إذا كان هذا النص الجديد سيعطي الأولوية أم لا . وكما نعلم جميعا فإن التصويت حول الأولوية كانت أهم نقطة في هذه المناقشة وكان عليه أن يحدد مصير مشروع القرارين فإذا كانت هذه الأولوية قد منحت للنص — A/L.737 / Rev.1 — واني لا أتحدث عن جوهر الموضوع ولكن اتحدث عن الاجراءات فحسب ، ومادام مقدّم مشروع القرار قد قبلوا هذا الاقتراح فأعتقد أنه تطبيقا للنظام الداخلي يجب على الرئيس أن يطالب بالتصويت على النص الذي منحه الجمعية الأولوية ، إذ أنه لو كان مقدّم مشروع القرار رفضوا تعديلات السيد البارودي لقمنا بالتصويت على تعديلات السيد البارودي . ولكن حيث أن مقدّم مشروع

القرار قبلوا هذه النصوص . فلماذا يطلب منا ان نصوت على الأولوية مرة اخرى .
 سيدى الرئيس ، اعتقد في هذه المرحلة ان عليكم ان تتولوا مسؤولياتكم وان تخبرنا بما
 يجب ان نفعله . ولذا ، ورغبة مني في تسهيل المهمة فاني أناشد زميلي ممثل سرى لانكا ان
 جميع أوراق اللعب هنا قد استعملت فلنجر التصويت ونذهب الى دورنا . فلدى ضيوف منذ
 الساعة الثامنة ينتظرونني في البيت . ولذا سيدى الرئيس ، فان عليك ان تناشدنا الحكمة
 وان نبدأ في التصويت ، واذا كان التصويت في هذه الساعة المتأخرة لا يمكن ان يتم فلنؤجل الجلسة
 الى يوم الجمعة . أو الغد ولنجتمع في الحادية عشر غدا للتصويت . ولكن استحلفكم ان تفكروا
 في الذين يجلسون هنا منذ الساعة الثالثة - ولن أضيف شيئا على ذلك فاني اعتمد على حكمتك
 ياسيدى الرئيس وعلى موضوعيتك التي أثبتها خلال هذه الدورة حتى تنير الطريق . فالرئيس يجب
 ان يقود الخطى حول كيفية التصويت اما فيما يتعلق بي فاني اقول ان علينا التصويت على مشروع
 القرار رقم A/L 737 Rev.1. بما في ذلك تعديلات السيد بارودى التي أدرجت في النص ،
 وليس هذا بجديد . فهناك رؤساء للجان هنا واعتقد ان زميلي ممثل سرى لانكا لا يمر بتجربته
 الأولى .

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : انني اعلم ان الوقت متأخر ، وان هناك

زملاء لديهم التزاماتهم وان لديهم مدعوون ينتظرونهم في منازلهم ولكن لا ينبغي ان ننسى اننا نناقش مسألة بالغة الأهمية مشكلة في كل ساعة وفي كل يوم بل وربما في كل دقيقة يموت فيها رجل أو امرأة أو طفل . وانني اعتقد اننا اذا كنا نناقش مشكلة بمثل هذه الدرجة من الأهمية فان ذلك يستحق العناية بان نضحي بعض اللحظات لكي نوضح الموقف وما ينبغي ان نفعله .

ان العضو الموقر سفير سري لانكا قد طرح المشكلة على نحو حسن ، وبالنسبة لأولئك

الذين يريدون ان يتشككوا في موضوعية كلمته فاني اطلب اليهم ان يعيدوا قراءة الخطاب الوارد

في الوثيقة A/9875 والذي وجهه ممثل تايلاند الدائم الى رئيس الجمعية العامة نيابة عن

مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737. Rev.1 طالبا اعطاء اولوية في التصويت

لهذا المشروع ولم يكن هناك أى تعديلات مقدمه من السيد البارودي في هذا الخطاب ، وان

الجمعية العامة قد صوتت على هذه الوثيقة فحسب . واذا كنا نريد ان نبقي على الأولوية

التي بتت فيها الجمعية العامة فيتعين علينا أن نصوت فحسب على الوثيقة A/L.737 Rev.1 ولكن

اذا كان هناك كما قال احد المتحدثين هنا منذ دقيقة وثيقة أخرى A/L.737. Rev.2 فاننا

اذن امام وثيقة اخرى يتعين على الجمعية مرة اخرى ان تبت في شأنها ، ذلك اننا لن نعطي

الأولوية لهذه الوثيقة . ومن ثم فعلى الجمعية العامة أن تصوت على هذه الوثيقة الأخرى

اذا كانت موجودة .

السيد بارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : لقد ان الاوان

لوضع حد لمثل هذه المناورات . فكل واحد منا يعلم كيف سيصوت . ان المشكلة قد انتابها

التعقيد بالقاء ظلال على قواعد اللائحة . وعند ما طلب منا ان نصوت على الأولويات ، لم نكن

قد ادلينا برأينا على القرارات ولا التعديلات . وبالتالي ، فلم يكن ليتسنى لبعضنا ان يتدخل

في عملية التصويت حول جوهر الموضوع . تذكروا ان التصويت على الأولويات تصويت اجرائي بحث

ولا يمس الجوهر . اين صديقي ممثل سري لانكا ؟ لا بد انه يرف ذلك . لقد تولي رئاسة

اكثر من لجنة . اننا لم نمس جوهر الموضوع

قد تقول : " اعطونا اربعة وعشرون ساعة لنعيد النظر " . ومن حق أى شخص ان يطلب

ذلك ولكن يستحسن الا تفعل ذلك والا لأجبتك باشياء كثيرة فكم من مرة ناشدت بصفتك رئيساً للجنة — ربما لجنة قانون البحار — ان نعجل وننهي اعمالنا واحترم الجميع أمانتك واخلاصك ، ولكن لمجرد انك لا توافق على ان التعديلات قدمت منذ الأس وكانت على المائدة صباح اليوم — وهذا السيد مثل ساحل الحاج أوضح لك بهدوء ونزاهة حقيقة الموقف ، ورغم انه قد صوت ضد اعطاء الاولوية — ولا أعلم كيف صوت على ذلك ولكنه تحدث بمنطق سليم على الرغم من ذلك الاستاذ الذي اتهمني بعدم المنطقية . فلاعجب ان جزءا كبيرا من وقت هذه الجمعية العامة يضيع سدى في مناقشات اجرائية تكلف أموالا باهضة . ان هذه المنظمة ، نتيجبة للتضخم والعناصر الأخرى ، وصلت الى شفا الأفلاس . بل انكم تعرضونها لافلاس اكبر باطالة المناقشات . كل واحد منا ، يعلم كيف سيصوت وفي أى اتجاه سيكون تصويته ، ان البعض يلعب بالفكرة " لماذا لا نؤجل التصويت لندرس نصوص التعديلات " . . انه لم تعد هناك تعديلات بعد . لقد أصبحت جزءا لا يتجزأ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737 rev.2.

" واننا نحتاج للوقت للحصول على تعليمات من حكوماتنا ؟ " قد يقول البعض ذلك لأقبل هذه الفكرة . فلقد حصلنا جميعا على تعليماتنا ، وأنت تعلم اتجاه تصويتك . فالتصويت اما للسلام أو لاستمرار الحرب . وهذا من حقكم .

انني أناشدكم ، ياسيدى الرئيس ، الا تتخذوا موقفا في هذا الصدد ، فستواجههم الصعاب ، ولكن باذن الرئيس أناشدكم ان نبدأ في التصويت بعد أن يتلو عليكم السيد مساعد الأمين العام " براكفورد مورس " مشروع القرار رقم (A/L. 737 - rev. 2) بصفاً وهدوء ، وليستمع كل من لديه شك بدقة ، ثم نبدأ في عملية التصويت . واحذركم : والبارودى لا يهدد . فاذا اردتم ان تناقشوا الاجراءات فليس لدى ضيوف ينتظرونني . واني علم أتم الاستعداد . واذا كان هناك ضيوف فالأم المتحدة تأتي في المقام الأول . انكم تعلمون الساعة التي يحضر اغلبكم فيها الى هنا ، الحادية عشرة أو الحادية عشرة والنصف ، وان هذا الرئيس المسكين يجلس في مكتبه الصغير ينتظر . لن نرفع الجلسة حتى ننتهي من التصويت بشكل نهائي . وقد اعذر من انذر . ووداعا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اذا كان الأمر يتعلق بحق الرد فاني أعتقد ان

اللائحة الداخلية تحدد الشروط التي ينبغي ان يتم فيها حق الرد . واذا كان الأمر يتعلق
باسهام في توضيح الموقف بصورة أفضل ، فاني أعطي الكلمة للسيد ممثل سرى لانكا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعتقد اننا نستطيع ان نوضح الموقف بالصورة التالية :

اولا ، ان المشكلة المطروحة من جانب السيد ممثل سرى لانكا ليست مشكلة خياليه . للأسباب التي سوف اسردها توا . اذا كان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737/Rev.1 والتعديلات المقدمة من العربية السعودية في الوثيقة A/L.745/Corr.1 مطروح على الجمعية العامة ، فبالمثل تقدم مساء اليوم ممثل تايلاند بتعديل اضافي لم تدرسه الجمعية العامة بفترة مسبقة . وكان يتطلب تفسيراً مختلفاً بالنسبة لمسألة الأولويات ومع ذلك ، فان الاقتراح المقدم من السيد ممثل المكسيك ، والذي اكمله السيد ممثل سرى لانكا ، والذي اكمله كذلك اقتراح السيد ممثل العربية السعودية سوف يمكن الجمعية العامة من ان تثبت بصورة صحيحة بعد معرفة تامة بكافة الأسباب .

ومن ثم ، فاننا اولاً سوف نصوت على حدة ، على التعديل الوارد في الفقرة الرابعة والتي تلاها السيد مورس . وسوف نصوت على حدة ايضاً على تعديل آخر وفقاً لرغبة وفد المكسيك . وسوف نعطي الفرصة للسيد مورس لكي يتلو النص بالصورة التي عدل بها ، ونستطيع ان نأخذ في الاعتبار - كما حدث بالنسبة لاقتراح السيد ممثل المكسيك - اقتراح السيد ممثل سرى لانكا فيما يتعلق بالتصويت على مختلف الفقرات كل على حدة . ومن ثم فاني اطلب من السيد مورس ان يقرأ نص الفقرة التي سوف تثبت فيها الجمعية العامة أولاً .

السيد مورس (الامين العام المساعد للشؤون السياسية والجمعية العامة) (الكلمة بالانجليزية) : لقد طلب تصويت منفرد على ماورد في الوثيقة A/L.745 تحت رقم — " فقرة ٤ " ويقرأ كالاتي :

" أخذاً في الاعتبار ان الحقوق المشروعة للحكومتين تعتبر صحيحة اذا ماقرر ان هذه الحقوق تنبع من شعب كمبوديا صاحب السيادة ككل . "

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد طلب تصويت منفرد حول الفقرة التي تلاها السيد مورس الآن ، على الجمعية العامة .

أجرى التصويت

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : نتيجة التصويت على الفقرة التي تلاها السيد بارد فور
مورس على النحو التالي ، ٥١ صوتاً مؤيداً ، ٥١ صوتاً معارضاً ، ٣١ صوتاً ممتنعاً عن التصويت .
ومن ثم لم تعتمد هذه الفقرة .

ان المادة ٩٥ من اللائحة الداخلية تنص على ما يأتي : " اذا انقسمت الأصوات بالتساوي
في تصويت على مسألة غير انتخابية ، يجري تصويت ثان في جلسة تالية تعقد خلال ثمان واربعين
ساعة من التصويت الأول ، وينص صراحة في جدول اعمالها على ان تصويتا ثانيا سيجري فيها
على المسألة المعنية ، فاذا أسفر هذا التصويت ايضا عن انقسام الأصوات بالتساوي يمتنع
الاقتراح مرفوضاً " ان المادة ٩٥ سوف تطبق بالنص على الفقرة التي صوتنا عليها توا .
والآن سوف نطرح للتصويت الفقرة التي سوف يتلوها السيد مورس وفقا للرجبة التي عبر عنها
وفد المكسيك .

السيد مورس (الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والجمعية العامة) (الكلمة
بالانجليزية) : ان النص التالي قد قدم من جانب ممثل تايلند وقبل من جانب مقدم التعديلات ،
وهو ممثل المملكة العربية السعودية وسوف يكون الفقرة ٣ من المنطوق من مراجعة للوثيقة
A/L.737 .

" تقرر عدم الاصرار على اتخاذ اجراءات جديدة طالما ان الدول الأعضاء لم تتح لها
الفرصة لبحث تقرير الأمين العام . "

اجرى التصويت

أعتمدت الفقرة بأغلبية ٥٤ صوتاً ، مقابل ٥٣ صوتاً ، وامتناع ٢٧ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أطلب من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية
والجمعية العامة أن يتلو مشروع القرار بالصورة التي عدل بها مع استبعاد الفقرة ٤ التي لم تعتمد .
وأضافة الفقرة ٣ التي اقترحها ممثل تايلند .

السيد مورس (الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والجمعية العامة) (الكلمة

بالانجليزية) :

" ان الجمعية العامة ،

- " ان تذكر أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ،
- " واعترافا منها بأن الوضع في كمبوديا يثير قلق كافة الدول الأعضاء وخاصة الدول التي تقع على قرب من المنطقة ،
- " وان تأخذ في الاعتبار ، انه بينما ان الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا ، التي يرأسها الأمير نورودوم سيهانوك ، تمارس السلطة في جزء من أراضي كمبوديا ، فان حكومة جمهورية الخمير مازالت تسيطر على العدد الأكبر والأغلبية الساحقة لشعب كمبوديا ،
- " وايماننا منها بأن شعب كمبوديا ذاته يجب أن يسمح له بحل مشاكله السياسية بطريقة سلمية ، دون أي تدخل خارجي ،
- " وايماننا أيضا بأن مثل هذه التسوية السياسية يجب أن تتوصل اليها الأطراف المعنية من البلاد ذاتها دون أي تأثير خارجي ،
- " ١- تحت كافة القوى التي أثرت في طرفي النزاع أن تستخدم مساعيها الحسنة من أجل التوفيق بين الطرفين المذكورين بهدف اعادة السلام الى كمبوديا ؛
- " ٢- تطلب من الأمين العام ، بعد اجراء التشاور اللازم ، بأن يقدم المساعدة للحكومتين المتنازعتين اللتين تطالبان بالحقوق المشروعة في كمبوديا وبأن يقدم تقريرا عن نتائج هذه المشاورات للجمعية العامة في دورتها الثلاثين ؛
- " ٣- تقرر ألا تضغط من أجل اتخاذ اجراءات اضافية حتى تتاح الفرصة للدول الأعضاء لدراسة تقرير الأمين العام . "

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان أمام الجمعية العامة اقتراحا من وفد سيرى لانكا للتصويت على هذا النص منفردا . هل يقترح وفد سيرى لانكا ذلك رسميا ؟ ، وفي هذه الحالة فان السنغال يطلب تصويتا مسجلا .

السيد أميراسينغ (سيرى لانكا) (الكلمة بالانجليزية) : لا أدري ماذا يدور . ربما كانت الساعة المتأخرة هي التي عطلت ذهني . ولكن تلا السيد الأمين العام المساعد مجموعة من التعديلات ثم تلا التعديلات الاضافية لقائمة التعديلات الطويلة التي اقترحها السيد ممثل العربية السعودية في الوثيقة A/L.745 ، وهي التعديل التاسع الذي سيصير الفقرة ٣ من المنطوق الى مشروع القرار A/L.737/Rev.2 كما سنسميه من الآن فصاعدا . ولكن هذه الفقرة قد ووفق عليها بتأييد ٥٤ صوتا الى ٥٣ . والآن لماذا يرد ذكر هذا التعديل . اننا لا نستطيع أن نصوت على النص بالكامل الا بعد مرور ٤٨ ساعة بسبب تساوى الأصوات على التعديل الرابع الذي قدمه السفير البارودي في وثيقته A/L.745 . وما علينا أن نفعله الآن ، هو أن نصوت على مشروعات التعديلات الأخرى باستثناء التعديل التاسع الذي لا يظهر في هذا النص ، والذي سيمثل الفقرة ٣ من المنطوق .

فانا استثنينا ذلك من التصويت ، سيد الرئيس ، فلا اعتراض لدى على اجراء التصويت على كافة التعديلات الأخرى ككل . ولكننا لا نصوت على مشروع القرار المعدل لأننا لم نصل بعد الى قرار بالنسبة للفقرة الثانية ، التي اقترحها السيد البارودي في تعديله الرابع الوارد في الوثيقة A/L. 745 . لقد أصبح ذلك كالدستور الأمريكي . فما لم نصل الى قرار بالنسبة للتعديل الرابع فطبقا للبند ٩٥ فلانستطيع أن نصل الى قرار فيما يتعلق بمشروع القرار المعدل ككل . ولكن ليس لدى أى اعتراض على التصويت على التعديلات الأخرى التي اقترحها السفير البارودي ، باستثناء التعديل الإضافي الذي اقترحه السيد ممثل تايلند والذي وافق عليه السيد ممثل العربية السعودية ، والذي اتخذ فيه قرار بالموافقة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد كان سؤالى بسيطا للغاية . لقد اعتقدت ان ممثل سرى لانكا يطلب تصويتا منفردا على مختلف فقرات مشروع القرار بالصورة التي عدلت بها ، مع اقامة

الاعتبار لحقيقة ان الفقرة الرابعة تظل معلقة ، وفقا للمادة ٩٥ من اللائحة الداخلية . واذا كان اقتراحه بالتصويت المنفرد رسميا ، فان السيد مندوب السنغال طلب تصويتا مسجلا عن كل فقرة من الفقرات . هل يتعين عليّ أن أفهم اذا كان اقتراحه رسميا أم لا ؟

السيد بارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : سيدى الرئيس ، آمل مخلصا ، أن أسهل مهمتكم ومهمة صديقي السفير أميراسينغ لنخرج من مأزق مصطنع فـي الواقع . ان النظام واللائحة الداخلية تذكر بالفعل بانه اذا كان هناك تساوي الأصوات ، فيجـرى تصويت جديد بعد مرور ٤٨ ساعة . فاذا صوتنا الآن على مشروع القرار برمته ، فيجب أن نفهم تـحـا أن هناك تحفظا فيما يتعلق بهذه الفقرة بالذات التي تساوت فيها الأصوات ، بغض النظر عما اذا كانت ستدرج في تصويت الليلة حول اقرار مشروع القرار ككل أم لا .

انها مسألة بسيطة ، وفي الواقع ، فان البند ٩٥ من اللائحة الداخلية لا يشير بأية ضرورة الى ما يجب أن نفعله ازاء التصويت على مشروع القرار ككل ؛ ونحن سادة اجراءاتنا في هذه القاعة ، فلماذا نفتح باب المناقشة مرة أخرى بعد مرور ٤٨ ساعة ؟ دعونا نصوت الآن على مشروع القرار ككل ، مع هذا التحفظ . انه اذا طلب أحد من الجمعية أن تصوت على الفقرة التي تساوت حولها الأصوات ، فسنفعل ذلك ، واذا كنت أنا من مقدمي مشروع القرار المذكور ، لقلت لهم أن ينسوا هذه الفقرة بالكامل ، حتى يسهلوا العملية ويسهلوا علينا المهمة فلا ندخل في مفاوضات جديدة تتعلق بالاجراءات و مرور ٤٨ ساعة .

ولذلك ، دعونا نجرى عملية التصويت الآن على مشروع القرار كله ، مع هذا التحفظ البسيط ، آخذين في الاعتبار أن الفقرة التي تساوت الأصوات عليها فقرة من فقرات الديباجة ، وليست من الفقرات الجوهرية .

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : اذا كانت المادة ٩٥ لا تتعلق بما ينبغي أن نفعله فيما يتعلق بادراج الفقرة التي تساوت حولها الأصوات ، فانها تتضمن شيئاً آخر . ان هذه المادة توضح جيداً أننا لا نستطيع أن نعود للتصويت خلال الجلسة الواحدة ، ولكن مهلة ٤٨ ساعة مهلة قصوى ، هذه هي الحقيقة . ولكن في حالة تساوى الأصوات ، خلال تصويت يكون موضوعه غير موضوع الانتخاب ، فانه يمكن القيام بتصويت آخر ، خلال جلسة تالية . وبالتالي ، فاننا لا نستطيع أن نصوت على هذا الجزء من النص خلال هذه الجلسة ، فاما أن نصوت على النص برمته ، واما أن نقر النص مع استبعاد هذا الجزء الذي تساوت حوله الأصوات .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان الأمر واضح تماماً انه فيما يتعلق بالفقرة التي تساوت حولها الأصوات ، فان المادة ٩٥ سوف تطبق تماماً بحرفية . هذا هو فهمي للموقف ، ومع ذلك سوف نستمر في العمل .

السيد بانياراشون (تايلند) (الكلمة بالانجليزية) : ان الساعة متأخرة ولا أعتقد أن هناك من يود أن نضيع في مفاوضات جديدة . حيث أن الفقرة ٤ في الوثيقة A/L.745 ، تساوت حولها الأصوات ، وحيث أنها خلقت بعض الصعاب ، وحيث أن تايلند وغيرها من الوفود قد وافقت

على تعديلات العربية السعودية ، فبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار ، وحتى لا نضيع وقت وأموال هذه المنظمة ، فنحن نتنازل عن تصويت جديد حول هذه الفقرة .
وحيث أن صاحب الفقرة أصلاً ممثل العربية السعودية ، قد أدلى بهذا الرأي ، فإني أقترح رسمياً أن نتغاضى عن هذه الفقرة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان الموقف قد أصبح أكثر وضوحاً الآن . وليس هناك ما يدعو الجمعية العامة لأن تطبق المادة ٩٥ الفقرة ٤ ، التي تلاها الآن السيد مورس .

السيد الأركون (كوبا) (الكلمة بالأسبانية) : سيدى الرئيس ، ان وفدى يدرك تماماً الصعوبات التي تصادفونها خلال هذه الجلسة المعقدة للغاية . بل وأقول التي أصبحت معقدة عمداً ، ولكن وفدى لم يجد في أية وثيقة ، ولا في الميثاق ، ولا في اللائحة الداخلية ، ولا في ممارسات منظمة الأمم المتحدة ، لم يجد نصاً يفيد أن هذا الاقتراح ملك لهذا الوفد أو ذاك ، ان الاقتراح يطرح للجمعية العامة صاحبة السيادة .

وقد اتخذت هذه الجمعية قراراً في هذا الصدد ، وهو أنه اذا حدث تساوى في الأصوات ، وهذا التساوى قد جاء بالنسبة لفقرة من الفقرات ولا نستطيع أن نبت في هذا الأمر بصورة تعسفية ، وان هؤلاء الوفود يوجدون بين بعضهم بالقاعة . ويستطيعون أن يتشاوروا ، ولكن بمجرد أن يقدم تعديل الى الجمعية العامة ، فانه لم يعد ملكاً لسفير العربية السعودية ولا لسفير تايلند .

ومن ثم فانه بعد القرار الذى اتخذته الجمعية العامة بشأن التصويت على الفقرة ٤ الـتي تساوت حولها الأصوات فيما بعد ، فان ذلك لم يعد في ملك الوفود ، ولكن علينا أن نحترم قرار الجمعية العامة . وفي اللائحة الداخلية لا نجد شيئاً يسمح لممثل العربية السعودية ، أو لممثل تايلند ، أو لأى وفود بأن تغير المادة ٩٥ .

ان وفدى يرى أنه من المستحيل أن نفعل أى شيء آخر إلا أن نصوت على بقية القرار .

ولكن هذه الجمعية لا يمكن أن تصوت على هذه الفقرة ، ولا على مشروع القرار برمته ، الا اذا كان ذلك احتراماً للمادة ٩٥ ، واذا لم توافق الجمعية العامة على تعديل لا تحتها وتعطي للوفدين أن يفسرا اللوائح حسب هوائهما . فأنني ، في هذه الحالة ، أذعن لقرارها ، والواقع أن الاجراءات قد وصلت الى مستوى غير جاد في رأينا ، وقد بقي اذن القرار AL.737 ويعد أن استبعدنا القرار A/L.733 ، وهنا كذلك تبذل مناورات ، ويقول لنا البعض أنهم يتقدمون بنصوص ثم يسحبونها مرة أخرى ، واننا لا نعرف ماهي الاقتراحات الجادة . اننا الآن نتلاعب بمصير شعب على اساس تفسير الاجراءات . واني لأطعن رسميا في الأسلوب الذي تناور به بعض الوفود في الجمعية العامة . ان هذا يدل على عدم الاحترام بالنسبة لنا جميعا .

السيد رحال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن أسفي لديكم ولدى زملائي الحاضرين هنا اذا كنت قد تجاسرت لكي أشرك نفسي بمسألة اجرائية ، ويتمين عليّ أن اعترف بأنني لست هاويا لمناقشات اجرائية ، ولكنني مع ذلك هاوٍ لكل ماهو منطقي ولكل ماهو معقول ، ولكل ماهو واضح .

سوف أقول ما قاله السيد ممثل كوبا . انه بالنسبة للتعديلات التي ادخلت على الفقرة ٤ من جانب العربية السعودية ، والتي صوتت عليها الجمعية العامة دون أن تتخذ موقفا محدداً ، لم يعد ملكا للعربية السعودية ، ولا يمكن أن يسحب من التصويت . واذا لم يكن التصويت قد بدأ حول هذه الفقرة ، فان مقدي هذا التعديل كان يمكن أن تكون لديهم امكانية سحبها ، ولكن بمجرد أنها طرحت للتصويت ، فان أحداً ، لم يعد لديه هذه القدرة لسحب هذا التعديل وان الجمعية ملزمة بأن تبت في هذه الفقرة ٤ في جلستها التالية ، وفي مهلة ٤٨ ساعة على اكثر تقدير .

ولكن ذلك يؤدي الى نتائج ، وهذه النتائج هي ما نسميه الآن بمشروع القرار A/L.737/Rev.2 والذي لا يعد كاملاً . ان احدى الفقرات في هذا المشروع ، التي كان ينبغي أن تكون الفقرة السابقة ٤ ، التي أشرت اليها آنفاً ، غير واردة في هذا النص . وتستطيعون أن تطلبوا منّا أن نصوت على ما تبقي من مشروع القرار هذا وذلك يمكن التصويت عليه فقرة فقرة . اننا نستطيع أن نصوت على جزء من مشروع القرار A/L.737/Rev.2 وفي الجلسة التالية فاننا نؤكد أو ننفي ونقرر

أو نعارض في الفقرة ٤ المقدمة من العربية السعودية . وفي النهاية ، بما أننا سنكون قد قمننا بالتصويت على حزينين متميزين من مشروع القرار هذا سيتعين علينا أن نصوت في النهاية على مشروع القرار برمه .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان الاقتراح المقدم للجمعية العامة من العضو الموقر ممثل تايلند الذي يعمل بتعاون وثيق مع العضو الموقر ممثل العربية السعودية حول مشكلة التعديلات ، كان يمكن أن يبدو منطقيا تماما لو لم تكن هناك المادة ٨٠ من اللائحة الداخلية والتي تنص صراحة على مايلي :

" ان الاقتراح الذي لم يعرض على التصويت يمكن أن يسحب من جانب مقدمه ، بشرط ألا يكون قد تعرض للتعديل ، وان الاقتراح الذي يمكن أن يسحب بهذا الصدد يمكن أن يقدم من جانب أي عضو آخر وفي أي وقت . "

وفي الوقت الذي يتم فيه التصويت على النص وحيث يكون هناك تساوي الأصوات بالنسبة لهذا النص ، فان المادة ٩٥ تظل مطبقة على هذه الفقرة بالصورة التي قرأها السيد مورس في الآونة الأخيرة ، وعلينا الآن أن نعرف ما اذا كانت الجمعية تود أن تصوت على مشروع القرار ، منع استبعاد هذه الفقرة ٤ فورا ، أم اذا كانت تريد أن تصوت على مشروع قرار أكثر تكاملا وأكثر اتساما بالصورة النهائية ، أي أنه لا يمكن أن يؤخذ على الجمعية العامة مفاجآت مثل تلك التي تعرضنا لها .

السيد الشبيب (العراق) (الكلمة بالانجليزية) : مع كل الاحترام لمن سبقوني فان وفدى يشعر باللبس والخلط ، ولم نفهم ماعلينا أن نقوم به الآن في هذه الجلسة الليلية ، فليس أمامنا نص كامل للقرار ، لأنه بالطبع لم يوزع باللغات الرسمية في الأمم المتحدة .

ثانيا ، طلبتم منا أن نصوت على قرار يتسم جزء منه بالشك ، فليس أمامنا نص كامل ، ومن المنطقي هو تطبيق النظام الداخلي ، وفي هذه الحالة أعتقد أن المخرج الوحيد من هذه المشكلة كما يقترح وفدى رسميا هو تأجيل هذه الجلسة لمدة ٤٨ ساعة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الى اقتراح رسمي من قبل ممثل العراق طبقا للمادة ٧٦ من النظام الداخلي .

السيد ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : بيدو أننا ندخل في متاهات أعسق . كنت على وشك أن أرد على السيد ممثل العراق أنه تصرف طبقا للمادة ٧٦ وطلب تأجيل هذه الجلسة ٤٨ ساعة بينما المادة ٩٥ تتطلب أن تجتمع الجمعية بعد ٤٨ ساعة للنظر في الفقرة الرابعة التي تتفاوت حولها الأصوات .

وبذا بيدولي مع كل الاحترام اللازم لممثل العراق ، أنه طبقا للمادة ٩٥ علينا أن نجتمع بعد مرور ٤٨ ساعة ، فلا يمكن له أن يطلب التأجيل لنفس هذه الفترة .

ثانيا أقول أننا جلسنا هنا فترة طويلة جدا ، وأنتم ياسيدى الرئيس جلستم في هذا السعد ساعات طوال ، وبيدولي أننا على وشك اتخاذ قرار حول كافة الموضوعات التي يمكن أن نتخذ فيها قرارا طبقا للإجراءات . واني لأوافق بل اننا جميعا نوافق على تطبيق المادة ٩٥ أى أن الفقرة الرابعة تستثنى من التصويت .

ولكن كما أشرت سيدى الرئيس في أكثر من مناسبة في هذه الجلسة الليلة أن هناك فقرات أخرى في مشروع القرار هذا عدا الفقرة الرابعة التي يجب أن نبت فيها . وبكل احترام أقول أن شعور هذه الجمعية الليلة ، على الرغم من الكلمات القاسية التي تبادلناها وعلى الرغم من الإجراءات التي أثرت من جميع الأطراف ، وعلى الرغم من الحجم الواهية الاجرائية أعتقد أنه من مصلحة الأمم المتحدة أن نبت في بقية هذا القرار .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان ممثل العراق يرجو تنفيذ المادة ٧٦ بشأن تأجيل الجلسة، وان المادة ٧٦ تقرأ كمايلي :

" خلال مناقشة مسألة ما ، فان أحد الممثلين يستطيع أن يطلب ايقاف أو تأجيل الجلسة . وان الاقتراحات المقدمة في هذا الصدد لا تناقش ، ولكن تطرح على التصويت على الفور ، ويستطيع الرئيس أن يحدد الوقت المسموح به للمتحدث الذي يطلب تأجيل الجلسة " .

السيد هارمون (ليبريا) (الكلمة بالانجليزية) : سيدى الرئيس ، لقد رفعت يدي قبل أن يرفعها السيد ممثل المملكة المتحدة ، ولكنه قال ما أردت أن أقوله . ولكنني أعارض اقتراح السيد ممثل العراق الموقر وما وددت أن ألفت انتباه هذه الجمعية اليه هو أننا جلسنا هنا في هذه الجمعية العامة ذات السيادة وفي أى هيئة برلمانية يمكن لنا اذا استدعي الأمر ذلك ، أن نتفاوض عن الاجراءات ، ولكننا نجد محاولات لتعطيل هذا التصويت واستخدام مناورات وتكتيك . اننا هيئة ذات سيادة في جمعية عامة ، واذا كان هناك أى اجراء يمكن لهذا الاجراء أن يطرح جانباً حتى نستمر في عملنا .

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، ان الموضوعية التي تريدون تقديم الدليل عليها ، في طريقها الى أن تقودنا الى الطريق المعاكس . لقد قرأت المادة ٧٦ ، وان اقتراحا بالتأجيل قد طلب . وان المادة ٧٦ تطلب منكم أن تطرحوا هذا الطلب على التصويت ، وان الجمعية صاحبة السيادة ويمكنها أن تقبل هذا التأجيل أو ترفضه ، ولكن لا ينبغي أن تعطى الكلمة للسادة الأعضاء الذين يودون ابداء رأيهم بشأن هذا التأجيل ، ومن ثم فاننا ينبغي أن نطرح للتصويت اقتراح السيد مندوب العراق بالتأجيل فوفورا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أرجو من السيد مندوب السنغال ألا يتعامل على كثير اذا كنت سوف أعطي الكلمة للسيد مندوب العراق .

السيد الشبيب (العراق) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أعرب عن شكرى لممثل المملكة

المتحدة لتصحيح اقتراحي . مانويت أن أقترحه هو أن تؤجل هذه الجلسة على أن تعقد في
خلال الثماني والأربعين ساعة المقبلة .
ثانيا سيدى الرئيس ، أعتقد أنكم توافقون مع السيد ممثل السنغال عندما قال أنه لا داعي
لمناقشة اقتراحي . وأعتقد أن ذلك يأخذ أولوية . ولذا أطلب منك أن تجرى التصويت على اقتراحي
هذا .

السيد بارودي (العربية السمودية) (الكلمة بالانجليزية) : لقد كنا على وشك التصويت .
في الواقع لقد قمنا بالتصويت حول الفقرة الرابعة ، وكنا على وشك التصويت على الأحكام الأخرى .
وإذا أراد زميلي ممثل العراق الإشارة إلى النظام الداخلي ، فاني أشير إلى المادة ٨٨
حول مسألة التصويت :

"بعد أن يعلن الرئيس بدء التصويت فلا يحق لاحد المندوبين ان يعرقل التصويت
نظام الا بنقطة نظام تتعلق بعملية التصويت ذاتها
هل نستيم المادة ٨٨ ، فالنل بينما يجرى التصويت ، اذا رأى أن الرياح تسير ضده ،
يطلب التأجيل وهذا هو سبب وضع النظام الداخلي . من يمنع أى أحد خلال عطية التصويت أن
يطلب التأجيل ؟ . انني لا أناقش مسألة التأجيل في حد ذاتها ولكن هل جاء اقتراح التأجيل في
حينه ؟ لا ، لأن التصويت كان قد بدأ .
ولكنني أترك ذلك لحكمكم سيدى الرئيس ولحسن فهم هذه الجمعية العامة في أن تقرر ما تسراه
في هذا الشأن .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : الواقع أننا في جمعية كل منا فيها على حق ولكن اللائحة
الداخلية هي التي تريد ذلك .

لقد صوتنا بالفعل على الفقرة الرابعة وسوف تحسم هذه الفقرة وفقا للمادة ٩٥ ، من اللائحة
الداخلية ، ولقد صوتنا بالفعل على فقرة أخرى تحمل رقم ٣ في اقتراح التعديل وقد أقرت هذه
الفقرة . وقد بدأت الجمعية في مناقشة مدى ملائمة اتخاذ قرار مبتور من فقرة تعتبرها حاسمة
بالنسبة للنص بصفة عامة ، أم أن نتنازل لكي ترى النص وقد انتهى في صورته الكاملة حتى تبت فيه
وهي على علم تام بثافة جوانب الموكب .

من ثم فاننا لم نكن اذن بصدد التصويت . وفي هذه الحالة وفي هذا الاطار المحدود ،
فان ممثل العراق قد تدخل لكي يطلب تطبيق المادة ٧٦ من اللائحة الداخلية والتي تتعلق
بتأكيد المناقشات .

وان ممثل السنغال قد قدم اسهما هاما في هذا الصدد ومن أجل تفهم الامور وذلك باعطاء
الجمعية سيادتها التامة ، حيث أنها صاحبة السيادة في أن ترفض أو تقبل اقتراح تأجيل المناقشات
في الصورة التي اقترحها السيد ممثل العراق .

والآن أطرح للتصويت طلب تطبيق المادة ٧٦ من اللائحة الداخلية والتي تتعلق بتأكيد المناقشات ، الذى قدمه السيد مندوب العراق .

تم رفض الاقتراح بالتأجيل بأغلبية ٥٨ صوتاً مقابل ٥٤ وامتناع ٢ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ومن ثم فان اقتراح السيد ممثل العراق وفقاً للمادة ٧٦ من اللائحة الداخلية قد رفض . والآن سوف أطرح للتصويت النص الذى قام بتلاوته السكرتير العام المساعد للشئون السياسية والجمعية العامة وأقصد به مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737/Rev.1 كما روجعت باءخال التعديلات المتضمنة في الوثيقة A/L.745 والتصويت (١) باستثناء التعديل المقترح في الفقرة الرابعة حيث سوف يتخذ قرار بشأنه طبقاً للمادة (٢٥) من لائحة الاجراءات مع اضافة الفقرة العالمة الجديدة (٣) المقترحة بواسطة ممثل تايلند .

أجرى التصويت بندا ١٤ الأسماء

ونظرا الى سحب اسم "غرينادا" في القرعة التي أجراها الرئيس فقد دعاها الى التصويت.

المؤيدون: غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هوندوراس، اندونيسيا، ايران، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، ساحل العاج، اليابان، الاردن، جمهورية خمير، ليسوتو، ليبيريا، لوكسمبورج، ملاوى، ماليزيا، المكسيك، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، عمان، بنما، باراغواى، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، سوزيلاند، تايلند، تركيا، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشطالية)، الولايات المتحدة، أوروغواى، فنزويلا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، السلفادور، فيجي، ألمانيا (الجمهورية الاتحادية)

المعتضون: غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هنغاريا، العراق، الكويت، الجمهورية العربية الليبية، مدغشقر، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، نيبال، النيجر، باكستان، بولندا، رومانيا، السنغال، سيراليون، الصومال، سرى لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، توجو، أوغندا، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، جمهورية الكاميرون المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فولتا العليا، اليمن، يوغوسلافيا، زائير، زامبيا، أفغانستان، البانيا، الجزائر، بوتان، بلغاريا، بوروندى، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، الصين، الكونغو، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، داهومي، اليمن الديمقراطية، غينيا الاستوائية، جابون، غامبيا، جمهورية المانيا الديمقراطية.

المتنعون: ايسلندا، الهند، جامايكا، كينيا، لاوس، لبنان، نيجيريا، النرويج، بيرو، البرتغال، رواندا، السويد، ترينيداد وتوباغو، تونس، الامارات العربية المتحدة، البحرين، بنغلاديش، بوتسوانا، بورما، قبرص، أثيوبيا، فنلندا، فرنسا، اليونان.

وقد قرأ السيد مساعد السكرتير العام للشؤون السياسية للجمعية العامة نتيجة التصويت باقرار

٥٦ صوت، مقابل ٥٤، وامتناع ٢٤ عن التصويت.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أعطي الكلمة على التوالي للوفود التي تود شرح تصويتها .

السيد هوانج (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان الوفد الصيني يرى من الضروري أن يشير الى أن ما حدث توا يشكل عارا بالنسبة للأمم المتحدة . فيمكننا أن نرى أنه بفضل مناورة اجرائية ويفضل القوى الكبرى التي أرادت أن تفرض ارادتها على الآخرين ، فان مشروع القرار هذا تمكن من أن يقر بفعل معجزة تقريبا . ان مشروع القرار هذا قد شوه بصورة جادة الوقائع المحددة . وان هدف مشروع القرار هذا لا يمثل فحسب في اخفاء التدخل والعدوان الذي تقوم به الولايات المتحدة في كمبوديا ولكنه يطالب أيضا الأمم المتحدة بأن تتدخل في الشؤون الداخلية في كمبوديا وان تطيل من الاغتصاب غير المشروع من جانب عصاة لون نول . وذلك يتعارض تماما مع أهداف مبادئ ميثاق الامم المتحدة وكذا مع ارادة كافة الشعب الكمبودي . ان هذا القرار المزعوم الذي حاكته بعض القوى العظمى وعملائها لابد أن يلقي الرد من جميع الشعوب المحبة للسلام والتي تدافع عن ميثاق الامم المتحدة ومبادئها والتي تعارض العدوان الاستعماري .

ان رئيس دولة كمبوديا الامير نورودوم سيهانوك ورئيس الوزراء المساعد للحكومة الملكية للجبهة الوطنية لكمبوديا ، قد عرضوا عدة مرات باسم الجبهة الوطنية الكمبودية وباسم القوات المسلحة الشعبية موافقتهم وذكروا أن مشروع القرار هذا يشكل مؤامرة موجهة من الولايات المتحدة الامريكية ومن شأنه أن يعيق أى حل وسط مع الزمرة الحاكمة . ومن ثم فان هذه الحكومة الوطنية سوف تقوم بنضال مرير الى أن يتم سحب كافة الأجانب المعتدين من كمبوديا وحتى يمكن لكمبوديا أن تحقق السيادة والديمقراطية والحيادية على أساس وحدة الأراضي .

ان هذه الوقائع معروفة تماما للجميع وبالتالي فان هذا القرار المزعوم ليس سوى غرقة من الورق بالنسبة لكمبوديا وفي آن واحد بالنسبة لكافة البلاد والشعوب التي تدافع عن العدالة . وان هذه الغرقة من الورق ليس لها أى معنى ولا تقوم على أى أساس .

ان أى بحث للموقف الحالي يدل على أن الأحداث أصبحت في صالح الشعب الكمبودى بصورة متزايدة وأصبحت ليس في صالح الامبرياليين وعملائهم في بنوم بن . وحتى اذا كانت عصابة لون نول تستطيع أن تحظى في الامم المتحدة على بعض التأييد فكيف تستطيع أن تنجو من انهيارها الحتمي بفضل الاصرار الذى يبديه الشعب الكمبودى في كافة أنحاء البلاد ؟ ان الشعب الكمبودى في نهاية المطاف لعل يقين من أنه سوف يقضي على الزمرة الخائنة التي تتحصن في بنوم بن وفي بعض المعاقل . ان الحقوق المشروعة لحكومة كمبوديا سوف تقر وان حكومة الزمرة القائمة حاليا لابد أن تطرد من المواقع التي تحتلها ولا بد أن نعمل من أجل اقرار حقوق الحكومة الملكية للجبهة الوطنية لكمبوديا كما أقرت حقوق الصين من قبل في هذه المنظمة الدولية . من الذى تصدى للهزيمة والفشل ؟ هل الاستعماريون أم الشعب الصيني ؟ ان الصين قد حصلت على مكانها ولقد فشلت القوى الاستعمارية وكانت النتيجة في صالح الصين وسوف تكون النتيجة في صالح كمبوديا في هذه المرة أيضا . ان مثل هذه الممارسة التي قامت بها الامم المتحدة في هذه المرة لا يمكن أن تضر بالشعب الكمبودى ولكنها سوف تعمل على تصفية سياسات العدوان والتدخل ضد كمبوديا والتي تطبقها القوى الأعظم والتي تعرض نفسها لصعوبات متزايدة .

ان كمبوديا ملك لكمبوديين . ويمكن أن نقول بيقين أنه بتأييد شعوب العالم فان شعب كمبوديا سوف يحقق انتصارا لقضيته وسوف يسهم في افلاس سياسة العدوان والتدخل من جانب القوى الاستعمارية وفي انهيار الزمرة الحاكمة الخائنة في بنوم بن .

السيد زيني (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفدى قد أيد مشروع القرار رقم A/L.737/Rev:2 . وانــــــي استبـيـح لـنـفـسـي هـنـا أن أفسـر باقتضاب أسباب موقف وفدى هذا .

بعد الانقلاب الذى تم في بنوم بن ضد الحكومة الملكية للأمر نور دوم سيهانوك استمر المغرب في الاعتراف بالحكومة الملكية وذلك لسبب بسيط وهو أن هذه الحكومة كانت مازالت تسيطر على معظم أراضي دولة كمبوديا . ولكن بينما نطيل نحن هنا المناقشات فان شعب كمبوديا يعاني آلاما لا نهاية لها وان ضحايا هذه الحرب غير المجدية يتضاعفون دقيقة بعد أخرى . واني سأقول ما جاء على لسان مثل السنغال . أنه في كل يوم بل في كل ساعة وكل دقيقة يموت الرجال والنساء والأطفال . ان هذا الصراع طال أمده .

والمغرب ايمانا منه بتقاليد العريقة النبيلة يؤمن بعنصر ثابت في سياسته ألا وهو التسويات السلمية . ولقد أوصينا دائما بالحوار وهذا هو الطريق الطويل الذى اختطته دولة المغرب لنفسها حتى فيما يتعلق بكافة الشؤون المتعلقة والخاصة ببلادنا . وبالتالي نعتقد أن نص مشروع القرار الذى أيدناه للتو ، كان يتجه هذه الوجهة وهو السبب الذى دعانا الى تأييد مشروع القرار هذا . لقد فعلنا ذلك في صالح شعب كمبوديا الذى يعاني من المحن واحتراما لرغبته ذات السيادة التي تأتي في المقام الأول .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعتقد انني استطيع القول الآن اننا على وشك الانتهاء من مناقشة البند رقم (٢٥) من جدول أعمالنا . أقول " على وشك " ان أن ألمانا بعض المشاكل المتعلقة .

تنظيم العمل

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) قبل رفع الجلسة أود أن أخبر السادة أعضاء الجمعية العامة ببرنامـج العمل ليوم الجمعة الموافق ٢٩ من تشرين الثاني / نوفمبر . سنمقد اجتماعين عامين .

وفي جلسة صباح يوم الجمعة سننهي البند ٢٥ الذى نوقش باستفاضة الليلة ، وستنظر الجمعية في تقرير اللجنة الثانية حول البند ٤٩ بعنوان " التعاون الاقتصادى بين الدول النامية " والبند ٦٠ الفقرة (أ) بعنوان " المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية " وهو متعلق بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون الاغاثة في حالات الكوارث الطبيعية . ثم ننظر في تقرير اللجنة السياسية

الخاصة بشأن البند رقم ٣٩ " الدراسة الشاملة لعمليات صيانة السلم " والبند ٤٠ بعنوان " تقرير اللجنة الخاصة حول الممارسات الاسرائيلية " . أما جلسة عصر الجمعة فستنظر فيها التقارير التالية: تقرير اللجنة الخامسة حول البند رقم ٧٨ بعنوان " نشرات ووثائق منظمة الامم المتحدة " والبند ٨٠ الفقرة (ب) " التعيين في المناصب الشاغرة في الهيئات التابعة للجمعية العامة " . أما الجزء الثاني من تقرير اللجنة الثالثة حول البند ١٢ بعنوان : " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " وتقارير اللجنة الثالثة حول البند رقم ٥٢ " حقوق الانسان في حالات الصراع والنزاع المسلح " والبند ٥٥ بعنوان " التطبيق العالمي لحق الشعوب في تقرير مصيرها " . وأخيرا تقرير اللجنة السادسة حول البند رقم ٨٨ والخاص بـ " الاشتراك في مؤتمر تمثيل الدول "

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠ من صباح يوم الخميس ٢٨ من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ .